

مذكرات لنين

عن الحروب الأوروبية ماضيها وحاضرها

تأليف

ن . لينين

رئيس الجمهورية الروسية

عربها عن الفرنسوية

احمد رفعت

يطلب من المكتبة التجارية بأول شارع محمد على بمصر

لصاحبها مصطفى محمد

شركة دار الطباعة الفنية
بشارع كوبري قصر النيل نمرة ٤٢

كلمة المعرب

ان الحرب الكبري التي قلبت كيان العالم الأرضي وقضت على أعظم دول الاستبداد والاستعمار وتوشك أن تقضي نتائجها على البقية الباقية من هذه الدول المتحكمة في رقاب العباد والمستأثرة بالسلطة المطلقة سواء أفي بلادها أو في البلاد التابعة لها ، قد أبرزت لنا من عالم الخفاء رؤساً كبيرة كانت تعمل بتؤدة وحزم وعلم لانقاذ شعوبها من سيطرة أفراد قلائل يتحكمون فيها وفق أهوائهم ومطامعهم ، حتى اذا ما أتمت تلك الرؤوس الكبيرة أعمالها الدائرة على محور منتظم نهضت فجأة ومتعت أممها بفوائد أعمالها . ومن موجب الأسف أن الجمهور المصري لا يعرف شيئاً عن تلك الرؤوس الكبيرة التي أحدثت أعظم انقلابات العالم ، فرأينا أن نفسح جانباً من مجال أعمالنا الموصولة لاطلاع جمهورنا على آراء تلك الرؤوس تاركين للقراء حرية الحكم لها أو عليها .

ولما كان لينين رئيس حكومة السوفيت الآن وأحد بناة هيكل العقيدة البولسفية من تلك الرؤوس الكبيرة التي طبقت شهرتها الآفاق شرقاً وغرباً ، وهو لا يزال الى اليوم من أهم العاملين قولا

وعملا على تحرير النوع الانسانى من الخضوع للسلطة القيصرية ومن عبادة القوة الغاشمة ، وهو بهذه الصفة العدو الألد لدول الاستعمار فقد رأيت أن انقل الى جمهورنا هذا الكتاب الذى أودع فيه لينين خلاصة أفكاره التى حملته على قلب كيان دولة الاستبداد القيصرى .

وعدا هذا السبب فاني أردت بتعريب هذا الكتاب وصل سلسلة المعلومات الاكيدة عن تفاصيل الحرب الكبرى تلك المعلومات التي بدأتها بكتاب هندنبرج ثم بكتاب وليم ليكيه عن راسبوتين وهذا الكتاب سيكون ثالثة حلقات هذه السلسلة ثم اتبعه بكتاب آخر في منتهى الاهمية لاأزال مشتغلا بتعريبه

وقد قربت الفاظ هذا الكتاب كما فعلت فى الكتابين السالفين ، الى الاذهان ليستطيع كل مصري ملم بالقراءة البسيطة أن يتلوه وأن يدرك معانيه بغير صعوبة .

فعسي أن يجد القراء فى عملي هذا تسلية لهم فى هذا الزمن العصيب وفائدة يستخلصونها منه

مساء ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

احمد رفعت

لينين

لقد خاضت الصحف كثيراً فى سيرة لينين وأوردت عنه الانباء الجمة لان من الممكن اعتباره أعظم رجل على وجه الكرة الارضية فى الوقت الحاضر . ولسنا نريد بهذه الكلمة الوجيزة أن نأتى بتاريخ حياته مفصلا لان هذا عمل آخر لايتسع له كتابنا هذا وانما نريد أن نورد للجمهور المصري خلاصة مختصرة جداً من تاريخ حياته تقربه الي ذهن الجمهور حتى اذا ابتدأ فى تلاوة أقواله والاطلاع على أفكاره يسهل عليه فهم مقاصد هذا الرجل الشهير الذى كثر مادحوه وذاموه

لينين روسى لايزال فى شرخ السباب أتم دراسة الحقوق ولما حان وقت اشتغاله بالمحاماة كان مثله كمثل كارل ماركس الذى انصرف عن مهنته الرسمية وهى المدافعة عن الاشخاص جناة أو مجني عليهم الى مهنته الحقيقية وهى المحاماة عن الانسانية المظلومة المضطهدة المعذبة . ولما كانت الانسانية شائعة فى العالم أجمع وحمايتها أو الدفاع عنها يقتضي عملا فوق طاقة فرد أو جماعة من أمة واحدة فقد رأي لبنين كما رأى من قبله كارل ماركس أن يبدأ بالدفاع عن عضو الانسانية المعذب في وطنه وهو الطبقة المستعبدة من شعبه .

الا أن يد الحكومة القيصرية المستبدة لم تسمح له بالاعتراف بهذه المهنة الشريفة فقضت بنفيه الى سيبريا . ولكن القدر المتغلب على كل ارادة وقوة أراد أن ينقذه من منفاه الذي كان لاشك قاضياً على حياته كما قضى على مئات الالوف من شهداء الحرية الابرار.

ولما نجا لينين من منفاه بقي في البلاد الاسكندنافية وهو على اتصال برفاقه ومشايعيه في داخل البلاد الروسية الذين كانوا يشتغلون في الخفاء ويعدون المدة لليوم المنتظر . فلما اشتدت وطأة الحرب وتزعزعت اركان الدولة الروسية المستبدة من ضربات المطرقة الالمانية الهائلة خشي لينين أن يخضع القيصر نيقولا الثاني للامبراطور غليوم الثانى فيبرم الصلح معه وتفلت الفرصة السانحة من لينين وأشياعه ، فأسرع باستخدام هذه الفرصة التى قلما يسمح الدهر بمثلها لتجار المانيا واستخدم ذهبها فى تنفيذ مأربه . وكانت المانيا اذ ذاك تبذل منتهى جهدها لحمل الروسيا على الصلح المنفرد لتتمكن من نقل جنودها الموجودين في الساحة الشرقية الى الميدان الغربي فما كادت تتأكد من قدرة لينين على قلب حكومة القيصر وايجاد حكومة اشتراكية تكره الحرب وتريد السلم حتي أمدته بالاموال الطائلة فزالت دولة الاستبداد .

غير أن لينين لم يكن من الرجال الذين يطمعون فى الشهرة

الباطلة ويتطلعون الى المجد الكاذب فترك لغيره تولي شؤون البلاد الروسية واقتصر على أن يكون فرداً من جملة العاملين لخير شعبه ورقي بلاده . ولكن الانانية والغطرسة حملت تروتسكي علي أن يستبد بالحكم وأوشك أن يجعل نفسه دكتاتوراً أى حاكما مطلقاً لولم يتدارك لينين الامر ويعمل على اسقاط تروتسكى في الحال ، ففر هذا الى فرنسا

وحينئذ ادرك لينين أن تخليه عن العمل واطلاق الاعنة لسواه من ذوى المطامع والاهواء لابد أن يلقي الروسيا مرة أخرى بين ايدى الظلم والاستبداد فعمد إلي الظهور حينئذ وتولى شؤون بلاده بنفسه .

وهو لايزال حتي الآن يكافح الرجعيين ويقاوم الدسائس الاجنبية وكم من مرة صارت حياته عرضة للخطر بل لقد جاءتنا الانباء اكثر من مرة بقتله او القبض عليه او فراره ثم اسفرت الحقيقه عن نجاته من المكائد والمؤامرات وبقائه على قيد الحياة ثابتاً فى مركزه وعمله ثبات الجبال الراسخة .

والرجل فى ماكله وملبسه ومسكنه ملتزم منتهى البساطة ولاهم له الا نشر مبادئه الحرة التي ترمى إلي تحرير العالم باسره من نير الاستعباد وتجعل كل الناس اخوانا متساوين.

وليس لينين من الغباوة إلى حد انه لا يفهم أن التطرف فى كل شيء مذموم وان الطفرة مخالفة لنواميس الطبيعة ولهذا بدأ يلطف من مبادئه حتى يتمكن من جمع سائر طبقات الشعب الروسي حوله .

وقبل أن نختم هـذه الـكلمة نقول أن للينين فضلا عظيما فى انقاذ تركيا اذا قدر الله لهـا السلامـة والحياة ولم يقع القائمون بشؤونهـا الآن فى الاشراك الخفية المنصوبة لها بطرق باعثة على الوقوع فيها من عدة جوانب .

﴿ تنبيه من طابع الـكتاب ﴾

﴿ باللغة الفرنساوية ﴾

أن ترجمة « الحـكومة والثورة » إلى اللغة الفرنساوية ، وهى الترجمة التى نقدمها الآن إلي الجمهور ، قد طبعت فى موسكو بعناية المشاعيـة الدوليـة ، فعملنـا مقصور على اعادة نشره مع تنقيح الاسلوب بايضاح بعض التعبيرات المضطربة او المبهمة جدا والباس بعض الجمل حلة فرنسوية وبهذه الطريقة نجعل نص الـكتاب سهل المطالعة قريباً الى الاذهان جداً .

ويوجد فى كتاب « الحـكومة والثورة » نقل جمل عديدة

من اقوال ماركس ، وانجيل وكاووتسكي . وهذه الجمل المنقولة مترجمة من اللغة الروسية الى الفرنسوية بمعرفة المترجم المجهول لدينا اسمه الذى نقل هذا الكتاب الى الفرنسوية فى موسكو . ولم تمكننا السرعة التي نقحنا بها هذا الكتاب من مراجعة نصوص اقوال ماركس وانجيل وكاووتسكي كما هي مترجمة من اللغة المانية الى الفرنسوية مباشرة وهى منتشرة بكثرة فى المكاتب الفرنسوية . ومع ذلك فنحن واثقون من صحة ترجمتها عن الروسية .

وكتاب « الحكومة والثورة » لا يزال ناقصا لأن الفصل الاخير الذى كان يريد لينين أن يشرح فيه التجربة المستخلصة من ثورتي ١٩٠٥ ومارس ١٩١٧ الروسيتين لم يتم تحريره . ومن المتمنى أن يتمكن من إنجازه يوما ما . ولقد كان من المرغوب فيه أن لينين بعد ان درس بانمام النتائج التي استخلصها كل من ماركس وانجيل من ثورتي ١٨٤٨ و ١٨٧١ عن الحكومة يتوسع هو في إيضاح النتائج التي استخلصها بنفسه من الثورتين الروسيتين اللتين اشترك فى إشعال نيرانهما . ولكن كتاب لينين على الرغم من عدم تمامه يعتبر سليما وقويا ، فهو يعرض على الملأ بشجاعة نادرة المثال مسألة جوهرية إعتاد كتابنا النظريون على أن يطرحوها فى ظلمة الاهمال قبل نشوب الحرب الكبرى ، وهي مسألة الحكومة ، أي مسألة

موقف طبقة العمال الاشتراكيين أزاء الحكومة . وهذه المسألة ذات الشأن الخطير تركها بطريقة موجبة للكدر كل من أشياع كاوتسكي وأنصار بليخانوف من رجال الاشتراكية القديمة الى الفوضويين . فعمد لينين الى البحث فيها وحلها على طريقة ماركس اى باعتباره تلميذا لماركس بلا شك ، بل باعتباره أعظم من ذلك — اي على منوال ماركس نفسه — بصفته تلميذاً نشيطا حازما لتجربة ثورة الجماهير وبصفته عالما نظريا بأعمال طبقة العمال

﴿ تنبيه من المؤلف ﴾

لقد صار وضع هذا الكتاب فى شهري أغسطس وسبتمبر سنة ١٩١٧ . وكنت قد وضعت ايضا مشروع الفصل السابع الذي عنوانه التجربة المستخلصة من ثورتى ١٩٠٥ و ١٩١٧ ، ولكنى بعد ان كتبت العنوان لم أجد متسعا من الوقت لكي أخط سطرا واحدا من هذا الفصل ، لان الازمة السياسية منعتني من تنفيذ هذا العزم بنشوب ثورة نوفمبر ١٩١٧ . ومع ذلك فان هذا الحائل الذى منع من نشر بقية الكتاب يدعو الي الارتياح . لان تحريرها تأجلت الى زمن طويل ، إذ من الافيد دراسة « التجربة المستخلصة من الثورة » بدلا من الكتابة فى صددها

بيتروغراد في ٣٠ نوفمبر ١٩١٧ — ن لينين

المستهل

﴿ المبدأ الماركسي في الحكومة ﴾

(ومهمة طبقة العمال في الثورة)

ان مسألة الحكومة قد أخذت في أيامنا هذه شأنا خاصا من الوجهة النظرية ومن الوجهة السياسية العملية . فان الحرب الاستعمارية قد زادت وعممت تحويل رأس المال الاحتكاري الى رأس مال احتكارى حكومي . فان الاستعباد الوحشي الواقع على العمال الذين تستخدمهم الحكومة الذي يزداد اتحاداً شيئا فشيئا مع نقابات أصحاب رؤوس الاموال ذوات القوة العظيمة يكاد يصل الى أن يصير بالتدريج ذا خصائص متناهية فى الفداحة . فأعظم البلاد حضارة ومدنية وعلما أخذت تتحول (نحن نتكلم عن « الماضى ») الى أماكن أشغال شاقة (لومانات) عسكرية للعمال

فالفظائع التى لم يسمع بمثلها ومصائب الحرب التي لا تنتهي جعلت حالة الجماهير لا تطاق وزادت فى غضبها واستيائها . فثورة طبقة العمال فى العالم أجمع على وشك أن تصبح قابلة للتنفيذ وصارت علاقة هذه الطبقة بالحكومة محور اهتمام عظيم فى الوقت الحاضر

ان العناصر التي تذهب الى انتظار الاوقات المناسبة ، وهي

العناصر التي تجمعت فى غضون عشرات السنين التي انقضت فى في السلم النسبي قد أوجدت تياراً للاشتراكية المخادعة تسلط على الاحزاب الاشتراكية الرسمية فى العالم أجمع. وهذا التيار (المؤلف من أحزاب بليخانوف وبوترسوف وبريخكوفسكي وروبانوفيتش ثم تحت شكل مستتر قليلا تألف من أشياع تسيريتللى وتشيرنوف وشركائهما فى الروسيا ، ومن شيدمان وليجيين ودافيد وأنصارهم فى المانيا. ومن رينوديل وجيسدوفاندرفيلدفى فرنساوفى بلجيكا . ومن هيندمان والفابيتيين فى انجلترا الى سواهم من أمثالهم) الذى هو اشتراكي بالالفاظ ولكنه محبذ لفكرة الوطنية بالفعل يمتاز بخضوع شائن مهين من قبل زعماء الاشتراكية لمصالحهم التي ليست مصالح وجاهتهم الوطنية فقط بل مصالح حكومتهم الخاصة بالمثل لان أغلب تلك الدول المعبر عنها بالدول العظمى تستثمر وتستعبد منذ زمن طويل عدداً عظيما من الشعوب الصغيرة الضعيفة . وما هذه الحرب الاستعمارية الا طريقة من طرق التنازع على تقسيم وانتهاب هذا النوع من الغنيمة . فالكفاح الذى تقوم به الجماهير النشطة للتخلص من نفوذ طبقة الماليين بنوع عام والماليين الاستعماريين بوجه خاص لا يمكن أن يقرن بالنجاح بدون أن يكون مصحوباً بمصارعة الاوهام السيئة التي يتمسك بها أشياع

انتهاز الفرص مراعين بها جانب الحكومة

وقبل كل شيء نبدأ باستعراض تعليم ماركس وانجيل عن الحكومة شارحين بتفصيل هذا المبدأ الذى صار تركه فى زاويا الاهمال أو صار اخراجه من حدوده الطبيعية بواسطة مذهب انتهاز الفرص . ثم نتكلم فيما بعد بنوع خاص عن ممثل هذه المبادىء المخرجة عن طورها الطبيعى وهو كارل كاوتسكي الذي هو زعيم الاشتراكية الدولية الثانية من عام ١٨٨٩ الى ١٩١٤ الذى أصيب بفشل محزن أزاء الحرب الحاضرة . وأخيراً نستخلص أهم التعاليم المستمدة من تجربة ثورتي ١٩٠٥ و ١٩١٧ الروسيتين ولا سيما الاخيرة منهما . وهذه الاخيرة فى الوقت الذى نحن فيه (مستهل أغسطس ١٩١٧) فى نهاية المرحلة الاولى من انتشارها وتمكنها ولكن كل هذه الثورة لا يمكن الخوض فى شؤونها الا باعتبارها احدى حلقات سلسلة ثورات طبقات العمال الاشتراكية التي استوجبتها الحرب الاستعمارية . ومسألة علائق الثورة الاشتراكية القائمة بها طبقات العمال بالحكومة ليست ذات معنى سياسي عملي فقط بل ذات أهمية حالية لا مثيل لها لان هذه المسألة أفهمت الجماهير ما يجب أن تفعله لتتحرر من نير صاحب رأس المال فى المستقبل القريب

(أغسطس ١٩١٧) ن لينين

(الحكومة والثورة)

الفصل الاول

الطبقات الاجتماعية والحكومة

١ — الحكومة نتيجة الاختلاف الدائم بين طبقات الشعب

أن منهب ماركس (١) اصيب فى هذه الآونة بما اصيب به مذاهب المفكرين الثوريين ورؤساء الطبقات المضطهدة فى صراعهم لاجل تحرير تلك الطبقات . وكبار الثوريين كانوا دائما عرضة للمصادرة والاضطهاد طول حياتهم ، وكانت تعاليمهم موضعاً لافظع الاحقاد والحملات الاكاذيب والمطاعن المتناهية فى السخف والحماقة الموجهة ضدها من الطبقات المتحكمة الغاشمة. وبعد وفاتهم يحاول خصومهم أن يجعلوهم مثال التقى والفضيلة باعتبارهم من الاولياء والقديسين ووضع اكاليل المجد على هاماتهم لاجل تسلية الطبقات المضطهدة وغشها وتضليلها مع الاستمرار على تحطيم اساس تعاليمهم الثورية .

وينضم الى هؤلاء المتحكمين الغاشمين فريقا الاعيان ومتحيني الفرص من طائفة العمل اللذين يتحدان فى تهذيب المنهب

(١) كارل ماركس مفكر المالي مؤسس الاشتراكية الدولية ١٨١٨ — ١٨٨٣

المـاركسي . فهما اما يتناسيان او يصقلان او يخرجان القسم الثوري من هذا المذهب عن طبيعته ، بل يبعدان عن هـذا المذهب روح الثوورة بالمره . فاول مايبدأ أان يعرضه من مبادىء هـذا المذهب بل بالمغالات فى تفخيمه واجلاله هو كل ما كان قابلا للانطباق على مصالح جمـاعـة الاعيان والوجهـاء . وهنا ينقلب الاشترا كيون الوطنيون الى ماركسيين (لاتضحكوا !) فالعلماء الوجهـاء الذي كانوا يتاجرون بالامس فى المـانيا بانقاض المذهب الماركسى الذين يحاولون هدمه اصبحوا يتكامون شيئاً فشيئاً فى امكان وجود مذهب ماركسي ذي صبغة وطنية المـانيـة يكون المراد منه اعداد نقابات للعمال بطريقة منظمة باهرة للقيام بحرب فتح واستعمار .

وامام هذا الامر الجارى الآن وبمـا انهم أفلحلوا فى ابعاد المذهب المـاركسي عن طبيعته الحقيقة بالتدريج فمهمتنا هى أن نقيم دعائم المذهب الاشتراكي الماركسي كما كانت عليه من قبل ولاسيما المبادىء المختصة من هذا المذهب بمركز الحكومة . وحينئذ يجب علينا لاجل تحقيق هـذا الغرض أن نسرد جمـلا عديدة من كتب ماركس وانجيل . (١) وايراد هذه السلسلة الطويلة من جمل هذين

---

(١) جان جاك انجيل كاتب اجتماعى المانى يعتبر من اوائل من وضعوا المبادىء الاشتراكية ، ١٧٤١ — ٢ ١٨

الرجلين من شانه جعل عملنا ثقيل الوطأة فى عرضه على الجمهور بهذه الصفة ولا يساعد على تسهيل تعميمه بين الناس قاطبة. ولكننا من جهة اخرى نرى استحالة الوصول الى الغرض المقصود الا بهذه الواسطة الوحيد. فلا بد من ايراد كل الجمل المبسوطة في كتب ماركس وانجيل او على الاقل الجمل الجوهرية التى تتكلم ببيان واضح عن مركز الحكومة، ويجب أن يكون ايرادها بشكل تام بقدر مايمكن ليستطيع القارىء أن يقف على حقيقة آراء منشيء المذهب الاشتراكي العلمي. وبهذه الطريقة الاستدلالية سنظهر للملأ عيانا وبالاعتماد على الادلة القاطعة كيف ابعد انصار كاويتسكي مبادء الاشتراكية الاصلية الصحيحة عن غرضها الاساسي وعن طبعتها الاولى.

ولنبدأ بكتاب انجيل المنتشر جداً بين الايدى وهو كتابه « مبدأ الاسرة والملكية الخاصة والحكومة » الذي ظهرت الطبعة السادسة منه فى ستوتجارت (١) عام ١٨٩٤. ومن الواجب علينا أن نترجم الجمل التى سنقتبسها من هذا المؤلف من الاصل الالمانى

---

(١) ستوتجارت مدينة المانية عدد سكانها ٢٤٩٠٠٠ نسمة وهى عاصمة مملكة وورتمبرج وموقعها على مجرى النيزنباخ ولها شهرة بتجارة الكتب اذ توجد فيها مطابع ومكاتب عظيمة عديدة

مباشرة لان التراجم الروسية على الرغم من تعددها اما أن تكون ناقصة واما مشوهة وفاسدة فى النقل الى درجة تبعدها عن أصلها بالمرة .

قال انجيل وهو يلخص تحليله التاريخى : « ليست الحكومة على الاطلاق قوة مرسلة للحكم من خارج دائرة الهيأة الاجتماعية » فالحكومة اذن ليست لها ميزة بل هى عبارة عن تحقيق فكرة أدبية ، فهي صورة ونتيجة للروية والصواب كما أكد ذلك هيجل .(١) فالحكومة اذن ليست الا من عمل الهيأة الاجتماعية الى حد ما من تشكلها ، بل ليست الحكومة الا طريقة من طرق الاعتراف بأن الهيأة الاجتماعية مرتبكة في اختلاف داخلى لا يمكن حله جعلها تنقسم على نفسها الى فرق متعارضة غير قابلة للتصالح والاتفاق فأصبحت عاجزة عن التخلص من وطأة انقسامها وتفرقها . وعلى هذا صار الشعور بأنه لابد من وجود قوة ظاهرة للعيان تحول دون مصائب هذا الخطر الذى سببه اختلاف المصالح الاقتصادية المتصادمة وتكون ذات نفوذ محسوس فى الهيأة الاجتماعية ، قوة لها خاصية

(١) فيلسوف الماني ولد في ستوتجارت وفلسفته قائمة على أساس وحدانية الله والعالم وهي مستمدة من مذاهب كانت وفيخت وشيلينج ولتعاليمه التأثير الاكبر فى النهضة الالمانية ، ١٧٧٠ — ١٨٣١

تلطيف المصادمات المتواترة ووقفها عند حد «النظام» وهذه القوة المستخلصه من المجتمع ولكنها اسمي منه والتى أخذت تبتعد عنها شيئاً فشيئاً هى « الحكومه »

فهذه هى الفكرة الاساسية من المذهب الماركسى المختصة بايضاح تاريخ نشأة الحكومة ومعنى وجودها قد بسطناها بمنتهى الوضاحة والبيان .

فما الحكومة الانتيجة التظاهر بمظهر التنازع والتخاصم واستعصاء طبقات المجتمع على التصالح والتوافق . فحيثما وجد هذا النزاع بين الطبقات واستحكمت حلقاته الى حد أن تصير المصالحة بينها مستحيلة تظهر الحكومة لاجل التوفيق مابين هذه الطبقات. و يقابل ما تقدم : أن وجود الحكومة هو دليل على ان منازعات طبقات المجتمع غير قابلة للحسم والتوفيق .

عند هذه النقطة ذات الشأن الجوهرى الأهم بالتدقيق يبتدئ تسوئ وافساد المذهب الماركسى بالذهاب فى خطين أساسيين .

فمن جهة يعمد الفلاسفة الاعيان وعلى الاخص الفئة الاكثر وجاهة منهم وهم مضطرون بحكم الحوادث التاريخية القاهرة التى لايمكن انكارها الى الاعتراف بان الحكومة لاتوجد الا حيثما

توجد المنازعات والاختلافات ما بين الطبقات الاجتماعية ولاسيما حيثما يشتد الصراع مابين هذه الطبقات ولكنهم يمدلون مذهب ماركس بالتحايل على جعل ماركس يقول ان الحكومة هي العضو أو العامل الموفق مابين الطبقات المتنازعة . ولكن ماركس لايقول الا ان الحكومة لايمكن أن تعمل ولا ان توجد اذا أصبح التوفيق مابين الطبقات الاجتماعية ممكنا . الا أن جهابذة الاعيان ومؤلفيهم الذين لا يأبهون بضمائرهم أكثر من اهتمامهم بمصالحهم يستخلصون على الدوام من أقوال ماركس نصوصا يطبقونها على مبدإهم الذاهب الى ان الحكومة هي اداة التصالح وعامل التوفيق مابين طبقات المجتمع . ومن رأى ماركس ان الحكومة هي عضو مهيمن على الطبقات أو بالاوضح عضو استعباد طبقة لطبقة اخرى، فهي التي أوجدت « نظاماً » للاشياء وشرعته وبموجبه أيدت وقوت هذا الاستعباد باخمادها تصادم الطبقات . ومن رأى سياسي الفئة المتناهية في الوجاهة ان النظام هو بالتدقيق المصالحة بين الطبقات وليس استعباد طبقة لطبقات اخرى، وما اخماد التصادم الا عبارة عن ايجاد التصالح . وليس هو بمثابة انتزاع الوسائل والطرق التي تكافح بها الطبقات المضطهدة الطبقة المتحكمة فيها .

ومن هذا القبيل ماحدث من ان الاشتراكيين الثوريين وكل المانشفيين حينما عرضت امامهم فى ثورة ١٩١٧ مسألة مدلول وظيفة الحكومة فى أتم أوجه مباحثها أى انها عندما عرضت فعليا متطلبة عملا وقتيا تفصل فيه الجماهير أجمعوا كلهم بغير استثناء على نظرية فئة الوجهاء القائلة بأن الحكومة عامل الاصلاح والتوفيق ما بين الطبقات وظهرت اذ ذاك حلول ومقالات لاتحصى باقلام المحررين السياسيين المنتمين الى هذين الحزبين وكلها مستعارة من نظرية فئة الاعيان والوجهاء ومنتهزى الفرص وهى « المصالحة » وأما كون الحكومة هى العضو المتحكم من طبقة ذات جرأة ومجازفة لايمكن ان تتصالح مع الطبقة المقابلة أى المضاده لها فهذا اما لاتقوى على قوله فئة الاغنياء الوجهاء. وان معرفة الاشتراكيين الثوريين والمنشفيين بحقيقه كنه الحكومة لمن أقوى الادلة القاطعة على انهم ليسوا اشتراكيين مثلنا نحن البولشفيين الذين ظللنا دائما نقيم الادلة على انهم ليسوا سوى ديموقرطيين من فئة الوجهاء الذين يتقربون الى الاشتراكيين من الوجهاء اللفظيين فقط

على أن تشويه المذهب الماركسى جار بطريقة أدق وأبرع فهم من انوجهة النظرية لاينكرون أن الحكومة هى عضو التحكم من احدي الطبقات ولا أن التنازع بين الطبقات لايمكن استئصاله.

ولكنهم يتجاهلون أو على الاقل يبرون ما يأتون به في حلة مصقولة وهو: اذا كانت الحكومة نتيجة عدم الاتفاق بين الطبقات المتناقضة، واذا كانت قوة متفوقة على المجتمع وآخذة فى التباعد شيئاً فشيئاً عن المجتمع فمن الجلى المؤكد اذن ان تحرير الطبقة المضطهدة من المستحيل الا بواسطة الثورة الحادة فقط، بل بدون ابطال آلة الحكومة التي أوجدتها الطبقة المتملكة التي يتجلى فيها هذا التباعد. وهذه النتيجة الواضحة نظرياً من تلقاء نفسها استخلصها ماركس بتدقيق تام، كما سنرى ذلك فيما بعد، من التحليل التاريخي المحسوس لمسائل الثورة؛ وهذه النتيجة هى التى نسيها كاوتسكي وأخرجها عن طورها الطبيعي كما سنبين ذلك بالتفصيل فى الايضاح الذي سنسطره .

— ٢ —

القوة المسلحة الممتازة والسجون الخ

ثم قال انجيلس « واقتداء بالنظام القديم الذي كان متبعاً فى الاسرات والقبائل والعشائر عمدت الحكومه أولا الى تقسيم رعاياها الى مناطق منفصلة من البقاع »

وهذا التقسيم يتراءي لنا كأنه « طبيعى » غير أنه فى الحقيقة قد استلزم صراعاً طويلا ضد نظام العشائر والاسرات القديم .

« . . . وكان ثانى عمل مميز لها ايجاد سلطة علنية لاتتفق مطلقاً اتفاقاً مباشراً مع الشعب منظمة نفسها في شكل قوة مسلحة . وهذه السلطة العلنية الممتازة لاغني عنها لان انتظام الشعب من تلقاء نفسه صار مستحيلا منذ أن انقسمت الهيأة الاجتماعية الى طبقات . . . وهذه السلطة العلنية توجد فى كل بلد. فهى لاتشتمل على رجال مسلحين فقط بل أيضاً على عناصر مادية كالسجون وأماكن الاضطهاد من كل نوع وهى امور لم تكن معروفة في نظام العشائر » . . .

وقد توسع انجيل فى الكلام على هذه القوة التى تسمت بالحكومة، وهي قوة صادرة من الامة الا انها اسمى منها وهي آخذة فى الابتعاد عنها شيئاً فشيئاً . ومن أي شيء تتألف على الاخص هذه القوة ؟ إنها تتألف من قوة مسلحة حاصلة على سجون وعلى وسائل أخرى . . .

إننا محقون فى التكلم عن قوة مسلحة ممتازة لان السلطة العامة الخاصة بكل بلد لاتتفق مباشرة مع الشعب المسلح وبنظامها القائم بذاته .

ويبذل انجيل مجهوده كسائر المفكرين الثوريين فى لفت العمال الى أهم ماطرأ على مجموع الشعب ، الذى لم يكن له من قبل شكل

مخصوص ، من التغير الذي استلزم ادخال أشكال جديدة عليه . فالجيش الدائم والشرطة هما أهم أشكال هذا التغير وهما فى الوقت نفسه العاملان الاساسيان التي تستتب بهما قوة الحكومة ، وهل كان من المنتظر أن يحدث شيء خلاف هذا التطور ؟

فمن جهة السواد الاعظم من الاوروبيين الموجودين فى أواخر القرن التاسع عشر الذى بوجه انجيل الخطاب اليهم والذين لم يروا ولم يلاحظوا عن قرب حدوث أية ثورة عظيمة لم يكن من المنتظر أن يحدث شيء خلاف ماتقدم الكلام عنه . وهم لا يعرفون شيئا مطلقاً عما يختص « بالنظم القائم بذاته فى الشعب المسلح بمحض إرادته . » وتجيب المذاهب الاوروبية والروسية على السؤال الآتي وهو :

« من أين جاءت الحاجة الى الفيالق الخاصة المؤلفة من الاشخاص المسلحين (وهى البوليس والجيش الدائم) المنفصلين والمميزين عن المجتمع والناهضين فى منزلة فوق منزلته ؟ » بجملة أو جملتين من أقوال سبنسر أو ميخايلوفسكي ومتخذين ادلتهم من الفرص التى تعرض اتفاقا فى الحياة الاشتراكية ومن تنوع الوظائف الى غير ذلك ... وهذه الشواهد تتراءى فى صفة علمية ولها مفعول عجيب في تخدير أعصاب الجمهور الساذج بإبهام الامر المهم الجوهرى

وهو : تجزئة المجتمع الى طبقات متعادية غير قابلة للتصالح . ولو كانت هذه التجزئة غير موجودة لامتاز « النظام الذاتى للشعب المسلح من تلقاء نفسه » بتعقده وبوضعه الغنى الى غير ذلك مما يستلزمه النظام الابتدائى لعصابة من القرود المسلحة بعصى أو لعصابة من الرجال الناشئين على الفطرة أو من الرجال الملتئم شملهم فى شكل عشائر ، ومع ذلك فهل كان من الممكن حدوث مثل هذا النظام .

من المستحيل حدوثه لان المجتمع المتمدين منقسم إلى طبقات متعادية وغير قابلة للتصالح فالتسلح الاختيارى يدعو إلى التقاتل فيما بينها بالسلاح . فما تكاد الحكومة تتكون حتى تصبح قوة ممتازة وحتى تتواجد فيالق من الرجال المسلحين ، وكلما اتلفت الثورة الجهاز الحكومي فانها ترينا إلى حد الوضوح التام كيف أن الطبقة المتملكة تعيد تنظيم فيالق مؤلفة من الرجال المسلحين لتستخدمها في المحافظة على تسلطها ، وكيف تجتهد الطبقة المضطهدة فى ايجاد نظام جديد من النوع نفسه لا لتقدمه لخدمة المستغلين بل لخدمة المستغلة مجهوداتهم

ويعرض انجيل فى الجمل المسرودة بطريقة نظرية نفس السؤال الذى تطرحه علينا كل ثورة عظيمة بطريقة عملية بوضوح تام وبتسلسل

مستمر وهو السؤال المختص بالصلات الموجودة بين الفيالق الممتازة المؤلفة من الرجال المسلحين ونظام الشعب المسلح باختياره وسنرى كيف انهذا السؤال يوجد الجواب الشافي عنه فى تجربة الثورات الاوروبية والروسية .

ولكن لنعد الآن الى مابدأ انجيل يبسطه .

لقد ظهر ان هذه السلطة العامة يعتورها الضعف في بعض الاحيان كما هو مشاهدفى بعض جهات أمريكا الشمالية (والكلام هنا يختص باستثناء نادر المثال جداً فى المجتمع الرأسمالى وبعض جهات أمريكا وذلك قبل عهد الاستعمار الذى تغلب على الافكار الحرة) ولكن على العموم هذه السلطة العامة آخذة فى النمو :

« إن السلطة العامة تزداد نمواً كلما اشتدالخلف وازداد التنازع مابين الطبقات في داخليتها وكلما صارت الحكومات المتجاورة أوفر قوة وأكثر نفراً . فانظروا فقط الى أوروبا الحاضرة التى ادى تنازع الطبقات فيها وترامیها فى ميادين الفتوحات الى نمو السلطة العامة الى درجة أصبحت تهدد بالتهام كل المجتمع بما فيه الحكومة نفسها . »

ان هذه السطور قد خطت حوالى عام ١٨٩٠ . ويرجع تاريخ آخر مقدمة لكتاب انجل الى ١٦ يونيه سنة ١٨٩١ . أن التيار الاستعمارى

المتمثل فى الملكية الطلقة المتمتع بها المحتكرون وهى القوة العظمي للمصارف المالية الكبرى وسياسة ادارة المستعمرات المتناهية فى التسلط الى ما يجرى فى هذا السبيل لم تكن اذ ذاك الا وشيكة الابتداء فى فرنسا ، وكانت اذ ذاك أشد ضعفا فى أمريكا وفى المانيا . ومن بعد هذا التاريخ خطا التوسع فى الفتوحات خطوة هائلة كادت تجعل الكرة الارضية بأسرها فى سنة ١٩١٠ مسقمة تقسيما نهائيا ما بين هؤلاء الخصوم المتزاحمين أى ما بين الدول الكبرى المنكبة بشراهة على غنائمها . ومنذ ذلك الحين أخذت التسليحات البرية والبحرية تعظم بدرجة لا يمكن تصورها حتي انتهت الى الدرجة التى بلغتها عند نشوب حرب الجشع الاستعمارى التي استغرقت المدة المترامية مابين عام ١٩١٤ و ١٩١٧ لتنازع السيادة العامة على العالم بأسره مابين انجلترا والمانيا ولاقتسام الغنيمة المطروحة بينهما ، هذه الحرب التي استغرقت كل قوى الهيئة الاجتماعية لسد مطامع السلطة الحكومية إلى الحد الذى بلغته هذه الكارثة الفادحة العامة

ولقد عرف انجيل كيف يسوىء ويفضح سباق الفتوحات باعتباره احد الصفات الممتازة الاساسية المرتكزة عليها سياسة الدول العظمي الخارجية فى حين أن خبثاء الاشتراكية الوطنية

الحربيـة لم يعملوا فى المدة الـكائنة مابين ١٩١٤ و ١٩١٧ على أثر تفاقم المزاحمـة الموجودة بين تلك الدول الى أن صارت مائة مثل مما كانت عليه من قبل وادت إلى تلك الحرب الاستعمارية الشمواء سوى أن يبرروا مجهودات وجهاتهم ذوى المصالح الاستعمارية بجمل فاتنة يضعونها للتغرير بالعقول البسيطه كالدفاع عن الوطن وكالدفاع عن الجمهورية وكالدفاع عن الثورة الى غير ذلك من جمل التغرير والتضليل .

— ٣ —

الحكومة آلة استغلال الطبقة المستعبدة

لتوطيد دعائم السلطة العامة الممتازة المستخلصة من المجتمع والمتفوقة عليه ينبغى وضع ضرائب والالتجاء الى عقد قرض عام .

وفى هذا الصدد كتب انجيل مايلي :

«ان الموظفين الذين ليسوا سوى أعضاء من الهيأة الاجتماعية أصبحوا بمقتضى سلطة التوظف التي خولتهم إياها السلطة العامة وبحق جباية الضرائب فوق مستوي هذه الهيأة الاجتماعية التى صاروا بهذه الطريقة منفصلين بالطبع عنها . والحرية الاختيارية فى إحترام المجموع للاعضاء العاملة من هيأة العشائر السالفة لم تعد كافية

ولا مرضية لهؤلاء الموظفين لو استطاعوا أن يحصلوا عليها . » فكان هذا مدعاة لسن قوانين خاصة تقضي بتقديس وعدم خدش شرف الموظفين . « فاصبح أحقر عامل من رجل البوليس » له من النفوذ اكثر مما كان لممثلي العشيرة بل من تلك العاطفة الاجلالية التي كان يتمتع بها زعيم العشيرة بمحض اختيار المجتمع من غير تهديد وسوق بالعصا ، تلك العاطفة التى يتمنى الحصول عليها رئيس أى عسكرية لاي بلد متمدين فى العالم بأسره . »

وهنا يعرض السؤال الآتى المختص بالمركز الممتاز الذى يتمتع به الموظفون باعتبارهم أعضاء من السلطة العامة . والنقطة الجوهرية فى هذا السؤال هي :

من ذا الذى جعلهم فوق مستوى المجتمع ؟

أننا سنرى كيف أمكن حل هـذه المسألة النظريه بالطريقة العملية بواسطة مشاغبي باريس فى سنة ١٨٧١ وكيف صار الخروج بها عن مجراها الطبيعي بمعرفة المزور كاوتسكي فى ١٩١٢ .

قال انجيل : « بما أن الحكومة وليدة الاحتياج الى قمع الخصومة الموجودة بين الطبقات وبما أنها في الوقت نفسه قد تولدت من المصادمات التي حدثت بين هذه الطبقـات فهى بالطبع وبحكم القاعدة العامة حكومة أقوى الطبقات ، تلك الطبقة التي بمقتضى

مركزها الاقتصادى تعتبر ذات السيادة والتملك والتي بفضل قوة الحكومة ونفوذها صارت بالمثل الطبقة السائدة سياسياً ، بهذه الطريقة تحصلت على وسائل جديدة لاستعباد الطبقة المحكومة المستعبدة واستغلال مجهوداتها . » وليست الحكومات العتيقة على عهد العصور المظلمة هي التي كانت أعضاء الاستغلال التي تسخر الارقاء والاسرى بل « الحكومة الدستورية التمثيلية المعاصرة هى بالمثل آلة استغلال العمال لحساب رأس المال . ومع ذلك فقد وجدت مدد توازنت فيها قوى الطبقات المتصارعة بدرجة جعلت السلطة العامة الى وقت ما فى موقف مستقل غير مغرض بين الكفتين المتراجحتين وبهذه الطريقة أصبحت كحكم عادل بينهما . »

وهذه هى الحالة التى اتصفت بها الحكومة الملكية المطلقة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر والحكومة اليونانيـة فى سلطتها الاولى وفى سلطتها الثانيـة في فرنسا وحكومة بسمارك فى المانيا .

وهكذا كانت بالمثل حكومة كيرنسكي في الروسيا الجمهورية بسياستها الاضطهادية التى اتبعتها ضد طبقة العمال الثوريين فى الوقت الذى كانت العناصر الديمقراطية تدير فيه شئون السوفيت بطريقتها المألوفة لدى فئة الاعيان الانانيين وكل هذه الحكومات اصبحت

عاجزة وصارت الفئة الوجيهة فيها غير قادرة تمام القدرة على تشتيت سلطات العمال البلشفيين

ثم قال انجيل : « أن الثروة فى الجمهورية الديمقراطية تستخدم نفوذها بطريقة غير مباشرة ولكنها طريقة مؤكدة النجاح أولا بفضل افساد اخلاص وبساطة الموظفين (فى امريكا) وثانيا بفضل الاتحاد ضد سياسة حكومة البورصة » (فى فرنسا وامريكا).

وقد توسع الحكم الاستعمارى وحكم المصارف المالية بطريقة بارعة الحيلة في تأييد وتثبيت قوة الثروة العظية في سائر الجمهوريات الديمقراطية . فمن قبيل ذلك ماكد يحدث فى احضان الجمهورية الروسية الديمقراطية التي أريد التأليف فى شهر عسلها اى فى اول عهدها ما بين الاشتراكيين الثوريين والمانشفيين وفئة الاعيان فى الحكومة المؤتلفة لولم يقف المسيو بالتشينسكي دون كل الوسائل الخاصة التي عرضة لتحقيق هذا الغرض وبذلت لاجلها الوسائط العظيمة من قبل ارباب رؤس الأموال واشياعهم المتشغلين بالتوريدات العسكرية ذلك الوقوف الذى أدي الى خروج بالتشينسكي من الوزارة والاستعاضة عنه بالطبع بوزير آخر من قبيله أغراه أرباب رؤوس الاموال بجعل عظيم مقداره ١٢٠ الف روبل سنويا، وعلى أى محمل يمكن حمل هذا العمل ؟ اليس على محمل افساد ذلك الموظف

مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ؟ وهل ذلك التأليف الذى يراد ايجاده مابين النقابات الصناعية هو تحالف أو مجرد رابطة اتصال وصداقة فقط ؟ وما هى المهمة التى كانت ملقاة على عواتق تشيرنوف وتسيريتللى وافكسنتييف وسكوبيليف ؟ وهل هم الحلفاء المباشرون لذوى الملايين المختلسين أو غير المباشرين فقط ؟

ان قوة الثروة العظيمة تظل فى ثبة تامة وطمأنينة دائمة فى ظل الجمهورية الديموقراطية التي لاتضيرها سياسة التوسع الرأسمالى السيئة . إن الجمهورية الديموقراطية هي خير غشاء سياسى لستر مقاصد الساسة الرأسمالية بقدر الامكان : وهذا هو السبب فى أن رأس المال بعد ان استولى بفضل باليتشبنسكي ونشيربوف وتسيرتللى وشركائهم على هذا الغشاء المتين مكن سلطته بطريقة فعالة مؤكدة التأثير لايستطيع أى تغير فى الاشخاص وفى هيئات الحكم أو فى الاحزاب الكائنة فى احضان الجمهورية الديموقراطية الوجيهة أن تزعزع نفوذها الراسخ وسلطانها المكين.

ومن الواجب أن يلاحظ فى هذا المقام أن انجيل يشرح بطريقة وافية حتى التصويت العام : الذى هو آلة لسيادة الطبقة الوجيهة . إن التصويت العام كما يقول بحسب ماأدت اليه التجربة الطويلة فى الاشتراكية الديموقراطية الالمانية هو « الدليل على

رقي ونضوج مبادىء الطبقة العاملة وهو لايمكن أن يؤدي الى مطمع فوقه ولن يمكن أن يؤدي الى شيء بعده مطلقاً فى ظل الحكومة الحاضرة . »

إن فئة الديموقراطيين الاعيان من نوع الاشتراكيين الثوريين والمانشفيين واخوانهم وهم كل الاشتراكيين الوطنيين ومنتهزى الفرص المنبشرين فى أوروبا الغربية ينتظرون الوصول الى شيء أعظم من حق التصويت العام . وهم يشتركون مع عامة الشعب ويقنعونه بصواب هذه الفكرة العقيمة الذاهبة الى أن التصويت العام فى ظل الحكومة الحاضرة موصل الى الاعراب الحقيقي عن رغبة السواد الاعظم من العمال ومؤد الى تنفيذ هذه الرغبة

ونحن لا يسعنا فى هذا المقام الا أن نورد هذا الاعتقاد الفاسد ومن الملاحظ أن تصريح انجيل المتناهى فى الوضاحة والمحدد تحديداً دقيقاً فى هذا الصدد قد أبعد عن حقيقته وطبيعته بالخطوات والدعوات والمؤتمرات التى قامت بها الاحزاب الاشتراكية الرسمية أي بواسطة منتهزي الفرص . وسنظهر هنا بطريقة واضحة جداً كل ما احتوته هذه الفكرة التي يأبى انجيل قبولها من الخطأ والفساد وعند توسعنا فيما يلي في بسط نظريات ماركس وانجيل عن الحكومات الحاضرة

إن انجيل يلخص نظريته فى العبارات الآتية المستمدة من أشهر كتبه انتشاراً بين أيدى العامة كما يلى :

« وهكذا يثبت أن الحكومة لم تكن موجودة في كل زمان فقد وجدت مجتمعات مرت فى أدواوها المختلفة من غير حكومة وبدون أن يكون لها أدنى علم بالحكومة وبالسلطة الحكومية. وعلى أثر ماحدث من التقدم فى المسائل الاقتصادية التى دعت الضرورة الي تعلقها بانقسام المجتمع الى طبقات صارت الحكومة من جراء هذا الانقسام ضرورة لازمة للمجتمع . إننا نسير الآن بخطوات واسعة نحو ترقية المقصد المنشود ومن قبيل ذلك ، اذوجود هذه الطبقات لم تعد فقط ضرورة قهرية بل لقد أصبحت عقبة كأداء امام الحصول على النتيجة المنشودة . فالطبقات ستختفي بطريقة لايمكن تجنبها كما حدث فى اطوار تكونها وفى الوقت الذى ستختفي فيه الطبقات تختفى فيه بالمثل الحكومة بطريقة لايمكن اتقاؤها ايضاً والهيأة الاجتماعية التى ستنظم من جديد طريقة الانتاج على طريقة المشاركة الحرة العادلة بين المنتجين ستضع الآلة الحكومية فى المكان اللائق بها : فى متحف الآثار العتيقة بجانب البندقية ذات الفتيله والفأس البرنزية »

وانك لن تجد البتة فى أدبيات الدعوه الاشتراكية الديموقراطية

المعاصرة مثل هذا النسق المحكم . ولو فرض ووجد شيء من هـذا القبيل لحملوه على غير محمله الحقيقى أو لاعتبروه من قبيل الاستدلال فقط على فساد مبدأ انجيل ولأهملوا كل مافى هـذا التعبير من الصفاء وصقل الجوهر والتغلغل فى الاشتراكية الثورية ومن أين لهم أن يؤتوا بمثل هـذا التشبيه البديع المحكم فى قوله « ارسال الآلة الحكومية برمتها الى متحف الآثار » بل لقد خفي على افكارهم فى معظم الاوقات الماضية أو تجاهلوا ما أراد انجيل بالآلة الحكومية

— ٤ —

تلاشى الحكومة والثورة العنيفة

ان كلمات انجيل عن تلاشي الحكومة لها شهرة عظيمة لانها كثيراً ما يستشهد بها ، اذ هي خير محلل للمذهب الماركسي فى سائل مذهب انتهاز الفرصة الذى يجب الوقوف عنده للافاضة فى شرحه . وسنورد جميع الجملة الاستدلالية المجتزأة منها تلك الالفاظ

« أن طبقة العمال ستتولى السلطة العامة وتبتدىء فى الحث على التمسك بوسائل الانتاج الذى يصبح ملكا للحكومة ولكنها بهذا العمل نفسه تقضي على نفسها بيدها باعتبارها طبقة

كما انها بهذه بالطريقة نفسها تستأصل شأفة كل مميزات الطبقات والمناقضات الموجودة بينها كما تقضي بالعمل نفسه على الحكومة . ان المجتمع الذي ظل موجوداً حتى الآن والذى لا يزال موجوداً بالفعل والذي سيموت بين منازعات الطبقات في حاجة الى الحكومة والى ايجاد نظام تقضي به الطبقة المستغلة لتثبت به دعائم الطرق المتبعة من قبل فى سبيل الانتاج أى بمعنى أخص لتثبت القوة المتغلبة على الطبقة المستغلة جهودها في دائرة نوع محدد من الضغط المؤدى الى الانتاج بفروعه العديدة (وهذه الوسائل القهرية تشتمل على الاستعباد والاستخدام والاستئجار) فالحكومة كانت الممثل الرسمي لكل الهيأة الاجتماعية التي تتمثل بواسطتها فى حيز ظاهر ولكنها كانت بهذه المثابة فقط باعتبارها حكومة احدى الطبقات التي تمثل فى عصرها بمفردها مجموع الهيأة الاجتماعية . وفى الاعصر القديمه كانت الحكومة هي سيدة الارقاء . وفى الاعصر الوسطى صارت حكومة الاشراف ذوي الاقطاعيات وهى تمثل فى عصرنا هذا زمرة الاعيان والاغنياء . وحينما تصير الحكومة الممثلة الحقيقيه للهيأة الاجتماعية باسرها فانها تصير حينئذ عديمة الجدوى أى لا عمل لها ومن الآونة التى لا تصير فيها أية طبقة اجتماعية فى حاجة الى أن تظل تحت نير الضغط . ومن الوقت

الذى يمكن فيه بواسطة اختفاء التحكم فى الطبقات والمنازعة لاجل الوجود الشخصي المنبعث عن الفوضى الحاضرة فى طرق الانتاج القضاء على المصادمات وعلى سوء التصرف التي يحدثها ذلك النزاع الشخصي . من تلك الآونة ومن ذلك الوقت لا يكون هنالك ما يقتضي الاخماد وحينئذ لا توجد حاجة لوجود القوة الخاصة المعدة للقمع والتسلط وعلى ذلك لا يبقى لزوم لوجود الحكومة بالمرة . وأول عمل تصير به الحكومة ممثله حقيقية لكل الهيئة الاجتماعية هو الاستيلاء على سائر وسائل الانتاج باسم الهيئة الاجتماعية وهو فى الوقت نفسه آخر عمل مستقل تقوم به بصفتها حكومة . وحينئذ يتلاشى من تلقاء نفسه تداخل السلطة الحكومية فى العلائق الاجتماعيه اذ يصبح عملا لا موجب له فى سائر الفروع واحداً بعد الآخر . وبدلا من استيلاء الحكومه على إرادة الاشخاص يتحول عملها الى ادارة الاشياء والى تدبير الانتاج . ولا تكون الحكومة قد أمحت بل تكون قد انطفأت جذوتها أو ماتت من تلقاء نفسها وعلى نور هذه الامور يجب البحث في قيمة الجمله المتضمنة « الحكومة العامه الحرة » وهى الجمله التى يمكن أن يكون لها في هذه الآونه حق فى التواحد كعنوان للدعوة ولكنها فى نهاية البحث تصبح علمياً مستحيلة الوجود . وعلى هذا الضوء

نفسه أيضاً يجب البحث في قيمة مطالب من يطلق عليهم اسم الفوضويين التي ترمي الى وجوب محو الحكومة ما بين يوم والآخر

ويمكن القول بدون تخوف من الانخداع انه لن يبقى على ألسنة سائر الاحزاب الاشتراكية الموجودة اليوم من هذا التحليل المعقول المحكم الذى بسطه انجيل والحافل بالرأى الحازم المأثور سوى ما يعبر عنه ماركس بموت الحكومة مخالفاً بذلك المذهب الفوضوى القائل بمحو الحكومة . وان الاجتزاء بهذا التعبير من المذهب الماركسي هو بمثابة تحويله الى مذهب ترقب الفرص . لانه بعد مثل هذا التأويل لا يبقى عليه الى تمام تحوله الى نقيضه سوى ظل حائر بسيط من التعديل الذى يحدث على مهل من طريق الرقي الفكري من غير وثوب ولا عاصفة ولا ثورة . فتلاشي الحكومة من تلقاء نفسها بحسب الاعتقاد الشائع أو المنتشر أو السائد على عقول العامة اذا أمكن القول بذلك هو بلا شك إمحاء الثورة ان لم يكن الرد السلبي عليها

ان مثل هذا التفسير هو أعظم تشويه للمذهب الماركسى يستخدم فى مصلحة الوجاهة والاثراء وهو تشويه قائم من الوجهة النظرية على تناسى أهم المناسبات والاعتبارات الموضحة فى استنتاجات انجيل التى سردناها برمتها .

١ — ففي نفس مفتتح تدليله قال انجيل بان طبقة العمال اذا استولت على السلطة « تعدم بهذه الواسطة الحكومة بصفتها حكومه » . وأما مايراد بهذا القول فليس من المعتاد الاطالة فى شرحه . ومن الطبيعى أماانيصير تجاهل هذا الموضوع بالمرة ، وأما أن يصير اعتباره كضرب من ضروب الضعف الهيجلى الذى اقتبسه انجيل . وفى الواقع ان هذه الكلمات تعبر باختصار عن الخبرة المستخلصه من احدى كبريات الثورات التى قامت بها طبقات العمال ، وهي التجربة المستخلصة من الحركة المشاعية التى جرت فى باريس سنة ١٨٧١ التى سنتكلم عنها بتوسع كبير فى مكانها .

وفي الواقع ان انجيل تكلم عن اعدام الحكومة التى تمثل الاعيان بواسطة ثورة الطبقة العاملة فى حين ان كلمتى « موت الحكومه » انما يراد بها البقايا المتخلفة من حكومة طبقة العمال التى تباشر الشؤون عقب الثورة الاشتراكيه . وأما حكومة الاعيان فبمقتضى رأى انجيل لاتموت ، بل تعدمها طبقة العمال فى غضون الثوره . والتى تموت بعد هذه الثورة هي حكومة العمال أو شبه الحكومه .

٢ — ان الحكومة « قوة خاصة للاضطهاد » . وهذا التعبير الوجيه الدقيق الصادر من انجيل على أتم مايكون من الوضوح .

ومنه يؤخذ ان هذه « القوة الخاصة بالاضطهاد » الواقع على طبقة العمال من طبقة الوجهاء ، أى على ملايين العمال من فئة قليلة من الاغنياء يجب أن تحل محلها « قوة خاصة بالاضطهاد » الواجب وقوعه على فئة الوجهاء من طبقة العمال (بواسطة حكم العمال المطلق أو دكتاتورية العمال) . وبهذه الطريقة يتم « استئصال الحكومة بصفتها حكومة » . وبهذه الواسطة يتيسر أمر الحصول على وسائل الانتاج باسم الهيأة الاجتماعيه . على ان أمر الاستعاضة عن قوة خاصة (وهى قوة الاعيان) بقوة خاصة اخرى (قوة العمال) فلا يمكن أن يعادل فى حد نفسه اهلاك الحكومه .

٣ — وأما هذا التلاشي أو بطريقة أوضح وأبهر « هذه السكتة » فان انجيل يتكلم عنهما ببيان تام فى العصر الذى يلى عصر استيلاء الحكومة على وسائل الانتاج باسم الهيأة الاجتماعيه أى بعد حدوث الثورة الاشتراكية . ونحن نعلم كلنا ان الحكومة فى هذا العهد ليست سوى هيأة ديموقراطيه . ولكن لا يوجد فرد واحد من منتهزى الفرص يذهب الى ان انجيل يقول بخمد أنفاس الديموقراطية أو بموتها . وهذا الأمر يظهر لاول وهلة في منتهى الغرابة ، ولكنه فى الحقيقة غير معقول بالمرة الا لدى أولئك الذين لا يفكرون في ان الديموقراطيه هي نفس الحكومة، وان

لا بد من اختفاء الديموقرطيه باختفاء الحكومه . ولا يوجد سوى الثورة ما يمكنه أن يقضى على الحكومة الغنية قضاء مبرما . فلا سبيل مطلقا للراحة العامة الا بموت الحكومة على العموم أى بمحو الفئة الديموقراطيه .

٤ — أن انجيل بتقريره مبدأه القائل بموت الحكومة أسرع باثبات ان هذا المبدأ موجه ضد منتهزى الفرص وضد الفوضويين. وقد جعل انجيل نتائج مبدئه هذا موجهة قبل كل شيء ضد منتهزى الفرص .

ومن الممكن الرهان على ان ٩٩٩٠ نفسا من عشرة آلاف شخص . ممن يقرأون هذه السطور أو ممن سمعوا الكلام عن قوله « موت الحكومة » يجهلون مطلقا أو يحاولون أن ينسوا ان انجيل لم يوجه نتائج مبدئه ضد الفوضويين فقط . ولا يقل عدد الذين يجهلون ماهى الحكومة الحرة العامة عن تسعة من العشرة الباقية من العدد المقدر فيما تقدم ولا ما اذا توجهت الحملة على هذه الحكومة من جانب انجيل فانما تكون موجهة من قبله بالمثل على منتهزى الفرص وعلى هذا النمط يدون التاريخ وعلى هذا النمط أيضا يحدث التلاعب والغش بغير وجدان فى أعظم مبدأ ثورى الى حد ان يجعل شيئا مبتذلا في أفواه العامة . ان الحكم على الفوضويين قد

تكرر أكثر من ألف مرة ودوى في الآفاق وثبتت كلماته في العقول حتي أصبح من الاوهام التي لايمكن انتزاعها من العقائد ، وأما الحكم على منتهزى الفرص فقد ترك في ظل الاهمل وخيمت عليه عناكب النسيان !

ان الحكومة العامة الحرة هي عمدة برنامج الاشتراكيين الديمقراطيين الالمانيين ورمزهم الشائع في عام ١٨٧٠ . وهذا الرمز لايوجد فيه اى معنى سياسي خارج عن دائرة ذلك الاصطلاح الفخم الرنان المحتوي على معاني الوجاهة والاثراء وهو الديموقرطية . وبالنظر لكون هذا الاصطلاح او هذا الشكل يرمي إلى ايجاد جمهورية ديموقراطية فانجيل يقبل بصفة وقتية وجوده لاجل ترويج الدعوة الاستراكية الصحيحة فقط . ولكن هذا الرمز او الاصطلاح هو من المذهب الانتهازى لانه لايتضمن فقط ديموقراطية غنية ذات صبغة سيئة ، بل يتضمن ايضاً مالا يمكن فهمه من الانتقاد الاشتراكي على كل حكومة بوجه عام . ونحن انما نري في الجمهورية الديموقراطية خير نوع من انواع الحكومات لطبقة العمال مادامو تحت نفوذ رأس المال ، ولكننا نخطىء اذا نسينا أن الاستعباد المأجور هو تجزيء الشعب حتي في أعظم جمهوريات الاعيان ديموقراطية .

ولقد ذكر نافيا تقدم أن كل حكومة هى « قوة خاصة للاضطهاد » الواقع على الطبقة المضطهدة . واذن لا يمكن أن تكون أية حكومة حرة ولا مقبولة من الشعب بأسره . وهذا هو الذى أوضحه ماركس وانجيل مرارا عديدة إلى زملائهما المنضمين إلى حزبهما فى عام ١٨٧٠ —

٥ — وفي كتاب انجيل هذا الذى يتذكر كل الناس كلامه فيه عن مسألة تلاشي الحكومة يوجد فيه شرح واف على معنى الثورة العنيفة . وفي هذا الشرح يوجد استدلال تاريخي ينقلب الى ثناء على الثورة . وهذا يبين السبب في الجملة التي اختارتها الاحزاب السياسية المعاصرة وهي « عدم تذكر ذلك الاستدلال » لانه قد تقرر هذه الاحزاب عدم الخوض فى هذا الصدد مطلقا بل وعدم التفكر فيه بالمرة ، ولهذا فأن هذه الفكرة لا تشغل مكانا من اقوال الخطباء والكتاب الاشتراكيين اليومية التي ينشرونها على الجماهير في قالب الدعوة إلى المذهب الاشتراكي . ومع ذلك فان فكرتى نشوب النورة العنيفه وتلاشي الحكومه مرتبط بعضهما ببعض ارتباطا غير قابل للحل والتفكك حتى انهما يكادان يعتبران فكرة واحدة او مبدأ واحداً .

وهذ هو التدليل الذى يبسطه انجيل فى هذا الصدد :

« لتمثل الشدة دورا اخر فى التاريخ كذلك الدور السيء الذى قامت به الثورة ، ولتكن هذه الشدة نفسها حسب مايرى ماركس مولدة الهيأة الاجتماعية العتيقة الفظة هيأة اجتماعيه جديدة ، ولتكن بالمثل هذه الشديدة نفسها السلاح الذى تفتتح به الحركه الاشتراكيه طريقا لها وتحطم التقاليد السياسيه المقوته الميته ، فلتكن الشدة كما ذكر واكثر من ذلك ولكن المسيو دوهرنج لاينطق بكلامه عنها. وهو لايقبل الالتجاء إلى استعمال الشدة واعتبارها ضروة يقضي بها المصلحة العامة فى سبيل قلب حكم المستثمرين الآيين التنهد والارتجاف والتحسر لانه مع الاسف الشديد يرى ان استعمال الشدة مؤد حتما إلى الاضرار بالحالة الأدبية لدى اولئك الذين يلجأون الى استعمالها . وعلى هذا النسق يتكلمون عن الشدة والعنف على الرغم من الحماسة الفكرية والادبية التى تتولد من كل ثورة ظافرة . ومثل هذا القول يقال فى المانيا التي سيكون لصدمة العنف فيها ، التى سيحمل الشعب غالبا على الالتجاء اليها ، ميزة القضاء على روح الاستعباد الذى أوجد العقيده الوطنيه على أثر حرب الثلاثين سنه المخجلة . وهل هذه الحالة العقليه الكهنوتية المضحكه المزليه السخيفه هى التي يمكن التجرؤ على عرضها على اعظم حزب ثورى عرفه التاريخ حتى الآن ؟ »

فكيف يمكن التوفيق في مذهب واحد مابين هذا المبدأ الثوري العنيف الذى ظل انجيل يردده على مسامع الاشتراكيين الديموقراطيين الالمانيين من ١٨٧٨ إلى ١٨٩٥ اى إلى وقت وفاته وبين نظرية تلاشي الحكومه ؛

وعادة يحدث التوفيق مابين أحد الطرفين والطرف الآخر بواسطة مذهب الاجتزاء (أى اقتطاع جزء من فكرة أو مبدأ أو مذهب والارتكاز عليه فى ترويج مذهب مخصوص) بأخذ فكرة من هنا قائمة على التجربة والتقاط مبدأ من هناك مرتكز على السفسطة لارضاء زمرة الاقوياء فى الساعة الحاضرة مع وضع كلمة التلاشى ٩٩ مرة من كل مائة مرة بل ربما اكثر من ذلك في رأس الخطة الموضوعة من قبل . واكثر الطرق اتباعا أزاء المذهب الماركسى وأعظمها انتشاراً فى أدبيات الاشتراكية الديموقراطية الرسيمة الحالية إحلال القضايا المنطقية بجانب الاجتزاء أي محاولة الاقناع بالوسائل المنطقيه مع الاستدلال على ماراد اثباته بالفاظ او الجمل المجتزأة من مذهب ماركس .

ومن المؤكد أن هذ الطريقة ليست بدعه لان الاثبات بالاجتزاء حل محل الاثبات المنطقى فى تاريخ الفلسفه اليونانيه القديمه . فيمزج المذهب الماركسي بالسائل الانتهازى (انتهاز الفرص)

وبتمويه الطريقه الاجتزائيه بطلاء المنطق يمكن التوصل بلا عناء الى تضليل الجماهير ، ومن الميسور ارضاؤها ونيل عطفها بالتظاهر بالالمام بالمسألة المعروضه فى مجال البحث والحل من سائر الوجوه وجميع اشكال تطورها وكل عوامل الأثير المناقضة فيها ، غير أن هذا كله لايوصل الى حقيقة الفكرة الثورية التى يمكن استخلاصها من اطراد الرقي الاجتماعي .

لقد أسلفنا القول وسنظهر بطريقة أوضح فيما سنورده من الشرح المسهب أن مذهب ماركس وانجيل الداعى إلي الثورة العنيفة انما يريد تحريكها على حكومة الاعيان لان هذه الحكومة لاتستطيع أن تتخلى عن مكانها لحكومة العمال (سلطة العمال المتحكمة) بواسطة التلاشي : اذلايتاتي هذا التطور ، بمقتضي القاعدة العامة ؛ الا بالثورة العنيفة . وأن ثناء انجيل على الثورة العنيفه لعلى اتفاق تام مع التصريحات الصادرة من ماركس (لنتذكر خاتمة « بؤس الفلسفه » والمنشور المتاعي اللذين يصرح فيهما ماركس بنسم وبتأكيد أن شبوب الثورة العنيفة لايمكن اتقاؤه ولنتذكر برنامج جوتا عام ١٨٧٥ . ولقد ظل ثلاثين عاماً وهو يحبه النزعة الانتهازية وينحى عليها بلا تؤده ولا اشفاق) .

ومن المؤكد أن هذا الثناء لم يصدر عن اندفاع او غرور

او حب فى الجدل . بل خلاصة كل مذهب ماركس وانجيل تنحصر فى وجوب اعداد الجماهير بطريقة مرتبة للتشبع بعقيدة الثورة العنيفة . وأن فى اهمال تلك الدعوة لاعظم خيانة واضحة موجهة ضد مذهب الميول الاشتراكيه الوطنية والكاوتسكيه .

ان الاستعاضة عن حكومة السراة والوجهاء بحكومة العمال لاتتم الا بالثورة العنيفة . وانعدام حكومة العمال معناه انعدام كل حكومة لايمكن زوالها الا بطريقة التلاشي التدريجي . وقد توسع ماركس وانجيل فى إيضاح هذه النظرية باسهاب وأحكام دارسين حالة كل ثوره على حدة ومحللين الدروس المستخلصة من تجربة كل ثورة بنوع خاص . فلنتخط مانحن فيه الى ذلك القسم من مذهبهما الذى هو بلاشك أهم أقسامه .

الفصل الثاني

الحكومة والثورة . التجربة المستخلصة من ١٨٤٨ الى ١٨٥١

— ١ —

ليلة الثورة

إن المؤلفين الاولين في المذهب الماركسي التام وهما ؛ بؤس الفلسفة ، والمنشور المشاعي يطابق مقدمات الثورة التي حدثت فى سنة١٨٤٨ . وبمناسبة سنوح هذه الفرصة نرى أن نبدأ بعرض المبادئ العامة للمذهب الماركسى . ولدينا هنا الى حد ما فكرة عن حالة الثورة فى ذلك العهد ،وأظن أن هذه المناسبة ادعى الى دراسة ماقاله مؤلفونا عن الحكومة أثناء تكلمهم عن الثورة ثم تتدرج الى خواتم التجارب التى استخلصوها من حوادث السنوات الكائنة مابين ١٨٤٨و١٨٥١

كتب ماركس فى كتابه بؤس الفلسفة مايلي :

« إن الطبقة العاملة فى خلال رقيها وإنتشارها ستوجد مجتمعاً جديداً بدلا من مجتمع الاعيان القديم فتزول حينئذ فوارق الطبقات وخصوماتها . واذ ذاك لا يبقى اقل احتياج الى وجود سلطة سياسية

لان السلطة السياسية ليست سوى اصطلاح رسمي قضت به الخصومات القائمة بين الطبقات المنقسمة من بعضها على بعض فى داخل جمعية الاعيان ! »

ومن المفيد بعد ان عرضت فى هذا المقام فكرة اختفاء الحكومة أن نلم بما جاء في هذا الصدد نفسه فى المنشور المشاعى الذى اشترك فى تحريره ماركس وانجيل فى نوفمبر من عام ١٨٤٧ . إذ جاء فى هذا المنشور مايأتى :

« اننا بايرادنا أكثر الجمل ذيوعاً وتداولا عن رقى وتوسع الطبقة العاملة استطعنا أن نواصل حربا أدبية أكثر أو أقل استتاراً ضد المجتمع الحالى وسنظل على مواصلتها الى أن تتحول الى ثورة تتمكن بواسطتها طبقة العمال من ارساخ سلطانها بواسطة اسقاط فئة السراة والاعيان بعنف وقوه ...

« لقد رأينا مما أسلفنا القول عنه ان الخطوة الاولى التى خطتها ثورة العمال هي تطور (من الوجهة الادبية ارتقاء) الطبقة العاملة الى طبقة حاكمة وهذا فتتاح الديموقراطيه .

« وستقيم الطبقة العاملة سلطتها السياسية على انقاض السياسة المتداعية أركانها لتستخدمها في انتزاع رؤوس الاموال من الفئة السرية شيئا فشيئا ولتجمع بها كل ادوات الانتاج بين يدى الحكومة

أى بين أيدى الطبقة العاملة المنتظمة فى هيأة طبقة مستولية ، ولتنمية القوى المنتجة باسرع ما يمكن . »

ونحن نرى هنا تكوّن فكرة من أجل وأهم الفكر الناهض عليها المذهب الماركسى ، فيما يختص بالحكومة وهذه الفكرة هي « سلطة العمال المتحكمة » كما سماها ماركس وانجيل على أثر تحرك المشاعية فى باريس ، ثم اننا نجد فى هذه الكتابة تعبيراً عن الحكومة فى منتهى الافادة والاهمية مع ايراد بعض من الالفاظ التى اندرجت فى سلك النسيان من الفاظ المذهب الماركسى كالمثال الآتى : « الحكومة أى الطبقة العاملة المنتظمة فى شكل طبقة مستولية » .

وهذا التعبير الذى وصفت به الحكومة لم يصر الاقتصار على عدم شرحه والتكلم عنه فى أدبيات الدعوة السيارة التي تذيعها . الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية الرسمية فقط بل لقد صار اغفاله فعلا باعتباره غير قابل للاتفاق مع المذهب الاشتراكي الاصلاحى وعلى تناقض تام مع المزاعم الانتهازية الباطلة المعهودة وخيالات الاعيان التي تزين لهم « ترقي وانتشار الديموقراطية بالطرق السلمية المشروعه » .

ان طبقة العمال فى حاجة الى الحكومة التي تتغلب على الانتهازيين

والاشتراكيين الوطنيين والكاوتسكيين حسبما يقرره المذهب الماركسي . ولكن ذلك لا يتم مع تناسي مايقرره المذهب الماركسي قبل شيء كل من انه لا يلزم لطبقة العمال الا حكومة على وشك الفناء أي مؤلفة بطريقة تجعلها تبتدئ مذ تكونها فى التلاشي وانها لا يمكنها أن لا تتلاشى . ثم يجيء فى الدرجة الثانية من الاهمية للعمال وجوب وجود « الحكومة المكونة من هيأة العمال المنتظمة فى شكل طبقة متولية » .

الحكومة هي نظام خاص باحدى القوات ، أي هي نظام القوة المختصة بقمع واخضاع احدى الطبقات . فما هى اذن الطبقة التي تريد هيأة العمال أن تقمعها؟ من الواضح انها طبقة المستغلين الوحيدة ، اى طبقة الاعيان . فلا حاجة للعمال بالحكومة الا لاحباط مقاومة المستغلين ، ولا توجد سوى هياة العمال هيأة أخرى تستطيع أن تحبطها وان تكلل هذا العمل بالنجاح ، لان هيأة العمال هي الطبقة الوحيدة المتشبعة بمبادىء الثورة المتطرفة إلى النهاية والقادرة على ضم كل العمال وسائر المستثمرة مجهوداتهم تحت راية الصراع الناشب ضد فئة الاعيان للحلول محلها نهائياً .

أن مايلزم للطبقات المستغلة فهو التسلط السياسي للمثابرة على الاستغلال أي لاستعماله فى سبيل المصلحة الشخصية لقلة فى منتهى

القلة ضد السواد الاعظم من مجموع الشعب . وأما مايلزم للطبقات المستغلة مجهوداتها فهو التسلط السياسي الذي يقتضيه اتمام القضاء على كل استثمار أي اللازم لاجل المحافظة على مصلحة السواد الاعظم من الشعب ضد الاقلية الصغرى من طائفة مستعبدى الارقاء علي الطراز الحديث اي طائفة ملاك العقارات الثابتة وارباب رؤوس الاموال .

أن الديموقراطيين السراة المتسمين اشتراكيين والذين نصبوا لمصارعة الطبقات احلامهم الحائمة حول التأليف مابين جميع الطبقات جعلوا من التعديل فى المذهب الاشتراكي نوعاً من انواع تصرفات الجان ، فهم لا يذهبون الى قلب سلطة الطبقة المستثمرة بل يحاولون بكل هوادة ولطف اخضاع الاقلية المكينة فى مركزها المطمئنة على سلطتها الى الاغلبيه . وهذا الترتيب الخيالى الذى تحلم به الديموقراطية الغنية لا يمكن تحقيقه وقد أظهرت فساده نووتا عامى ١٨٤٨ و ١٨٧١ فى فرنسا اذا ظهرت التجربة فيهما استحالة التوفيق ما بين الطبقات المختلفة لأن فئة الاعيان خانت امة الطبقة العاملة وعبثت بمصالحها ولم تراع لها حقوقا ، وكما أثبتت هذه الاستحالة التجربة المتخلصة من اشتراك الحزب الاشتراكي فى العمل مع وزارة الأعيان في انجلترا وفى فرنسا وفى

ايطاليا وفى كل مكان آخر فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

ولقد ظل ماركس طول حياته يصارع هذه الاشتراكية الغنية التي تذكر بالحالة الجارية على عهدنا هذا فى الروسيا ما بين الاشتراكيين الثوريين والمنشفيين ، وبعد أن راجع ماركس نفسه استقر رأيه ... استعمال مذهبه المختص بمصارعة الطبقات حتى في رأيه عن السلطة السياسية وعن الحكومة .

ولن يتم ... زمرة الأعيان الا بواسطة المرأة العاملة فانها الطبقة الوحيدة التي ساعدها أحوال كيانها الاقتصادية على أن تصير أهلا للأمر للقيام بهذا القلب وبينما يقسم حكم الاعيان وتعزق طبقة ... وسائر الطبقات الوسطى فانه يجعل هيأة العمال تزداد تضامناً واتحاداً وانتظاماً . وطبقة العمال هي الطبقة الوحيدة التي يجعلها مركز ... الاقتصادي الخاص فى وسائل الانتاج الكبرى جديرة بأن تكون زعيمة كل الهيآت المشتغلة بأعمال اخرى غير الصناعة وسائر الجماهير المستغلة فى الغالب مجهوداتها ، والمستعبدة والمنتهكة قوا ... بعد ما أصبحت الهيأة العاملة أو أكثر منها واكنهن غير قادرات ... التآلف والاتفاق فيما بينهن ايجاهدن وهن كتلة واحدة فى سبيل تحررهن .

ولقد أدى مبدأ تكافح الطبقات الذى يستخدمه ماركس فى مسألة الحكومه والثورة الاشتراكيه لسوء الخط الى الاعتراف بالسلطة السياسية وهى حكم الطبقة العاملة المطلق أى بوجوب وجود سلطة لاينازعها ارادتها أحد وتكون معتمدة مباشرة على قوة الجماهير المسلحه . فقلب فئة الاعيان لا يمكن تحقيقه الاّ اذا تحولت الطبقة العاملة الى طبقة متولية قادرة على اخماد المقاومة التي لابد لفئة الوجهاء من القيام بها وهى فى حالة الاضطراب واليأس ، والا اذا أمكن تنظيم كل الجماهير النشطة المستغلة جهودها للدخول فى طور جديد من الحياة الاقتصاديه .

فلا بد اذن لهيأة العمال من الحصول على سلطة الحكومة التى تنظم بها القوة المركزية والقوة الفعالة التى تخمد بها مقاومة المستقلين وتقود بواسطتها جمهور الاهالى العظيم بما فيه طبقة الفلاحين وطبقة الملاك المتوسطين وذوى المهن المقترمة من اعمال هيأة العمال الى نظاما لطريقة الاقتصادية الاشتراكية التي يصير تقريرها .

وبالتفكير فى تلقين وتدريب حزب العمال على هذه المبادىء يرى أن المذهب الماركسى يعلم طلائع الطبقة العاملة التي هى خير كفوء لتولى السلطة وقيادة الشعب برمته الى التمذهب بالاشتراكية. كما انها خير كفوء لادارة وتنظيم طريقة حديثة يتبعها الشعب فى

سائر أجزاء حياته ، ولان تكون خير اداة وزعيم لايجاد حياة لسائر المشتغلين وجميع المستثمرة جهودهم اجتماعية خالية من زمرة الاعيان والاغنياء ، وأن تتم على أيديها كل هذه الامور على الرغم من زمرة الوجهاء والماليين . أما المذهب الانتهازى ، فعلى العكس من ذلك ، لا هم له الا أن ينفصل من المجموع ويقتصر على تعليم زعماء العمال الذين قبلوا أن يبيعوا ضمائرهم للفئة المالية تلقاء أكلة يتناولونها على موائد الاغنياء وأجور عظيمة يتقاضونها من ذوى النفوذ المثريين ، فتعاليمهم لا تمتزج بشيء مطلقاً من مبادىء الثورة على ذوى اليسار ولا بتغيير حالة الحياة الحاضرة بطريق الانطلاق فهم اذن بتلك التعاليم يبتعدون بالشعب عن أى عمل ثورى ضد طبقة الاعيان وأصحاب رؤوس الاموال .

ان مبدأ ماركس القائل « الحكومة أى هيأة العمل منظمة فى شكل طبقة حاكمة » هو النظرية التى لا يمكن أن تنفصل عن كل التعاليم التي تعد هيأة العمل للدور الثورى الذى ستمثله في التاريخ . وهذا الدور قاعدته حكم الطبقة العاملة المطلق وحصولها على السلطة السياسية .

ولكن اذا كانت هيأة العمل في احتياج الى الحكومة باعتبارها نظاماً خصوصياً للقوة اللازمة ضد فئة الاعيان فمن الطبيعى

أن يعرض هذا السؤال على أثر الاعتراف بلزومها وهو : هل من الممكن تحقيق وجود هذا النظام بدون محو أو تدمير الآلة الحكومية التي أوجدتها فئة الوجهاء ؟ ان الجواب على هذا السؤال هو الذى يتكفل به المنشور المشاعي لانه خاض فى هذا الموضوع أثناء تلخيصه دروس العبر المستخلصة من الثورة التي حدثت ما بين عامي ١٨٤٨ و ١٨٥١ .

﴿ ملخص عن الثورة ﴾

بمناسبة مسألة الحكومة التي تهمنا نقول ان ماركس قد درس نتائج الثورة التي قامت فى باريس من ١٨٤٨ الى ١٨٥١ ووضع عنها كتاباً عنوانه فى ١٨ بريمير من عهد لويس بونابارت . (أى فى الشهر الاول من حكمه) جاء فيه :

« ولكن الثورة متطرفة . فهى لا تزال قادمة فى الطريق تجتاز أشد المحن وتخترق النيران المطهره . وهى تعمل عملها بطريقة مرتبة محكمه . ولقد أتمت لغاية ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ (وهو اليوم الذى أحدث فيه لويس بونابارت انقلابه) نصف عملها التمهيدي وهى تتابع الآن اتمام النصف الآخر . وقد بدأت عملها بتربية السلطة النيابية تربية دقيقة لتستطيع فيما بعد أن تسقطها من مكانتها .

والآن وقد أدركت هذا الغرض فهى تثقف السلطة التنفيذية تثقيفاً كاملا لتوصلها الى معناها الحقيقى ولتعزلها عن كل شيء ولتجعلها متعارضة معها من غير ان تنحي عليها باية لائمة جديدة لكي تحشد ضدها كل القوى الساحقه . وحينما تنتهى الثورة من هذا النصف الأخير من عملها التمهيدى تنهض اوروبا حينئذ وهى متشبعة بالحماسة وتقول لها :

« انك لتحسنين الكيد أيتها العجوز الشمطاء ! » .

« وهـذه السلطة التنفيذية بنظامها الديوانى والحربى المتسع نطاقه وجهازها الحكومي المتناهى فى التعقد وفى التصنع والتكاف بجيش موظفيها البالغ نصف مليون اداري وجيش مقاتليها البالغ نصف مليون من الاجناد ، هـذا النظام الوحشى المتطفل الذي يختفى تحت جرمه الهائل جثمان المجتمع الفرنسوى ويسد عليه كل منافذ الفضاء كان مبدأ تولده وظهوره على عهد الملكية المطلقة عقب انحطاط الحكم الاقطاعى الذى عمل هذا النظام المطلق على التعجيل بانحطاطه وسقوطه » .

وادت الثورة الفرنسوية الاولي إلى توسع الحكم المركزى « ومع ذلك فقد زادت في الوقت نفسه حجم وخصائص وعـدد الموظفين المساعدين في السلطة الحكوميه . فاتم بذلك نابليون صنع

الآلة الحكومية » . ولم تزد عودة الاسرة البربونية ولا ملكية يوليه « شيئاً جديداً على ترتيب تلك الآلة سوى احداث تقسيم عظيم في مختلف الاعمال »

« واخيراً رأت الجمهورية البرلمانية انها مضطرة وهى تصارع الثورة الى تعزيز وتقوية وسائل الضغط كما رأت أن تقوى وتزيد مصادر سلطة الحكومه واشرافها المركزي . ولم يكن من شأن كل الثورات التي حدثت الا أن تزيد فى احكام واتمام عمل هذه الآلة بدلا من تحطيمها . وكل الاحزاب التي كانت تتعاقب بعضها اثر بعض لم يكن لها من هم سوى التصارع في سبيل التفوق والتسامي وهي لاجل ذلك تري أن حصولها على هذا الهيكل الحكومي الهائل بمثابة الغنيمة الكبرى التي تطلبت الظفر للوصول اليها » .

ففي هذه الخلاصة المحكمة يتقدم المذهب الماركسي خطوة واسعة الى الامام بمناسبة اصداره المنشور المشاعى . ولقد بسطت هنالك بالمثل مسألة الحكومة الا أن بسطها كان مبهما ومندمجا فى الاراء والتعبيرات ذات الصبغة السطحية جداً . اما هنا فهذه المسألة مبسوطة بشكل محسوس وبراهينها المتتالية من الاول الى الآخر تبرز من تلقاء نفسها فى منتهى الوضوح وهي مشروحة شرحاً

وافياً ومن الوجهة العملية قابلة للتنفيذ : اذ كل الثورات السالفة لم تزد على تحسين واتمام الآلة الحكومية ، فى حين أن المطلوب انما هو الغاؤه وتحطيمها .

فهذه الخلاصة هى نفس روح المذهب المركسي فيما يختص بالحكومة وهذا الروح هو الذي لم تقتصر الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية الرسمية على تناسيه واهماله فقط بل لقد تجاوزت الى تشويهه وتجريده من طبيعته (كما سنري ذلك فيما بعد) واهم من قام بهذا العمل المستنكر اعظم الاشتراكيين النظريين رئيس الاشتراكية الدولية العامة الثانية كارل كاوتسكي .

أن المنشور المشاعى يستخلص التعاليم العامة من التاريخ : فهو يرينا أن الحكومة العضو الحاكم من احدى الطبقات ثم يرشدنا إلى هذه النتيجة اللازمة وهى أن الهيأة العاملة لاتتوصل الى صرع ثلة الوجهاء الا بعد أن تتمكن من السلطة السياسية وبعد أن تستوثق من الحكم السياسي أي بعد أن تصبح الحكومة « هيأة العمال المنظمة فى شكل طبقة متولية » وبعد أن تشرع هذه الحكومة المؤلفة من هيأة العمال فى أن تتلاشى على اثر انتصارها لان المجتمع الذى تزول منه أسباب الخصومات والمنازعات لايصير فى حاجة الى اية حكومة ولا يمكن أن تبقى فيه حكومة ما .

وهنا لم يجر البحث لمعرفة فيما يجب أن يؤول اليه (من جهة التوسع في الاستدلال التاريخي) حلول حكومة هيأة العمال محل حكومة زمرة الاعيان .

على ان ماركس بحث في هذه المسألة وحلها في عام ١٨٥٢ . وبما انه حريص على التمسك بفلسفته المادية المنطقية فقد جعل أساس مباحثه قائما على ما استمده من التجارب التاريخية المستخلصة من حوادث الثورة التي توالت في السنوات العظيمة المتتابعة ما بين عامي ١٨٤٨ و ١٨٥١ . وظلت مبادىء ماركس في هذا الصدد مدعمة بالتجارب المستجرة من دروس التاريخ تتلألأ عليها أشعة من الفلسفة الحكيمة ومن المعلومات الواسعة في التاريخ المفصل

فمسألة الحكومة تتوضح بطريقة محسوسة بالاجابة على الاسئلة الآتية : كيف نشأت من الوجهة التاريخية حكومة الاعيان والآلة الحكومية اللازمة لتسلط الفئة الوجيهة ؟ وما هي التقلبات التي تقلبت فيها وما هو النمو الذي تمته في خلال ثورات الاعيان وإزاء حركات الحرية والاستقلال التي قامت بها الطبقات المستعبدة ؟ وما هو الدور الذي ستقوم به هيأة العمال تجاه هذه الآلة الحكومية ؟

ان سلطة الحكومة المركزية وهي المسألة التي يتميز بها مجتمع الاغنياء نشأت على أثر سقوط الحكم المطلق . والهيأتان المميزتان

لهذه الآلة الحكومية هما التشكيل الديواني واحتشاد الجيش الدائم وقد وضح ماركس وانجيل بتوسع ضاف فى مؤلفاتهما العلائق التي تصل هتين الهيأتين بفئة الاعيان وهي العلائق التي تعد بالآلاف . وتدل التجربة على ان كل عامل يحسب حساباً لهذه العلاقات فى منتهى الوضوح والاقتناع . وقد سمت الطبقة العاملة الى معرفة هذه الروابط بدروس تلقتها وكلفتها ثمناً غالياً . وهذا هو السبب فى معرفتها وتطبيقها على الواقع بسهولة وأحكام العلم الذي يقرر استحالة فصم هذه الروابط وهو العلم الذي إما أن ينكره الديموقراطيون الاعيان جهلا به وضلالا وإما أن يكونوا قد بلغوا من التضليل والاعنات الى حد تناسيهم أو إخفائهم ما قامت عليه الشواهد الحسية العديدة

ان الهيأة الديوانية (أي موظفي الدواوين) والجيش الدائم هما العالتان اللتان أوجدهما مجتمع الاغنياء . وهما عالتان ناجمتان عن المنازعات والخصومات الداخلية التي تمزق هذا المجتمع . وما هما الا عالتان تسدان منافذ الفضاء فى وجه الحياة العامة . ويرى مذهب انتهاز الفرص على طريقه كاوتسكي وهو المذهب الذي تستخدمه فى أيامنا هذه الاشتراكية الديموقراطية الرسمية أن هذه النظرية القائلة بأن الحكومة عضو ذو هيئات طفيلية هى من خصائص

وميزات الفوضويين فقط

ومن الجلي ان تشويه المذهب الماركسي وتسوءته بهذه الصفة في منتهى الاهمية والفائدة لهذه الفئة المتوسطه التى لطخت صحيفة المذهب الاشتراكي بلطخة لا يمكن محوها حينما استجروه الى تبرير وتزيين الحروب الاستعمارية تحت اسم وستار « الدفاع الوطني » ولـكن هذا التشويه ليس من الامور التى لا يمكن انكارها وأقصاؤها عن المذهب الاشتراكى الصحيح

وظل جهاز هيأة الموظفين والعسكريين يزداد استكمالا وأحكاماً وتقوياً فى خلال كل ثورات الطبقة الغنية التى شهدتها أوربا منذ سقوط العهد الاقطاعى . ومن المحقق ان الطبقة المتوسطة هي التى استسلمت الى الانجذاب نحو الطبقة الغنية والى الاستتباع والخضوع لها ، وخصوصاً بفضل ذلك الجهاز الذي يمنح الطوائف العليا من الفلاحين وصغار أرباب الصناعات والتجار وسواهم وظائف موافقة لهم بالنسبة لمراكزهم الاجتماعية . وهى وظائف بسيطة العمل رفيعة المرتبة تجعل منازلهم وحقوقهم فوق عامة الشعب . واليك ما حدث فى الروسيا . اثناء نصف سنة مضت بعد يوم ١٣ مارس عام ١٩١٧ (وهو اليوم الذى شبت فيه الثورة والتهمت الحكم القيصرى المستبد) : فان الوظائف التي تحجز

عادة فيما سلف للمحاسيب وذوى الحظوى أصبحت نهباً مقسماً
ما بين الضباط من أبناء الاعيان والمنشفيين والاشتراكيين الثوريين
وأما الاصلاح فلم يحدث تفكير جدي فيه . بل اذا حدث كلام فى
صدده أرجأوا النظر الى أن تلتئم الجمعية الدستورية ، وهذه الجمعية
لم تجتمع الا أجزاء صغيرة الى ما بعد الحرب

(الحرب ما بين الروسيا والدول المتحالفة الوسطى)

وأما مايختص باقتسام الغنيمة والاستيلاء على المناصب فلم
يفكروا فى ارجائه يوماً واحداً فقد وجد الوقت الكافي فى الحال
لتوزيع الوزارات ووكالات الوزارات ووظائف الولاة والمحافظين
وغيرها ولم ينتظروا لاجله انعقاد الجمعية الدستورية ! ولم تكن لعبة
الترتيبات اللازمة لتشكيل الحكومة الا عبارة عن هـذا التقسيم
« الذى هو حصة الكلب من الصيد » فنجم عنها الانسمار والتصارع
فى سائر البلاد الروسيه من الاعلا الى الاسفل سواء فى الادارة
المركزيه أو فى الادارات المحليه . فكانت النتيجة بمضى نصف سنة
أى من مارس الى سبتمبر عام ١٩١٧ مايأتى : ارجاء الاصلاحات،
والاسراع فى اقتسام مراكز الموظفين وتلا فى اغلاط الاقتسام
بسلسلة من الاقتسامات الاخري .

غير انه كلما صار اقتسام الجهاز الادارى بين الاحزاب

المتنوعة من طبقتي الاعيان والمتوسطين (أى مابين أبناء الوجهاء والاشتراكيين الثوريين والمنشفيين على مثال ماحدث فى الروسيا) كلما صار من الواضح للطبقات المضطهدة وعلى رأسها هيأة العمال وجوب اعتراضهم بالقوة ضد المجتمع المالى بجميع فئاته على اختلاف أنواعها . ومن هنا نشأت حاجة احزاب ذوى الاموال حتى أشدها ديموقراطية وفى جملتها حزب الثوريين الديموقراطيين الى مضاعفة الضغط على هياة العمال الثوريين وتمتين جهاز الآلة الحكومية وهكذا يلجىء مجرى الحوادث الثورة الى جمع كل قوى التدمير ضد سلطة الحكومة ، وهو لا يضطرها فقط الى تعديل الآلة الحكومية واصلاحها بل الى تدميرها وافنائها

وليست هذه بسلسلة من النظريات والبراهين المنطقية ، بل هى استقراء حقيقى للحوادث ، والعظة البالغة المنتزعة من ١٨٤٨ — ١٨٥١ ، وكل هذه النتائج هي التي طرحت المسألة على بساط البحث بهذه الطريقة . ويمكن العلم بمقدار اعتماد ماركس على التجارب المستخلصة من وقائع التاريخ من الملاحظة الآتية وهى انه إلى عام ١٨٥٢ لم يكن قد عرض مسألة البحث فيما يمكن أن يخلف الآلة الحكومية التي يجب اعدامها . وذلك لان الخبرة والتجربة لم يكونا قد اوجدا إلى ذلك الحين المادة اللازمة لوضع

الحل العملي المعقول لهذه المسألة ، ولـكن هذا الحل انمـا جاء من تلقاء نفسه بحسب الترتيب التاريخي على اثر الحوادث التي جرت في عام ١٨٧١ . اما في عام ١٨٥٢ فالذي امكن البحث في تحليله ووضع الحلي النهائي له استناداً على التجارب التاريخية انما هو اقدام ثورة العمال على جمع كل القوى المدمرة ضدسلطة الحـكومةلاجل التوصل إلى تحطيم الآلة الحـكومية .

وهنا قد يعترضنا سؤال وجيـه لاينبغي لنا أن نتحظاه بغير الاجابة عليه وهو : هل يحق لنا أن نعمم التجربة والملاحظات والاستنتاجات التياستخلصها ماركس وأن ندعو الىالعمل بموجبها في وقت ابعد من التاريخ الذي حدثت فيه هذه الوقائع المستشهد بهـا في فرنسا اثنـاء السنوات الثلاثه التي تتابعت مابين ١٨٤٨ و ١٨٥١ ؟ وللاجابة على هذا السؤال يجب قبل كل شيء أن نورد ملاحظة خطها قلم انجيل في هذا الصدد ثم نخوض نحن في تفاصيل الاجابه على هذا السؤال .

كـتب انجيل في كلمته الافتتاحيةلمقدمةالطبعة الثالثةلـكـتاب « ١٨ بريمرير » مايأتي :

« أن فرنسا هي البـلد الذي كان دائمـاً لصراع الطبقات التاريخي فيه ختام حاسم في كل مرة اكثر مما يحدث من هـذا

القبيل فى سائر البلاد الاخرى . وفى فرنسا كانت تصهر الحوادث العظيمة فى كير تاريخ الساطات السياسية المتنوعة لتخرج منه فى كل دفعة أشكالا جديدة لم تكن معروفة من قبل وكان دائما لصراع الطبقات دخل كبير فى هذه التطورات المتتابعة وتأثير مهم فى نتائجها. وبالنظر لانها كانت بمثابة مركز لدائرة الحكم الاقطاعى فى الازمان الوسطى ونموذجاً للمالكية المحتكرة منذ عهد النهضة الجديدة فقد صار لثورتها الكبرى شأن عظيم لانها بهذه الثورة الشهيرة قضت على الحكم الاقطاعى وأسست حكم اصحاب الاملاك بدرجة من الوضوح لم يسبق اليها ولم ينل مثلها أي بلد آخر من البلاد الاوربية . ثم جاء دور مكافحة العمال لاصحاب رؤس الاموال ، فرفع الاولون رؤسهم بشمم فى وجوه الآخرين المتولين شؤن السلطة ، وقد أخذت هذه المصارعة هنا شكلا من الجد لم تأخذ مثله فى سائر البلاد الاخرى » .

على ان هذه الملاحظة قد أصبحت عتيقة بالية لاحقيقة لها الآن لأن هيأة العمال الفرنسويين قد انكفت بتاتا عن كل مصارعة ثورية من بعد حركتها الشهيرة والاخيرة التي حدثت فى عام ١٨٧١ . على ان هذا الامتناع وان طال عهده فلا يقفل باب الرجاء نهائياً فى ان تكون فرنسا بلد الثورات القديمة ومهد الانقلابات

العظيمة فى مصاف الامم التى ستتحد هيآتها العاملة على القيام بالثورة العامة ضد السلطات المالية والاستمارية والاستعماريه فتحفظ سمعتنا القديمة وتواصل عملها الذى بدأته حتى تتوجه باكليل النجاح النهائى .

انلق نظرة عامة على تاريخ البلاد المتمدينة فى آخر القرن التاسع عشر ومفتتح القرن العشرين ، فنرى الامور الآتية حادثة بتمهل شديد وعلى أشكال مختلفة جداً وفى ميدان متناه فى الاتساع : أولا ، الاتفاق فى الطريقة المتبعة فى البلاد الجمهورية كفرنسا وأمريكا وسويسرا وفى البلا الملكية كانجلترا الى حد معين وألمانيا وايطاليا والبلاد الاسكندنافية وسواها لاجل زيادة انضاج السلطة البريطانية ؛ ثانيا ، أستطالة النزاع ما بين أحزاب كبار الملاك وصغارهم على السلطة لاجل اقتسام غنيمة الوظائف الادارية فى حين ان أساسات طريقة حكم الاعيان باقية بغير حراك ؛ ثالثا ، التمادى فى اتقان واكمال وتثبيت السلطة التنفيذية بجهازها الديوانى العسكرى .

ولا يوجد أدنى شك فى ان هذه ليست المظاهر العامة لكل الرقي الحديث الطارىء على حكومات رأس الماليين بوجه عام . ففى الاعوام الثلاثه التى تتابعت ما بين ١٨٤٨ و ١٨٥١ أظهرت فرنسا منتهى ما وصلت اليه الاوساط المالية من التوسع والسمو .

ان عهـد الاستعمار هو عهد المصارف المالية ذات رؤس الاموال الكبيرة ، عهد احتكارات الماليين الهائلة ، عهد توسع رأس المال الاحتكاري بصفته رأس مال احتكاري حكومي ليظهر مقدار الآلة الحكومية بدرجة لايمكن تصديقها ونمو الجهاز الاداري العسكرى بدرجـة لم يسمع بمثلها فى نفس الوقت الذى تكاثرت فيه وسائل ارهاق الهيأة العاملة سواء فى البلاد الملكية أم فى البلاد الجمهورية المتناهية فى الحريه .

والتاريخ العام يتمشى بنا الآن من تمهيد وبدرجة أعظم بكثير من الحالة المعروفة عن حوادث ١٨٥٢ الى « تجمع كل القوى » الثورية التى تستمد لها هيأة العمال فى سائر البقاع لتحطيم الآلة الحكوميه .

وهنا يعرض امامنا هذا السؤال : بأى شىء سنعتاض هيأة العمال عن تلك الآلة بعد تحطيمها ؟

ستزودنا مشاعية باريس فيما يلى بالمعلومات الكافية للالمام بالاجابة السافية على هذا السؤال .

الفصل الثالث

(الحكومة والثورة . تجربة مشاعيه باريس ١٨٧١)

تحليل ماركس

— ١ —

اين توجد بطولة نهضة المشاعيين

من المعلوم أن ماركس حذر عمال باريس في خريف عام ١٨٧٠ أي قبل الحركة المشاعية ببضعة اشهر مظهراً لهم أن كل حركة ترمي إلى اسقاط الحكومة تكون حماقة املاها اليأس . ولكنه حينما رأى المعركة الفاصلة التي نشبت ضد العمال في مارس سنه ١٨٧١ والتي اجاب عليها هؤلاء بحمل السلاح ، وحينما رأى الهياج قد أصبح امراً واقعا لم يسعه الامساك عن تحية ثورة الهيأة العاملة ومقابلتها بالاعجاب والتهليل . وعلى الرغم من تنبؤاته التي لشؤم الطالع قد تحققت لم يشأ ماركس أن يجبه العمال الباريسيين وينحى عليهم باللائمة لاقدامهم على امر لم يكونوا على تمام الاستعداد له ولم تكن الفرص مساعدة عليه كما فعل ذلك جاحد المذهب الماركسي

ذلك الروسى بليخانوف ذو الذكرى المحزنة التي شجعت كتاباته المهيجة العمال والفلاحين على المكافحة فى نوفمبر ١٩٠٥ ثم عاد بعد ديسمبر من تلك السنة نفسها يصيح وهو مرتد ثوب الاحرار: « ما كان ينبغى حمل السلاح » .

ولم يقتصر ماركس على الاعجاب والافتخار ببطولة المشاعيين بل اراد ماهو فوق ذلك كتعبيره الآتى فى قوله « واثبون لمهاجمة السماء » . ومع أن الحركة الثورية التى نهضت بها الجماهير لم تؤد إلى الغرض المقصود منها فان ماركس استفاد منها خبرة تاريخية ذات شأن عظيم باعتبارها خطوة الى الامام قبل شبوب ثورة العمال العامة فى كافة انحاء المسكونة ، وشروعاً فى العمل اهم بكثير من مئات البرامج والاستنتجات والاستدلالات التاريخية وقد اهتم ماركس بهذه الثورة أعظم الاهتمام فحللها واستخرج العبرة منها وتلقى والقى منها دروساً خططية وبنى على كل هذه الامور نظريته الكبرى المشهورة .

ان التصحيح الوحيد الذى أرتأى ماركس ضرورة ادخاله على المنشور المشاعى انما اقدم عليه بعد الخبرة التي اكتسبها من الثورة المشاعية الباريسية . ويرجع تاريخ آخر مقدمة للمنشور المشاعي وضعها ووقع عليها محررا ذلك المنشور الى ٢٤ يونيه عام ١٨٧٢ .

فقد قال كارل ماركس وفر . انجيل فى هذه المقدمة أن برنامج المنشور المشاعى « أصبح اليوم عتيقاً بالنسبة للمكان الذى كتب فيه »

ثم قالا : « أن المشاعية بصفة خاصة قد اقامت الدليل على أن الطبقة العاملة لاتستطيع أن تستولي فقط على آلة حكومية مكملة الصنع ثم تديرها كما هى فى سبل مقاصدها » .

وقد استعار واضعا المقدمة الجملة الاخيرة المحصورة بين الاقواس الصغير من كتاب ماركس الذى عنوانه : (الحرب الاهلية فى فرنسا) .

وعلى هذا الاعتبار يكون ماركس وانجيل قد حسبا لتلك الثورة من الشأن فوق كل حسبان حتى انهما اعتمدا على حوادثها في ادخال تعديل فى اساس المنشور المشاعي الذى كان ولا يزال عمدة الاشتراكية العامة في جميع ارجاء العالم .

ومن الامور المتناهية فى الاهمية أن هذا التعديل الجوهري المهم هو الذى شط به الانتهازيون عن مغزاه الحقيقي حتى أصبح من المؤكد أن تسعة من عشرة لا بل تسعة وتسعين من مائة قارىء صاروا لا يفقهون المقصد الحقيقي من ذلك المنشور ولا يحدث فى نفوسهم التأثير الذى اراده كاتباه من وضعه . وسنخوض فى صدد هذا التشويه في احد الفصول الآتية الذى سنفرد الكلام فيه

بالتشويهات خاصة . ونحن نكتفى الآن بان نلاحظ قبل الانتقال من هذا الموضع أن ماركس فى تكلمه على استيلاء هيأة العمال على الآلة الحكومية وهي مستكملة العدة حسنة النظام لم يقتصر على استهجان استخدامها فى مصلحة العمال بل حتم تحطيمها واخفاء آثارها.

وفى ١٢ ابريل سنة ١٨٧١ أي فى نفس الوقت الذى كانت المشاعية سائدة فيه على باريس كتب ماركس الى كوجيلمان ما يأتى:

« لو انك تلقى نظرة علي الفصل الاخير من كتابى (١٨ بريمير) لترين فيه كيف توقعت قرب حدوث الثورة الفرنسوية : ولكن لا لاجل تبادل الايدى الآلة الديوانية العسكرية كما تكرر حدوث ذلك حتى الآن ، بل لاجل تحطيمها (والكلمة التي استعملها ماركس باللغة الالمانية للتعبير عن التحطيم بالقاعدة التى تقابل الخط الرقعة عندنا هى زيربريخين) ، وهذا هو الشرط الاساسى لنجاح كل ثورة يمكن أن يقوم بها الجمهور فى هذه القارة . وهذا بالتحقيق ما كان يرمى اليه زملاؤنا الابطال بما حاولوه من اسقاط الحكومة في باريس » .

وان هذه الالفاظ الصادرة من ماركس وهى: « تحطيم آلة الحكومة الديوانية العسكريه » لتحتوى ملخص الدرس العظيم الذى يلقيه المذهب الماركسى فيما يختص بمهمة الهيأة العاملة أثناء الثورة تجاه

الحكومة . ولا شك فى أن هذا الدرس النفيس هو الذى يراد نسيانه برمته على الدوام والذى يجرده كاوتسكي من صفته الاصلية بلا خجل فى التأويلات التى تناول بها المذهب الماركسى !

وأما الاحالة التى يوجه بها ماركس الى كتابه (١٨ بريمير) فقد ذكرنا فى غير هـذا المكان الجملة المقصودة من هذه الاحالة برمتها .

وفى الجملة المنقولة عن ماركس توجد نقطتان ينبغي الالمـاع اليهما . فأولاهما انه لم يذهب بالنتيجة التى يريد العمل بها الى أبعد من القارة الاوربيه . وهذا ما كان يفهم من مجرى الامور فى سنة ١٨٧١ اذ كانت انجلترا حينئذ لاتزال مثال البلاد المستغرقة برأس المـالية المجردة من الصبغة العسكرية الاجبارية ، وتكاد تصير الى حد ما غير رازحة تحت عبء النظام الديوانى . وهذا هو السبب فى ان ماركس استثنى انجلترا التى كانت الثورة بل الثورة العامة فيها على ما يظهر ممكنة الحـدوث ، بل لقد حدثت حينئذ من غير تحطيم « الآلة الحكومية المحكمة الصنع كما كان ينتظر .

وفى عام سنة ١٩١٤ فى أبان عظمى الحـروب الاستعمارية تلاشت ميزة ذلك الاستثناء الذي اراده ماركس في ذلك الخطاب فقد ساخت انجلترا وامريكا الى عقيصتيهما فى ذلك المستنقع العفن

الدموي الحافل بالادران الديوانية والعسكرية الاوربية ، وبعد ان كانتا الدولتين الكبريين الممثلتين الحرية الانجليزية الساكسونية المجردة من الشوائب الديوانية والعسكرية أصبحتا متناهيتين فى الضغط والارهاق والاضطهاد والاخماد . وعلى ذلك أصبح الآن الغرض من كل ثورة عامة تنشب في انجلترا أو فى أمريكا تحطيم الآلة الحكومية المحكم صنعها والذى تم اتقانها وتحسينها من عام ١٩١٤ الى سنة ١٩١٧ جريا على مبادىء الاستعمار الاوربى .

والنقطة الثانية التي تجب ملاحظتها فى جملة ماركس الاخيرة وتستدعى اهتماماً خاصاً بها هى ذلك الاحتياط الدقيق الذى احتاط به ماركس في قوله أن تحطيم الآلة الحكومية الديوانية العسكرية « هو الشرط الاساسي لكل ثورة عامية حقيقية . فان هذا الاحتياط او هذا التعبير الذى خصص به الثورة بأن جعلها عامية لاعامة يترأى مدهشا من قبل ماركس ، والروسيون البلخانوفيون والمانشفيون تلاميذ ستروف الذين يريدون أن يندمجوا فى عداد انصار المذهب الماركسي يمكنهم أن يقابلوا هذا التعبير بالاحتقار . لانهم يعتبرونه مذهبا ضيق النطاق فى الحرية وأنه عدا المقارنة مابين ثورة الاعيان وثورة العمال لايتضمن فى نظرهم شيئاً آخر وفضلاً عن ذلك فانهم يعتبرون هذه المقارنة كشيء قد انتهى اجله .

على اننا لو ضربنا مثلا بثورات القرن العشرين لوجب علينا الاعتراف بان الثورتين البرتغالية والتركية كانتا من جملة ثورات الاعيان . وعلى هـذا فلم تكن اية ثورة منهما عامية ، لان جمهور الشعب فى كلتا الثورتين لم يحدث بمطالبه الاقتصادية السياسية أي تاثير محسوس فيها . اما ثورة الاعيان الروسية التي هبت فيما بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ فكانت على نقيض تينك الثورتين فانها على الرغم من عدم احرازها النجاح الباهر الذى احرزته الثورتان البرتغالية والتركية فقد كانت بلاريب عامية تماما اذ اشترك فيها جمهور الشعب او بمعنى اوضح اغلبيته أي الاوساط المنحطة من الهيأة الاجتماعية الرازحة تحت نير الاستغلال ووسمت صحيفة الثورة بميسم وجودها الخاص المعروف بنزعته الى الاستعاضة عن المجتمع القديم المراد استئصال نظامه بمجتمع جديد يطابق هوى هذه الاوساط .

ان هيأة العمال لم تكن تكوّن فى أى بلد من البلاد الاوربية فى عام ١٨٧١ غالبية الشعب فالثورة العامة القادرة على استدراج السواد الاعظم من الشعب الى حركتها لم يكن فى وسعها الوصول الى هذه الغاية الا اذا اندمجت فيها هيأة العمال وطبقة الفلاحين ، فان هذين الوسطين كانا يؤلفان اذ ذاك الشعب . وهما متضامنان بحكم تساويهما فيما تفعله آلة الحكومة الديوانية العسكرية مهما من

الارهان ومن استثمار مجهوداتهما .

فكسر هذه الآلة وتحطيمها هو مقصد الشعب العملي أو مقصد أغلبيته وهي العمال والفلاحون وهو الشرط الجوهري لهذا التحالف الحر المتوثق ما بين الفلاحين الفقراء وهيأة العمال ، وبدون هذا التحالف لا تتقوى الديموقراطية ولا يحدث أي تطور اجتماعي .

فالى صوب هذا التحالف كانت مشاعية باريس متجهة كما هو معلوم ولكنها انما اخفقت لسلسلة اعتبارات داخلية وخارجية .

وبالجملة فان الكلام عن الثورة العامية الحقيقية بدون تناسي شخصيات الطبقة المتوسطة التي كثر الكلام عنها باسهاب في مواضع كثيرة انما اراد به ماركس التكلم بوجه ادق واحكم عن قوى اعم الطبقات في الشعوب التي كانت تتألف منها القارة الاروبية في سنة ١٨٧١ . ومن جهة أخرى فانه اكد أن العمال والفلاحين باشتراكهم وتضامنهم في القيام بالثورة العامية الكبرى انما يريدون أن يحطموا الآلة الحكومية بجهازها الديواني العسكري ليحلوا مكانها شيئاً جديداً .

فما هو هذا الشيء الجديد ؟

— ٢ —

بماذا يستعاض عن الآلة الحكومية اذا تحطمت ؟

أن ماركس لم يجب على هذا السؤال فى المنشور المشاعي الذى اصدره في عام ١٨٤٧ اجابة شافية : وبمعنى اتم أنه لم يفعل شيئاً في هذا الصدد سوى عرض هـذه المسألة بدون تعيين الوسائل التي يمكن حلها بموجبها . فكان جوابه على السؤال المتقدم مقصوراً على قوله بالاستعاضة عن الآلة الحكوميـة « تنظيم الهيأة العاملة في شكل طبقة متولية » و « بالفتوح الديموقراطى » وهذا جوابان حائران مبهمان .

على أن ماركس لم يفته أن الاجابة على ذلك السؤال بهـذين التعبيرين غير مجدولا عملي ولـكنه لم يتسأ أن يتعرض للاجابة العامية بغير الاعتماد علي التجربة العملية ليتفادى من الخطأ الذى قد يقع فيه اذا اعتمد على رأيه بدون الارتكان فى وضع الحل المطلوب على الاختبار الذى لا بد للحصول عليه من انتظار تصاريف الايام ليستخلص منها ما يصح أن يكون قاعدة محكمـة للحل المنشود . ولهذا ذكر ذلك الرأي مطلقاً في المنشور المشاعى لا ليتخذ قاعدة عملية نهائية بل ليكون فكرة مبدأية لدى هيأة العمال يستأنسون

بها فى الثورة العامية المنتظرة وترك لهم بعد ذلك حرية تطبيق العمل تفصيليا بحسب مقتضيات الأحوال .

ثم ان ماركس اهتم بهذه المسألة اهتماماً عظيما فى كتابه الحرب الأهليه (ترجم الى الفرنسوية بعنوان المتاعية فى باريس) وحللها تحليلا دقيقاً مستنداً على التجربة المستخلصة من الحركة المشاعية ولو انها كانت تجربة ضعيفة الجوانب بالنظر لاخفاق تلك الحركة قبل أن تخطو خطوات يمكن الاعتداد بها والاعتماد عليها فى تقرير مايراد من الحل . على اننا لا يسعنا الا أن نوردهنا أهم النقط الواردة فى ذلك المؤلف .

لقد انتقلت من الاعصر الوسطى الى القرن التاسع عشر وأخذت تعظم فيه « سلطة الحكومة المركزية بأعضائها التى لاغنى لها عنها وهي : الجيش الدائم والبوليس والهيأة الديوانية والكنيسة والقضاء » وبفضل اتساع دائرة التنازع والتخاصم مابين الطبقات أى مابين رأس المال والعمل أخذت « سلطة الحكومة تزداد تشكلا على التوالى فى هيأة السلطة العامة المختصة باستخدام العمل وصبغه بصبغة آلة تعمل لتحقيق سيادة طبقة مخصوصة على سائر الطبقات الأخرى . وبعد كل خطوة تتقدمها الثورة الى الامام فى كل مرة يشب لهيبها ~ ت السلطة الحكومية تزداد تقويا وضغطا وتحكما . »

وبعد ثورة ١٨٤٨ — ١٨٤٩ صارت «سلطة الحكومة الآلة الوطنية التي يستخدمها رأس المال ضد العمل » وما كان للامبراطورية الثانية من عمل سوى تقوية وتمكين هذه الآله .

ان المشاعيـة هي نقيض الامبراطورية . وقد تشكلت الامبراطورية فى بادئ الأمر بشكل جمهورية لا لتتوصل فقط الى استئصال ملكية الطبقة المـالكة بل لتسود على هذه الطبقة المالكة نفسها » ...

ومن أى شيء يتكون هـذا الشكل المعين لجمهورية العمال الاشتراكية . وأى نوع من أنواع الحكومات بدأت فى ايجاده ؟

« ان المشاعية بدأت أعمالها باصدار أمر بابطال الجيش الدائم مستعيضة عنه بالشعب المسلح » .

وهذه الضرورة القصوى أو المقصد الجوهرى قد أصبح اليوم جزءاً غير متجزئ من برنامج سائر الاحـزاب المسماة باسم الاشتراكية .

ولـكن الحقيقة اسفرت عن عدم تحقيق هذا المطاب الاساسي عندما افلحت الثورة الروسـية الاخيرة فان احزابنا الاشتراكية الثورية والمنشفية أبت بعد حركة مارس ١٩١٧ تنفيذ هذا المبدأ القويم.

« لقد تألفت الهيأة المشاعيـة من مستشارين بلدين منتخبين

بواسطة التصويت العام فى سائر اقسام باريس . وكانوا مسولين عن آرائهم واعمالهم وقابلين للعزل فى سائر الاوقات . وكانت الاغلبية بحكم الطبيعة مؤلفة من عمال ومن ممثلين معترف بهم من طبقة العمال.

« وكذلك رجال البوليس الذين كانوا الى ذلك الحين آلة السلطة الحكومية صار تجريدهم على الاثر من كل اعمالهم السياسية وتحويلهم الى عضو مسؤل امام المشاعية وأصبح كل فرد منهم عرضة للعزل فى سائر الاوقات .

« وعلى هذا النمط أصبح مركز الموظفين الآخرين فى جميع فروع الادارة مرتبطا بسلوكهم . وأصبح سائر الموظفين من اكبرهم الى اصغرهم لا يتقاضون فى الخدمة العامة اجوراً اكثر من اجور العمال الاعتياديين واختفت كل امتيازات الموظفين وكل العلاوات او النفقات الخصوصية او المكافآت التي كانت تعطى لكبار الموظفين او للنواب ولم يبق لها ولا لمن كانوا يتقاضونها من اثر . واذلم تبق حاجة الى حفظ النظام فى الداخل ولا الى المحافظة على المستعمرات فى الخارج فلم يعد هنالك موجب لبقاء البوليس والجيش الدائم ، وعلى اثر اختفاء هتين الآلتين التين كانت تعتمد عليهما السلطة المادية فى الحكومة المنقرضة عمدت المشاعية حالا الى القيام بواجب تحطيم آلة الاستعباد الادبي وهي قوة الكهنوت ...

وفقد القضاة استقلالهم الظاهري ... اذ صار من الواجب انتخابهم بطريقة التصويت العام واصبحوا مسؤلين وعرضة للعزل من مراكزهم »

وهكذا اكتفت المشاعية بالاستعاضة عن الآلة الحكومية المحطمة بديموقراطية على اتم مايكون . فمن الغاء الجيش الدائم الى انتخاب كفة الموظفين وجعلهم تحت طائلة العزل . وفى الواقع ان هذا الامر يؤدى الى عمل هائل يرمي الى استبدال بعض القواعد المتبعة بقواعد أخرى ذات نظام اساسي مبتكر مخالف للنظام السابق . وهذا هو الذى يعبر عنه بالتحقيق « بتحول المقدار الى الصفة » : فالديموقراطية قد تحققت في اجلي مظهر واحكم نظام كان من المستطاع الحلم به ، وغدت بهذه الطريقة الطبقة العاملة السرية، والحكومة التي كانت القوة المختصة بالضغط والارهاق الموجهين الى احدى الطبقات تحولت الى شيء آخر ليس هو الحكومة بعينها

وعلى ذلك فاذ سحق الفئة السرية ومقاومتها العنيفة لم تبق لهما ادنى حاجة . في حين ان سحقهما كان من أعظم الامور الجوهرية اللازمة للمشاعية ، ولذا فقد كان احد اسباب فشل المشاعية وهزيمتها عدم البت فى هذا الصدد بطريقة حاسمة . فالتطور الذى حدث ظل مقصوراً فى جوهره على انتقال الضغط من جانب الى

آخر ، فبعد ان كان واقعاً من القسم الاصغر على القسم الاكبر من الشعب اضحى السواد الاعظم منه ذا السلطة المضطهدة على الجانب الاقل ، وكذلك كان الامر دائماً في عهد الاسترقاق ثم في عهد الاستخدام واخيراً في عهد الاستئجار . ومن الواضح أنه عندما يكون السواد الاعظم من الشعب هو الذى يضغط على مضطهديه السابقين من الشعب نفسه فلا حاجة له البتة الى ايجاد قوة خاصة للضغط . وبمقتضى هذا النسق بدأت الحكومة تتلاشى من تلقاء نفسها . فبدلا من الانظمة الخصوصية التى كانت توجدها اقلية ممتازة (وهى الموظفون الممتازون ورؤساء الجيش الدائم) أصبحت الاغلبية نفسها قادرة على أن تؤدى اعمال هذه الوظائف ، وكلما ازداد الشعب تادية لوظائف السلطة الحكومية بمحض ارادته كلما قل الشعور بالحاجة الى هذه السلطة .

وقد اتخذت المشاعية احدى الطرق العملية المؤدية الى تحقيق ذلك الغرض النظرى . واهتم بهذه الطريقة العملية ماركس وهي فى الحقيقة جديرة بالعناية والاهمام . وهذه الطريقة هى : أبطال كل نفقات النيابة (أى نواب الجهات) وأبطال الامتيازات النقدية التي يتمتع بها الموظفون وخفض كل المرتبات الادارية الى مستوى « مرتب العامل البسيط » فهنا حدث الشعور القوى بتحول

الديموقراطية السرية الى ديموقراطية عاملية وانتقال ديموقراطية المضطهدين الى ديموقراطية الواقع عليهم الاضطهاد وتخطى الحكم من قوة خاصة بالضغط من جانب احدى الطبقات الى سحق الضاغطين بواسطة القوى المنظمة بمعرفة أغلبية الشعب المؤلفة من العمال والفلاحين . ومما لاشك فيه ان الدروس التى يلقيها ماركس بخصوص هذه المسألة العملية التى استمدحلها من عبر التاريخ وتجاربه على هيأة العمال العامة ، وهى الدروس القيمة المختصة بأهم مسألة اجتماعية تدعو الي راحة وسلام المجتمع العام هى التى أهملت أو صارتنا سيها بنوع خاص بالنظر لفصلها بطريقة محسوسة معقولة لا يمكن النزاع فيها فى موضوع الحكومة التى كثرت واختلفت فى أشكالها الاقوال واحتدم حول وجودها وفنائها الجدال ! وفى الشروح والتأويلات المنتشرة بين سائر هيات العمال والتي لا يحصى عددها لا توجد كلمة واحدة تحوم حول هذه النقطة الجوهرية الهامة ! ولقد أصبح من المعتاد السكوت على هذه المسألة كأنها فكرة ساذجة يجب اغفالها وكان المثل المتبع فى هذا الصدد مثل المسيحيين الذين أصبحت عقيدتهم دين الحكومة الرسمي فانهم غدوا شديدى التمسك بذلك الدين غير انهم تجاوزوا عن بعض اصوله التي اعتبروها فى منتهى السذاجة وما هى كذلك بل هى من تعاليمه الاولية

فتركوا باهمالها والاستخفاف بها أهم ما فى ذلك الدين وهو روح الديموقراطية الثوريه .

ويظهر ان خفض مرتبات كبار الموظفين هو الامنية الوحيدة البسيطة للديموقراطية الساذجة الابتدائيه . ولقد اعتاد أحد مؤسسى مذهب انتهاز الفرص وهو الاشتراكي الديموقراطى القديم اذبرنستاين على أن يكرر المرة بعد المرة تلك السخائف المضحكة التي تلوكها السنة السراة ضد الديموقراطية الاولية وهو فى هذا الصدد مثل سائر الانتهازيين والكاوتسكيين المنتشرين بكثرة فى أيامنا هذه لم يشا أن يفهم مطلقاً ان الانتقال من رأس المالية الى الاشتراكية البحتة مستحيل الحدوث الا بعد عودة قصيرة الى المبدإ الاشتراكي الاولى : والا فكيف يتيسر ادارة وظائف الحكومة بالسواد الاعظم من الشعب أولا ثم بعامة الشعب فيما بعد ؟ وفضلا عن ذلك فانه لم ير ان الديموقراطيه الاولية القائمة على قاعدة رأس المالية والمدنية رأس المالية هي شيء آخر خلاف الديموقراطية الاولية المستمدة اصولها من العصور القديمة المتقدمة على عهد ابتداع رأس المالية . ان المدينة رأس المالية قد أوجدت الانتاج العظيم ، فمن مصانع الى سكك حديدية الى بريد فتليفون الى أمثال هذه الاشياء من وسائل الحضارة رأس المالية : وقد

غاب عن الافكار ان هـذه الوسائل التى يسرت أسباب الراحة فى الحياة اذا اتخـذت قاعدة للنظر فى شؤن الوظائف التى لاتزال سائرة على نظام الحكومة العتيقة لوجدانها جعلت مباشرة أعمال الحكومة سهلة جداً لاتتخطى الاعمال الكتابية والحسابية والمراقبة، وهذه كلها أعمال من الميسور على كل فرد من الاهالى ملم بالقراءة والكتابة أن يؤديها مقابل أجر بسيط يعادل أجر أى عامل عادى ، وعلى ذلك يمكن بل يجب اختفاء آثار المميزات والدرجات والرتب والالقاب .

ان طريقة التعيين فى الوظائف بواسطة الانتخاب العام وتعرض الموظفين لخطر العزل فى كل آونة (بمعنى انهم كلما انتهت مدة انتخابهم للوظائف يصيرانتخاب غيرهم حتي لاتكون الوظائف محتكره) بغير استثناء وخفض المرتبات الى درجة أجر العامل العادى ليست سوى وسيلة ديموقراطية سهلة تسير من تلقاء نفسها متضامنة مع مصالح العمال ومصالح الغالبية وهي طبقة الفلاحين كما انها تؤدى فى الوقت نفسه واسطة الاتصال مابين رأس المالية والاشتراكيه . وهذه الطريقة التي تتراءى بمظهرها الجليل انما هي مختصة بالاصلاح الحكومي وهي طريقة سياسية بحتة مؤدية الى حدوث تطور ظاهري فى المجتمع ، ولكنه لايمكن أن يكون

مفيداً ونافذاً المفعول الا اذا كان مصحوبابانتزاع الملكيةمن منتزعى الأملاك بواسطة التمهيد أوالتنفيذ أي بانتقال الملكيةالخاصة برأس المالية بواسطة الانتاج الداخل الآيل الى حوزة الجمهور .

ثم كتب ماركس :

« ان المشاعية حققت الامنية التي كانت تحوم حولها وتعمل لاجلها سائر ثورات الأعيان وهي الحكومة ذات الأجر البخس بأبطالها أعظم مصدرين للانفاق وهما : « الجيش الدائم واستخدام الموظفين » .

ويوجد مابين الفلاحين وما بين الاوساط الاخرى من الطبقة الوسطى أقلية صغرى فقط ليست لها جامعة مخصوصة ولا هي تمثل أية فئة من الفئات توصلت الى معنى الاثراء والوجاهة أى انها صارة رغدة العيش مرتاحة البال حائزة الكثير من مثارف التنعم على نسق الأعيان أما بواسطة أعمالها الحرة وأما بواسطة الوظائف التى استأثرت بها واطمأنت على البقاءفيها ؛ واحرزت كل امتيازاتها . أما السواد الأعظم من طبقة الفلاحين في أية بلد من البلاد الحافلة برأس الماليين والتى توجد فيها طبقة من الفلاحين (وهى فى أغلب هذه البلادتكوّن أغلبيةالاهالى)فانهم مضطهدون من قبل الحكومة ويشمنون من صميم أفئدتهم أن يتمكنوا من

قلبها كما انهم يتمنون أن يحصلوا على حكومة رخيصة

وهـذا المشروع لايستطيع أن يخرجه من دائرة الرغبة الى حيز العمل سوى هيأة العمال ، وهى بتحقيقها هذه الامنية تتقدم خطوة نحو تحويل الحكومة الحاضرة الى اشتراكيه .

— ٣ —

أبطال الطريقة البرلمانية

ثم قال ماركس :

« لاينبغي أن تغدو المشاعية هيأة برلمانية بل يجب أن تصير هيأة عاملة نشطة تشريعية وتنفيذية فى آن واحد ..

« وعوضاً عن البت كل ثلاثة أعوام أو ست سنوات فيمن يكون العضو الذى يمثل الطبقة السائدة ويضطهد عامة الشعب فى البرلمان ، ينبغي أن يستخدم حق الانتخاب العام فى مصلحة الشعب المنظم على النسق المشاعى فيتمتع بفوائد الاقتراع والتصويت العام كل العمال ورؤساء العمال وكتاب الحسابات وكذلك أن يعم حق اعطاء الصوت الفردي حتي كل رئيس آخر من ذوى الشان في ادارة الاعمال وتكون عمليات الانتخاب العام صادرة من الجميع والمقصود منها فائدة المجموع »

وهذا النقــد البرلمانى الوجيه كتب فى سنة ١٨٧١ على أثر استئثار الاشتراكيين الوطنيين والانتهازيين بالسيادة والحكم ولا سيما بالتغلب علي البرلمان ، وهو بالطبع يندمج فى سلك الصفحات المطوية المهملة من المذهب المارسكى . وقد ترك الوزراء والمحترفون بمهنة البرلمانية والآن يقون من هيأة العمال والاشتراكيون الذين لا يتأخرون عن الاستفادة الشخصية كل انتقاد برلمانى الى الفوضويين ووسموا كل من يتصدى لمثل هذا الانتقــاد بميسم الفوضى . فلا غرابة اذا ما اشمأزت هيأة العمال فى البلاد البرلمانية المسماة بالبلاد الراقية من الاشتراكيين المرائين أمثال شيدمان ودافيد ولجيين وسيمبات ورينودل وهاندرسن وفاندرفيلد وستونبج وبرانتنج وبيسولاتى وشركائهم وأخذت تميل وتعطف الي النقابة الفوضية على الرغم من أن هذه النقابة صارت شقيقة الانتهازية

ولم ينزل ماركس طريقــة الانقلاب الثورى مطلقاً منزلة التلاعب بالالفاظ على النمط المستحدث ، نمط التضليــل والتغرير الذى اتبعه بليخانوف وكاوتسكى وسواهما . وقد قاطع ماركس الفوضوية بلا شفقة لعجزها عن الاستفادة من حالة الاسطبل البرلمانى المنتمى الى طبقة الاعيان ولا سيما فى الوقت الذى يسود فيه روح الثورة ، الا انه لم يكتف بتلك المقاطعة بل عمد في الوقت

نفسه الى انتقاد الطريقة البرلمانية بفكر ثورى أصيل مرتكز على مبادئ الهيأة العاملة ومتجه الى مصلحة العمال الحقيقية .

وقد اخذ ماركس ينتقل من بعيد خطوة فاخرى نحو اصدار حكمه القاطع بان الوظيفة الحقيقية للهيأة البرلمانية هى إخماد صوت الشعب وان اعظم اعضاء كل برلمان شانا هو الذي يتفوق على زملائه فى هذا الميدان ، وليست هذه الوظيفة مقصورة على البلاد البرلمانية الملكية بل هى عامة حتى فى أعرق الجمهوريات ديموقراطية .

على ان مسألة الحكومة اذا طرحت فى مجال البحث واذا ما اعتبر البرلمان كاحدي دوائر الحكومة فكيف يمكن الخروج من هذه الدائرة والتحظى الى سواها قبل ان نلقى عليها نظرة فيما يجب ان تقوم به الهيأة العاملة نحوها ؟

من الواجب علينا ان نعيد وان نكرر مرارا قولنا : ان دروس ماركس المستمدة من التمعن فى استقراء حوادث واعمال المشاعية قد نسيت تمام النسيان حتي ان الاشتراكى الديموقراطي المعاصر (ليزيز المارق المعاصر من الاشتراكية) لا يسعه ان يرى في نقد البرلمان معنى آخر سوي انه انتقاد فوضوي او رجعى .

فطريقة التخلص من الهيأة البرلمانية ليست بالتاكيد محو الدوائر التمثيلية ووسائل الانتخاب بل تحويل هذه الطواحين

اللفظية التي هى الآن دوائر تمثيلية الى دوائر عملية . فمن الواجب اذن ان تكون المشاعية دائرة ولكنها ليست برلمانية بل عملية اى انها تكون في وقت واحد مشرعة ومنفذه .

« دائرة ليست برلمانية بل عملية » أفسمعتم هذا التعبير الذى يقال لكم في وجوهكم ايها الاجراء (جمع جرو وهو ولد الكلب) اللطاف البرلمانيين المنتمين الى الحزب الاشتركي الديموقراطى الحديث! تأملوا فى اى بلد برلمانى كائنا ما كان من امريكا الى سويسرا ومن فرنسا الى النورفيج الى غيرها فلا ترون اعمال الحكومة الضرورية المهمة يجرى الحل والابرام فيها الا وراء الحجب فى الوزارات والسفارات والاستشارات واركان الحروب .واما مهمة البرلمان فمقصورة على الثرثرة لاجل غرض وحيد وهو تضليل البسطاء . وان هذه لحقيقة فى منتهى الثبوت والوضوع وهى حادثة حتي فى نفس الجمهورية الروسية وهى جمهوربة الاعيان الديموقراطيين فقد ظهرت فيها كل الميول والاهواء البرلمانية حتي قبل ان تتمكن من أيجاد هيأة برلمانية لها . ولقد نجح ابطال الطبقة الغنية الفاسده امثال سكو بيليف وتسيرتيللي وتشيرنوف وافكزنتيف فى افساد السوفييت وجعله على نسق ابشع واضل البرلمانات المنتمية الى فئة الاعيان فانقلب الى طاحونة الفاظ . فاخذ حضرات الوزراء

الاشتراكيين يغررون بسقول الفلاحين الممتلئين ثقة وطمأنية بجملهم البليغة والفاظهم الرشيقة وقراراتهم المرتبة ترتيباً محكما . وبهذه الطريقة صار السوفيت مائدة حكومية تستخدم فى غرضين : احدهما ان يوضع فوقها الآنية الدسمة المفعمة بالوظائف ذات المراتب الفخمة والمرتبات الضخمه ويلتف حولها اعظم عدد ممكن احتشاده من الاشتراكيين الثوريين والمنشفيين «والغرض الثانى الهاء الشعب ومشاغلته . وفى هذه الاثناء تقضى حاجة الحكومة في الاستشارات (يريد محال المستشارين وما المقصود من ذلك سوى المانيا) واركان الحروب ! (كتب لينين هذا المبحث قبل ان يحدث الانقلاب الثانى الذى اسقط به كيرنسكي الذى فر الى باريس بثلاثة اشهر)

وقد ظهرت اخيرا فى جريدة « الديلوناروداً » لسان حال الحزب الاشتراكي الثورى مقالة افتتاحية تقرر بصراحة لامثيل لها ان اناسا من المجتمع المحمود قد سقطوا فى بؤرة الفساد السياسية بل ان الجهاز الادارى فى الوزارات المنسوبة الى الاشتراكيين (معذرة عن هذا التعبير!) يشتغل كعهده فى الزمن الماضى وانه لم يطرأ عليه اى تغير وانه يعمل على تجريد كل اصلاح ثورى من خصائصه الحره . ولكن حتي لو فرضنا عدم وجود هذا الاعتراف الصريح اليس تاريخ اشتراك الاشتراكيين الثورين والمنشفيين

في الحكومة خير دليل مقنع على صحة قولنا ؟ والعجيب المدهش في هذا الامر هو ان يصل التغرير بالعقول الى حد ان يجرأ كل من المسيو تشيرنوف وروسانوف وزانزينوف وآخرون سواهم من محرري جريدة الديلو نارودا مع اشتراكهم في وزارة ابناء الاعياز على التصريح علنا بغير حياء ومن غير ادني حساب للعواقب بانه لا يوجد في وزراتهم اقل تغيير من نظام العهد المنقرض! ولكن الذي لا تخدعه الظواهر يدرك في الحال ان هؤلاء القوم يستخدمون الجمل والتعبيرات الثورية ليسحروا بها الباب البسطاء من الشعب بينما تكون اعمالهم الحقيقية مطابقة لاهواء ارباب رؤس الاموال وهذه هي حقيقة ودخيلة التآزر الودي الوزارى.

ان هذه البرلمانية السامة المتعفنة التي تديرها ايدى الفئة المالية تستيض عنها المشاعية بانظمة اخرى لا تنقلب فيها حرية المناقشة والبحث الى غش وتضليل، وحاملو التفويضات انفسهم يجب عليهم ان يشتغلوا وان ينفذوا بانفسهم القوانين التي سنوها وان يتحققوا بانفسهم نتائج اعمالهم وان يجيبوا بانفسهم امام منتخبيهم مباشرة على كل ما يسئلونهم عنه. فالهيآت والدوائر التمثيلية تلبث وطيدة الدعائم الا انه لن توجد هيأة برلمانية باعتبارها نظاماً خاصا ولا باعتبارها قسماً خاصاً بالعمل التشريعي والاداري ولا باعتبارها

مركزاً ممتازاً للنواب . نحن لايمكننا ان نتصورا مكان وجود هيأة ديموقراطية بل ولا ديموقراطية من هيأةالعمال بدون انظمة تمثيلية ، ولكننا نستطيع بل يجب علينا ان نعمل لايجادها بدون هياة برلمانية اذا كان على الاقل الانتقاد الموجه الى مجتمع الاعيان وارباب رؤس الاموال لايمكن اعتباره لدينا مجرد قول يذهب ادراج الرياح واذا كان مجهودنا الذى نبذله لاجل قلب سيادة الاعيان وتحكمهم ينبغي ان يظل مجهوداً جدياً صادقا لا ان يكون مجرد جملة مكهربة لايراد بها الا اصطياد اصوات العمال كما يفعل المنشفيون والاشتراكيون الثوريون وكما يفعل اشياع شييد مان وانصار ليجيين والملتفون حول سيمبات والآخذون بآراء فاندر فيلد .

لقد ألقىء علينا ماركس درساً مفيدا عند كلامه على نوع الادارة اللازمة للمشاعية ولديموقراطية الهيأة العاملة بتخصيصه الذى ذكره فى قوله « وكل مدير آخر للاعمال » فقد اراد ان يشترك ارباب رؤس الاموال « العمال ورؤساء العمال وكتاب الحسابات » فى اعطاء الاصوات وترشيح الممثلين .

ومن هذا يتضح ان ليس لدى ماركس مثقال ذرة من الغفله والبله . فهو لا يختلق ولا يسبح فى لجة الوهم لاجل خاق مجتمع

جديد مؤلف من كل المستحيلات . كلا ولكنه يدرس حالة تولد المجتمع الجديد من المجتمع القديم كفرع من التاريخ الطبيعي والشكل الذي سيحدث بواسطة الانتقال من المجتمع السابق الى المجتمع الناشيء . وقد جعل قاعدة درسه مرتكزه على التجربة المستخلصة من حركة هيأة العمال في مجموعها وبذل جهده في ان يكون هذا الدرس النتيجة العملية لذلك الاستقراء الدقيق. وجعل نفسه تلميذ المشاعية كما فعل كل كبار المفكرين الثوريين الذين لم يحجموا عن الاندماج في مدرسة التجربة المستمدة من الحركات الكبيرة التي تقوم بها الطبقة المضطهدة بدلا من ان ينشروا بينها مواعظهم المتغطرسة الفاسدة كما يفعل بليخانوف بمثل قوله : « لا يجب الالتجاء الى استعمال الاسلحة » او كما يفعل نسير تيللي بمثال قوله « يجب على كل طبقة ان تقف عند حدها ».

ان المسألة لا تدور حول محور الغاء التوظف دفعة واحدة وفي كل مكان والى النهاية القصوى ، لان مثل هذا المشروع يعتبر تحليقاً في جو الخيال وانما تدود حول محور استئصال الآلة الادارية العتيقة في الحال والابتداء على الاثر في صنع آلة جديدة يسمح تركيبها بابطال التوظف بحذافيره تدريجاً ، وليس هذا الحل تحليقاً في جو الخيال بل هو الاختبار المقتبس من حركات المشاعية

واعمالها وهو اول ما يجب على هيأة العمال الثورية تنفيذه فى الحال .

ان الاشتراكية تجعل وظائف الادارة الحكومية سهلة وبسيطة وتعمل على اطراح التفاوت فى المراتب والمرتبات وتنظيم الهيأة العاملة فى شكل طبقة متولية الاحكام تتكلم وتعمل باسم كل مجتمع العمال وكل رؤساء العمال وكتاب الحسابات .

لسنا ممن يبتنون قصور أمانيهم على قواعد الاوهام ، لاننا لم نحلم يوماً ما باجتيازنا طفرة كل ادارة وكل طاعة ، فان امثال هذه الامانى من احلام الفوضويين المنبعثة من المغالاة فى اختصاص حكم العمال المطلق ، وليس لهؤلاء أي اتصال بالمذهب الماركسي وهم فى الحقيقة يعملون على ارجاء الثورة الاشتراكية الى أن يتطور الناس بغير ماهم عليه من التطور الحالى ! كلا اننا لا نبتغى الانتظار الى هذا الحين ، بل نحن نريد الثورة الاشتراكية والناس على جبلتهم الحاضرة والعمال لايتعدون اتباع رؤسائهم والاعمال تحت رقابة كتاب الحسابات

ولكن هذه الطاعة يجب ان تكون للطليعة المسلحة الناهضة فى مقدمة سائر المستغلة مجهوداتهم وسائر الصناع وذوى المهن وهي هيأة العمال . وعلى هذه الطريقة يمكن بل يجب مابين كل يوم وآخر البدء فى الاستعاضة عن طريقة مراتب الموظفين العموميين

المعقدة المعهودة بالاثرة والميزة بطريقة الوظائف البسيطة التى يقوم بها رؤساء العمال والمحاسبون ، وهي الطريقة التي تعتبر قابلة التنفيذ مذ الآن بين المتمدينين القادرين على الاضطلاع بمهام هذه الاعمال نظير اجور بسيطة تعادل اجرة العامل العادى .

ولنتول تنظيم الصناعة العظيمة مبتدئين بما اوجده منها من قبل ارباب رؤس الاموال ، لنتول تنظيمها نحن انفسنا ، نحن العمال عالما من الخبرة التامة بصفتنا القائمين بما دق وجل من تلك الصناعات ، ولنوجد اطاعة وانتظاما تامين لهما قوة الحديد تؤيدهما سلطة حكومة العمال المسلحة ، ولنجعل مهمة الموظفين العموميين مقصورة على مجرد تنفيذ ارادتنا ، وليصيروا مسؤلين وقابلين للعزل ولا يكونوا سوى قسمين رؤساء عمال ومحاسبين لايتناولون الا الاجور الزهيدة كسائر العمال ، وهذا مع احتفاظنا بالطبع بالفنيين والاختصاصيين فى كل نوع من الاعمال والصنائع والمهن ، فهذه هى مهمتنا ، العامله : وعلى هذا الاساس ولاجل تحقيق هذا الغرض يمكن بل يجب ان تضرم الهيأة العاملة نيران الثوره . وهذا المبدأ المختص بقاعدة الاهتمام بالانتاج العظيم مؤد بطبيعته الى تلاشي نظام التوظف بحذافيره على التوالى والى الاستعاضة بشيء آخر في مكانه بالتدريج مخالف لكل وسائل الاسترقاق والاستئجار ، بنظام آخر

من امور تجعل الوظائف تصبح على ممر الايام مجرد رقابة ومحاسبة فى منتهى البساطة يقوم بها الجميع بالتناوب ثم تغدوان فيما بعد تأملا وانعام نظر واخيراً تتلاشي آخر ظلال لهما باعتبارهما عملين مخصوصين تتكلف بتأديتهما فئة متفرغة لهما من الناس .

وفي عام ١٨٧٠ انشأ مفكر المانى اشتراكي ديموقراطى نظاماً أشتراكيا مخصوصا أطلق عليهم اسم « البوستة » . ولم يك ماهو احكم من هذا النظام الا انه لم يلبث أن تحول الى مصلحة منظمة على شكل احتكار الحكومة رأس المالية فسلطة التوسع والاستعمار أصبحت تحول الى نظام البوسته كل دوائر احتكارها . فالعمال العاديين المنهكة قواهم من نصب الاعمال والذين لاتسد اجورهم ثغرات عوزهم ولا تطفىء حرارة جوعهم ظلوا خاضعين بحكم الاحتياج الى النفوذ الديوانى رأس المالى . ولكن آلة الحركة الاشتراكية على تمام الاستعداد للعمل . فبعدأن تعمل على اسقاط رأس الماليين وكسر صلابة هولاء المستغلين بايدى العمال المسلحين الحديدية وتحطم الآلة الديوانية الحكومية الحالية نصبح وليس امامنا سوى ترتيب عملى فى منتهى الاتقان والاحكام خال من عناصر التطفل والفضول يستطيع العمال المتحدون ان يديروه بانفسهم بمهارة تامة بالاستعانة بالفنيين ورؤساء العمال والمحاسبين مع جعل اجور الجميع

متساوية معادلة لاجراى عامل اعتيادى . فهذه هى المهمة المحدودة العملية القابلة للتنفيذ فى الحال لابطال كل وسائل الاحتكار ولاجل تحرير العمال من نير الاستغلال وهى مستفاضةمن التجربة العملية التي قامت بها المشاعية فى باريس أثناء حركتها الكبرى .

وما مقصدناالاسمى وغرضنا المعجل سوى أن تصيركل مرافق الحياة الاقتصادية منظمة على نسق « البوسته » التى يتساوى فيها الفنيون وملاحظو الأعمال والحاسبون وسائر بقية المستخدمين فى تقاضي اجور لاتتخطى قيمة مايتناوله من الاجر العامل البسيط وأن يكون هذا النظام تحت اشراف وادارة هيأة العمال المسلحه : هذا هو مرامنا المعجل . وهذان هما التشكل الحكومي والقاعدة الاقتصادية اللازمان لنا . وهذا الرجاء اذا تحقق قضى على الترتيب البرلمانى واحل فى مكانه الا نظمة التمثيلية وهى الا نظمة الوحيدة الكافلة انقاذ الطبقة النشيطة من فساد دوائر النفوذ المالي الاحتكارى .

— ٤ —

لم شمل الامة

« ان المشاعية لم تتمكن من النظر بامعان فى مسألةتنظيم وحدة

الامة لان مدتها لم تطـل ولانها كانت منهمكة فى توطيد دعائمها بمكافحة اعدائها الداخليين والخارجيين . ومع ذلك فيستخلص من النظرة البسيطة التي صار القاؤها على هذه المسألة لمحاولة البدء فى حلها وجوب اعتبار النظام المشاعي المنهج السياسى الوحيد الذى لامناص من انتهاجه حتى فى صغرى القرى ... والمجالس المشاعية المحلية هى التي تنتخب اللجنة الوطنية التي تمثل البلاد برمتها فى باريس

« فالوظـائف القليل عددها العظيم شأنها هى التي ستظل فى قبضة الحكومة المركزية ولا ينبغى ازالتها (وما المطالبة بمحو هذه الوظائف الاضلال) ! ويجب اسنادها الى موظفين مشاعيين واقعين تحت طائلة المسؤلية الشديده .

« وبهذه الطريقة المشاعية المحكمة لا يهدم كيان الاتحاد الوطنى بل يزداد توثقاً واستحكاما . ولا بد من تحقيق الوحدة الوطنية على اثر محو السلطة الحكومية التي نزعم انها تعمل على تقوية هذه الوحدة والمحافظة عليها فى حين انها تريد ان تبقي مستقلة عن الامة وسائدة عليها . وفى الواقع ان هذه السلطة الحكومية ليست سوى عرض من اعراض الشلل التي تبدو على جثمان الامة.

« فالغرض الاساسى اذن هو استئصال اعضاء الضغط والارهاق التي تستخدمها سلطة الحكومة العتيقة وانتزاع الوظائف

المشروعة من هذه السلطة التي تدعي حق السيادة على الهيأة الاجتماعية لاسنادها الى خدام صادقين للامة مسؤلين امام المجتمع العام ».

ولسنا ندرى الى اي حد لم يفهم انتهازيو الاشتراكية الديموقراطية المعاصره او بمعنى أوضح لايريدون ان يفهموا هذا البيان الجلى الذى بسطه ماركس ؛ ان الدليل المقنع على عدم فهمهم او على مكابرتهم يظهر باوضح مظهر فى الكتاب الذى وضعه الجاحد برنستاين الذى احرز به شهرة تعادل شهرة اروسترات ، وهذا الكتاب عنوانه قواعد الاشتراكية ومهمة الاشتراكية الديموقراطية. فقد كتب برنستاين فى كتابه المذكور متصديا للجمل التي سردناها فيما تقدم من اقوال ماركس مايلي : ان هذا البرنامج بفحواه السياسى يلتئم من كل اوجهه الجوهرية بطريقة مدهشة مع المذهب الاتحادى ... فانه على الرغم من كل نقط الخلاف الموجودة فى امكنة اخرى من وجهة النظر ما بين ماركس وذلك المحسوب من « الطبقة الوسطي » واعنى به برودون — وقد وضع برنستاين لفظتى « الطبقة الوسطي » بين الاقواس الصغيرة حاسبا بذلك أنه يجعله عرضة للاستخفاف به — وتيار فكرهما فى هذا الصدد فى منتهى مايمكن من التوافق والتمازج . ثم قال برنستاين لاشك فى أن

أهمية المجالس البلدية قد عظمت « ولكن يظهر لى أن من المشكوك فيه أن الغرض الاساسي للدموقواطية حل الحكومات الحديثة وقلب كيان انظمها رأساً على عقب كما يتصور ذلك ماركس وبرودون بما يرميان اليه : من تكوين جمعية وطنية مؤلفة من لجنات موفدة من قبل المجالس الاقليمية او المحلية التي تتألف هى بالمثل من منتخبين ترسل بهم مجالس النواحى بطريقة تجعل شكل الهيآت التمثيلية الوطنية القديمة تدخل فى خبر كان » .

أن هذا انهى منتهى السذاجة القطيعة : أيمكن الخلط ما بين آراء ماركس المختصة بملاشاة السلطة الحكومية المتطفلة بمبدأ برودون الاتحادى ! ولكن هذا الخلط لم يجىء اعتباطا لانه لايدور بخلد أي اشتراكي حتى ولو كان انتهازيا أن ماركس يتكلم هنا عن المبدأ الاتحادى (أي اتحاد عدة ولايات او مقاطعات الى غير ذلك وكل واحدة منها محتفظة باستقلالها الادارى كالولايات المتحدة الاميريكيه وكالاتحاد السويسرى والاتحاد الالماني والاتحاد النمسوى المجري سابقا وكالاتحاد البريطاني الذى وضعت قاعدته اخيراً) ولو من قبيل معارضة المبدإ المركزى ، وانما هو يتكلم عن تحطيم آلة الحكومة المالية العتيقة الموجودة فى كل بلد حافل بالاعيان واصحاب رؤس الاموال .

أن الانتهازى لايستطيع أن يكوّن له فكرة الا بما يحيط به فى الوسط المالي ذي الجمود الاصلاحي الذى اذا اراد أن يتكلم عنه لم يعد فكره حد المجالس البلدية ! اما من جهة ثورة الطبقة العاملة فهيهات أن ينصرف فكره اليها .

وان هذا الرأى الصادر من برنستاين لسخيف ، ولكن هنالك ماهو ادهى وأمر . ذلك انه لم يتعرض احد لمناقضة برنستاين فى رأيه هذا . لقد حمل عليه كثيرون ومن جماتهم بليخانوف فى الروسيا وكاوتسكي فى غرب اوروبا ولكن لم يتعرض احدهم لهذا التشويه الذى حاول به برنستاين أن يفسد المذهب الماركسي .

لقد برع هذا الانتهازى فى تجاهل الفكرة أو الرأى الثوري الذى نسبه الى المبدإ الاتحادى افتئاتاً على ماركس — الذى خلطه بمبتدع الفوضوية برودون (١) ومع ذلك فان كاوتسكي وبليخانوف اللذين زعمان انهما ماركسيان ارتدوكسيان ومن المدافعين عن تعاليم المذهب الماركسى الثورى التزما الصمت فى هذا الموطن ! وهذا هو احد الاسباب التي حملت على الاعتقاد بافتقار اشياع كاوتسكي

---

(١) هو بطرس يوسف برودون الاشتراكى الكاتب الفرنسوى الشهير صاحب النظريات الشهيرة في الملكية ومؤسس طريقة التعاون المهمة حياته من ١٨٠٩ الى ١٨٦٥

الى آراء الانتهازيين فى التمحيص مابين الماركسية والفوضوية ، وسنعود الى الخوض فى هذا الصدد .

لايوجد فى المباحث التي نقلناها من أقوال ماركس عن الخبرة التي اكتسبها ادني ظل للمبدإ الاتحادى . وفى الحقيقة ان ماركس يتفق مع برودون فى نقطة واحدة لم يفطن اليها بيرنستاين . وفى الموضع الذى يرى بيرنستاين ان ماركس متفقاً مع برودون يبتدئ افتراقه من الاخير . ان ماركس على اتفاق مع برودون فى وجوب استئصال شأفة آلة الحكومة الحاضره . وهذا التوائم ما بين الماركسية والفوضوية — الفوضوية مذهب برودون وباكونين (١) — لايريدون الانتهازيو والكاوتسكيون أن يروه لانهما ينشقان عند نقطة هذا الاتفاق عن المذهب الماركسى .

ويختلف ماركس عن برودون وباكونين في مسألة المبدإ الاتحادى (بدون التكلم عن سلطة العمال المطلقه) . ان المبدأ الاتحادى ينبعث من وجهة نظر الفوضوية المتيسرة بعض اليسار أى التى تعيش عيشة الطبقة الوسطى من الشعب . وأما ماركس فمن القائلين بالمركزية ، وفى كل الجمل المسرودة من أقواله لايرى

---

(١) هو ميخائيل باكونين الثوري الروسي الشهير وأحد زعماء الاشتراكية الدولية . حياته من ١٨١٤ الى ١٨٧٦

أقل اخلال بتمسكه بالمركزية . فلا يوجد سوى المتشبمين بثقة عمياء في الحكومة من يستطيع حمل استئصال آلة المالية المتحكمة على محمل استئصال المركزية ...

وهل اذا استولى العمال والفلاحون الفقراء على سلطة الحكومة ونظموا أنفسهم في هيآت مشاعية ورتبوا عمل كل الانظمة المشاعية ليضربوا رأس المال وليقضوا على صلابة الماليين وليقدموا للامة أو للمجتمع العام باسره ملكية السكك الحديدية والمصانع وسواها مما كان في دائرة الملكية الشخصية لايعتبر عملهم هذا من قبيل المركزيه ؟ والا يكون هذا العمل أعظم مركزية ديمقراطية قائمة على دعامتي المنطق والمصلحة العامه ؟ وهلا يمكن أن يقال عنها حينئذ أكثر من كل قول آخر انها مركزية عامليه ؟

ان برنستاين لايذهب الى أمكان حدوث مركزية اختيارية وامتزاج اختياري بين الهيئات المشاعية المتكونة في شكل امة والتي ينبغي لها أن تختلط بعضها ببعض وتتماسك لتتوصل الى محق السيادة المالية واداة الحكومة المالية . ان بيرنستاين يتصور ككل فلسطيني (يريد اسرائيليا) ان المركزية شيء يهبط من عل ولا يمكن اظهاره وتثبيته الا بواسطة هيأتا الموظفين والعسكريين .

وكانما ماركس لذكنه وفرط خبرته ادرك ما يمكن ان يصاب

به مذهبه من التأويل الباطل والتحريف فقال من باب التحوط :
ان من الخطا المعتمد والوهم المقصود اتهام المشاعية بمحاولتها هدم
بناء وحدة الامة وابطال السلطة المركزية . ولقد استعمل تماركس
لمقصد خاص الجملة التالية وهي « تنظيم وحدة الامة » ليعارض
بها باعتبادها مركزية هيأة العمال الديموقراطية ، تلك المركزية
المالية العسكرية الديوانية .

غير ان الذى لايريد ان يسمع يدعى الصمم . فالانتهازيون
المنتمون الى الاشتراكية الديموقراطية العصرية لايريدون ان
يسمعوا أى كلام يدور حول محور السلطة الحكومية واستئصال
الهيأة المتطفله

— ٥ —

محو الحكومة المتطفله

سبق لنا ايراد بعض الفاظ من أقوال ماركس فى هذا الصدد
فما علينا للآن الا ان نورد كلامه بتمامه فيه .

كتب ماركس مايلى :

« جرت العادة انه كلما استجد شيء تاريخى حمل على انه احد
اشكال الامور القديمة بل الميتة اى التي عفت آثارها من الوجود

الاجتماعى كيفما كانت الانظمة الجديدة قليلة الشبه والارتباط بالانظمة القديمة المنسوبة اليها . وكذلك حدث في شأن المشاعية الجديدة التي همت بتحطيم الحكومة الحاضرة فقد صار اعتبارها محاولة بعث المشاعية التي ظهرت فى العصور الوسطى ... من قبيل مزج الحكومات الصغيرة (منتسكيو ، ثم الجير وندبون) ... ومن قبيل الكفاح الذى حدث قديما ضد المركزية المتناهية فى الشدة ، وكل ما فى الامر ان الشكل الحاضر فيه تطرف كثير ...

« ان طريقة الحكم المشاعى تعيد الى كيان المجتمع كل القوى التي كانت تلتهمها حتى اليوم تلك الغدة الطفيلية المتنامية المسماة «الحكومة» والتي تعيش على حساب الحياة الاجتماعية وهي عقبة كأداء فى سبيل نموها ورقيها. ولا يوجد من هو خير من هذه الطريقة لتمكين فرنسا من التقدم خطوة واسعة فى سبيل النهضة والتجدد ...

« ان النظام المشاعى يجعل المنتجين الزراعيين تحت الادارة الادبية التى تتمتع بها عواصم النواحى ونضمن لهم فى شخص العمال الموجودين فى هذه العواصم الريفية ممثلين طبيعيين يمثلون مصالحهم وحقوقهم . ووجود المشاعية نفسه داع بالطبع الى امتناع الانظمة المحلية بحريتها الادارية ولكن لا بصفة تعادل بها سلطة الحكومة التى تصير من ذلك الحين أمراً عرضياً لا عمل ولا أهمية له..»

« هدم سلطة الحكومه » ، « غدة طفيلية » ، « استئصال »، « محو » هذه السلطة ، « سلطة الحكومة التى تصير الآن عرضية لا عمل ولا أهمية لها » — هذا هو النسق الذى يتكلم به ماركس عن الحكومة وهو يحلل تجربة المشاعية ويصدر حكمه بموجب هذا التحليل .

لقد كتبت هذه الالفاظ منذ خمسين عاماً ، ولكن يجب الآن البحث والتنقيب بين الآراء المنتشرة لاستخلاص المبادىء الماركسية الصحيحة وعرضها على ضمير الجماهير التي حرمت من الاطلاع عليها . لقد نسيت النتائج التى استخلصها ماركس من الآراء التي اكتسبها من الثورة العظيمة الأخيرة التى حضرها بنفسه فى الوقت الذى تتعاقب فيه ثورات العمال الحديثة الكبرى .

« ان تنوع الخطط التى أتبعتها المشاعية وتنوع المصالح التى كانت مضطرة لان تراعيها أثناء نهوضها لتدل أوضح دلالة على انها كانت هيأة سياسية ذات مرونة وبراعة لا مثيل لها فى حين ان كل أشكال الحكومات السالفة لم تزد على انها كانت فى جوهرها آلات ضاغطة . فكل دخيلة أمرها ومستور سرها محصور فى انها كانت قبل كل شىء حكومة الطبقة العاملة ، وانها النتيجة المنطقية لنشوب الصراع ما بين الطبقة المنتجة والطبقة المستغلة ، ثم انها صارت أخيراً

هيأة سياسية علنية تتكفل بإتمام تحرير العمل تحريراً تاما من الوجهة الاقتصاديه ...»

« ومن غير هذا الشرط الأخير تصبح طريقة النظام المشاعى مستحيلة التواجد أو خيالا ضالا » .

ان افراداً من ذوى الأوهام أخذوا يكدون ويرهقون أذهانهم فى البحث عن الأشكال السياسية التي يجب التي تصير فيها الهيأة الاجتماعية في طورها الاشتراكى . فالفوضويون أطرحوا مسألة الاشكال السياسية من ابحاثهم بالمرة . وأما انتهازيو الاشتراكية الديموقراطية المعاصرة فقد قبلوا الاشكال السياسية المالية المتمثلة في الحكومة الديموقراطية البرلمانية باعتبارها حداً لايجوز تجاوزه وطأطأوا لها الرؤس مصلين مبتهلين زاعمين انها « نموذج النماذج » ووصموا كل محاولة ترمي الى محو هذه الاشكال بالفوضوية

لقد استخلص ماركس من تفاصيل تاريخ الاشتراكية والصراع السياسي أن الحكومة مقضي عليها بالاختفاء وأن شكل تطور اختفائها أي الانتقال من عهد الحكومة الى عهد عدم وجود الحكومة هو انتظام هيأة العمال فى شكل طبقة متولية . واما من جهة ماستكون فيه من الاشكال السياسية فى المستقبل فهذا مالم يخض فيه ماركس جزافا . بل وقف عند حد التأمل الدقيق

فى تحليل التاريخ الفرنسوى واستنتاج النتيجة التي استخلصها من حوادث عام ١٨٠١ وهي : اننا نقترب من تحطيم الآلة الحكومية المالية .

وحينما اضطرمت نيران ثورة العمال الكبيرة أخذ ماركس يدرس الاشكال التي تقلبت فيها على الرغم من انطفاء ضرامها واخفاق حركتها وعلى الرغم من سرعة تلاشيها وضعفها المدهش .

أن المشاعية هي الشكل الذى تطورت فيه اخيراً ثورة الهيأة العاملة والذى تحت ظلاله من المستطاع اتمام تحرير العمل من الوجهة الاقتصادية .

أن المشاعيـة هى اول شروع الثورة العاملية فى حطم اداة الحكومة المالية والشكل الذى اكتست به الثورة اخيراً والذى يمكن بل يجب أن يحل محل الادارة المحطمة .

وسنرى فيما يلى من التفصيل والايضاح أن الثورتين الروسيتين اللتين اندلعت السنة لهيبهما فى عامي ١٩٠٥ و ١٩١٧ فى شكل آخر وظروف مغايرة لما تقدمها من الثورات لم تكونا سوى تكملة عمل المشاعية وتطبيق التحليل التاريخى الدقيق الذى قام به ماركس .

الفصل الرابع

تكملة

(ايضاحات مكملة لانجيل)

أن ماركس حل من وجهة المبدإ مسألة معنى التجربة التي قامت بها المشاعية . فعاود انجيل فى عدة مرار طرق هـذا الباب والتعرض لهذه المسألة مكملا التحليل والنتائج التي اتى بها ماركس، موضحاً فى بعض الاحيان اوجهاً أخرى لهذه المسألة بقوة عظيمة وتدقيق بالغ بجملة تا نصمم على ايرادهذه الايضاحات التكميلية المهمة.

— ١

(مسألة المساكن)

ان انجيل فى رسالته التي وضعها سنة ١٨٧٢ فى صدد مسألة المساكن جعل قاعدة بحثه الاختبار السابق فى هذه المسألة على عهد المشاعية ، معرجاً فى عدةمواضع على مهمة الثورة ازاء الحكومه. ومن المفيد الالمام بالطريقة المثلي التي أوضح بها ايضاحاً فى غاية الجلاء

من جهة اوجه التماثل مابين الحكومة العاملية والحكومة الحالية وهى الاوجه التى تسمح بالتكلم عن الحكومة في عدة نقط متفرقة ومن جهة اخرى الاوجه التى تتعارض فيها كلتا الحكومتين مبينا فى هذا الايضاح طريقة التخطى الى تعطيل الحكومة .

قال انجيل فى رسالته المتقدم الالماع اليها :

« كيف يمكن حل مسألة المساكن ؟ انها تحل فى المجتمع العام الحالى بنفس الطريقة التى تحل بها اية مسألة اجتماعية اخرى كيفما كان شأنها اى: بطريقة التوازن الاقتصادى المتراجح بين كفتى العرض والطلب وهو حل يعيدها الى حالة الاشكال على التوالى مرة بعد الاخري أى انه حل لايؤدى الى اية نتيجة حاسمه . اما التساؤل عن الطريقة التى ستتبعها الثورة في حل هذه المسألة فلا تتوقف الاجابة عليه على مجرد الظروف الزمانية والمكانية بل للاجابة صلات اخرى بمسائل تترامى الى صوب بعيد جدا عن هذه الظروف ، ومن كبريات هذه المسائل ابطال التنازع الشاجر مابين المدينة والريف . وبما اننا لانحاول ان نبتدع اساليب وهمية لتنظيم الهيأة الاجتماعية التي سيجيء بها المستقبل فمن العبث والخفة التعريج على هذا الموضوع . ولكن يوجد شيء واحد لايمكن انكاره ولا المعارضة فيه، ذلك انه يوجد فى الوقت الحاضر مقدار

كاف من العقارات الثابتة لسد مطالب السكنى الحقيقية برمتها على شرط استخدامها بطريقة الحكمة والصواب . وهذه الطريقة لا يتيسر تحقيقها الا اذا انتزعت ملكية الاملاك الحالية وصار اسكان العمال الذين لا مأوى لهم فى هذه العقارات الثابتة بدلاً من مأويهم الحالية التى لا تصلح للسكنى فعند ما تستولى هيأة العمال على السلطة السياسية فان هذه الوسيلة تنفذ طبقا للمصلحة العامة ويكون تنفيذها اسهل بمناسبة اندماج هذه الاملاك فى سلك العقارات الثابتة الواضعة الحكومة الحالية يدها عليها والتى سترد الى حوزة الجمهور فى جملة الاملاك المنتزعة ملكيتها »

ولم يحدث فى هذا الموضوع التصدى لتغيير شكل السلطة الحاكمة ، لان مثل الحل المتقدم يمكن اتمامه وهذه الحكومة قائمة بتأدية اعمالها . فلقد اقدمت الحكومة الحاضرة على انتزاع ملكيات بعض المساكن ووضع يدها على بعض الاماكن بمجرد اوامر اصدرتها . وقياساً على هذه الخطة المألوفة رسمياً يسوغ لحكومة العمال أن تقرر هى أيضاً وضع يدها على عقارات وانتزاع ملكيات . ولكن من الواضح أن الجهاز الادارى العتيق أي هيأة الموظفين التى لا سبيل الى انفصالها من هيأة الاعيان وارباب رؤس الاموال لا يمكن الاعتماد عليه فى تنفيذ

قرارات الهيأة العاملة .

فخلا لهذا الاشكال يقول انجيل :

« يجب العلم بان وضع يد الشعب العامل على كل ادوات العمل وعلى كل الصناعــة هو أمر يناقض تمام المنــاقضة مايراه برودون من امتلاك هذه الاشياء بطريقة الابتياع . فعملا برأي هذا الاخير يصبح كل عامل مالــكا لمسكن ولقطعة براح من الارض وللادوات اللازمة له ؛ أما الاسلوب الآخر فيقضي بان يكون مجموع الشعب العامل هو المــالك للمســاكن والمصانع وادوات العمل . وحق التمتع بهــذه البيوت والمعامل وسواها لايمكن التخلي عنــه ولو على الاقل مدة زمن التطور الى الاشخاص او الشركات الخصوصية بدون دفع قيمة معينة . وكــذلك ابطال الملــكية العقارية لايستدعى ابطال الدخل العقارى بل يقتضى تسليمه الى الهيأة الاجتماعية ولو على الاقل فى شكل معدل نوعا ، وامتلاك الشعب العامل بوجه قاطع كل ادوات العمل لايمنع بأي حال من الاحوال بقاء الاستكراء والتأجير » .

وسنبحث فى الفصل الآتي فى المسألة التي عرضت لنا الآن هنا وهى مسألة المصادرة الاقتصادية المتخلفة عن الحكومة الهالكة. لقد التزم انجيل الحذر والحكمة في ايضاحه اذ قال أن طبقة العمال

وهى متولية شؤن الحكومة لاتستطيع بتاتاً أن توزع المساكن بغير اجور ولو على الاول فى المدة التي يحدث فيها التطور. وتأجير المساكن التى يمتلكها الشعب بأسره الى امرات مختلفات فى مقابل اجور يصير تقاضيها يستدعى بالطبع تحصيل هذه الاجور وهذا العمل يدعو الى بعض المراقبة والى وضع اسعار للترميات اللازمة للمساكن . وهذه الامور تتطلب نوعاً من اشكال الحكومة ولكنها لا تطلب البتة جهازاً عسكريا ديوانيا خاصاً بموظفيه ذوى الميزات والدرجت . وهكذا لايتم الانتقال من هذه الحالة الاحتياطية الى الحالة التي يصير توزيع المساكن فيها بلا مقابل الا بامحاء آخر ظل للحكومة الضرورية الموقته .

ثم تكلم عن أولئك المجازفين الذين بعد انتهاء عهد المناعية وبعد الاستنارة بالدروس التي تلقوها عنها تخيروا مبادىء المذهب الماركسى العامة ، وبهذه المناسبة عطف على مباديء هذا المذهب قائلا :

« انها وليدة الضرورة التي أوجدها العمل السياسي والسلطة المطلقة التي لجأت اليها هيأة العمال بصفتها وسيلة الانتقال الى إبطال الطبقات والى إبطال الحكومة في الوقت نفسه » .

من الجائز ان بعض عناق النقد الاوربى وبعض السراة من « ا كلة

لهم المذهب الماركسي » يرون شبه تناقص بين هذا البيان المتضمن « ابطال الحكومة » وانكار هذا الشكل من التمييز بالطريقة الفوضوية كما بسطنا ذلك اثناء الكلام على مناقضة اراء دوهرينج . فليس من المستغرب اذ يعتبر الانتهازيون انجيل في عداد الفوضويين؟ لقد اخذت العادة ترسخ فى نفوس الاشتراكيين الوطنيين المتكاثرين فى ايامنا هذه باعتبار الاشتراكيين الدوليين بمثابة فوضويين .

ان تعاليم ماركس تشير دائما الى تطابق أبطال الحكومة بابطال الطبقات الاجتماعيه . وأما الاعتراض الشهير على دوهرينج يختص بتلاشي الحكومة فهو لا يقتصر على اتهام الفوضويين بالرغبة فى إبطال الحكومة فقط بل فى اعتقادهم بان هذا الابطال قابل للتحقق في كل ساعه .

وبعد ما اتضح ان المذاهب الاشتراكية الديموقراطية تريد أن تكسو المذهب الماركسي حلة لا توافقه باسنادها اليه زوراً وضلالا انه ذو صلات بالفوضوية في مسألة إبطال الحكومة فمن المفيد الالمام بالجدال الذى دار ما بين ماركس وانجيل من جهة والفوضويين من جهة اخري .

— ٢ —

مجادلة الفوضويين

ان عهد هذه المجادلة يرجع الى سنة ١٨٧٣ اذ نشر ماركس وانجيل مقالات ضد البرودونيين القائلين بالحرية الاداريه أي أضداد السلطة النظاميه و ن نشر هذه المقالات في مجلة اشتراكية ايطالية ولم يتح ترجمتها الى اللغة الالمانية الا في عام ١٩١٣ حينما أعادت نشرها جريدة « النيوزايت » .

كتب ماركس مفنداً آراء الفوضوين الذاهبة الى الانصراف عن السؤل السياسية بتاتا :

« اذا كان الصراع السياسى الذى يجب ان تقوم به الطبقة العاملة يكتسي بحلل ثورية ، واذا كان العمال يحلون سلطتهم المطلقة محل سلطة الاعيان المطلقة فانهم يرتكبون جريمة هائلة بأخلالهم بمبادئهم لانهم لاجل قضاء مطالبهم الوقتي الحقير الوحشي ولاجل كسر شوكة النفوذ المالى يعملون على اكساب الحكومة شكلا ثوريا عرضياً بدلا من القاء السلاح وابطال الحكومة »

فهذا هو الموضع الذى يحتج فيه ماركس على ابطال الحكومة بشدة فى مجادلته الفوضويين ! فهو لم يعترض على اختفاء او على

ابطال الطبقات ولـكن على عدول العمال عن استعمال اسلحتهم فى تنظيم القوة اي استخدام الحكومة فى « كسر شوكة الفئة المالية » .

وقد احتاط ماركس بذكنه وتجريبه المعهودين من اخراج مكافحته ضد المبادىء الفوضوية عن معناها الحقيقي بالتحديد الدقيق الذى اورده فى اثناء كلامه مبينا .. الشكل الثوري العرضي » الذى تتشكل. به الحكومة اللازمة في مبدأ الامر للهيأة العامله . فان هيأة العمال لا حاجة لها الى الحكومة الاّ مدة وجيزة .

اما فيما يختص بمسألة إبطال الحكومة وكونها غرضاً اساسياً فنحن على تمام الاتفاق مع الفوضويين . ونحن نؤكد انه لاجل ادراك هذا الغرض لا بد من الالتجاء وقتيا واحتياطيا الى استخدام آلات ووسائل واساليب السلطة الحكومية ضد المستغلين ، وكذلك لا بد من اللياذ وقتياً الى سلطة الهيأة العاملة المطلقة لابطال طبقات الهيأة الاجتماعية .

وقد اختار ماركس انجع الطرق واوضحها فى معارضة الاشتراكيين بتحتيمه على العمال القاء السلاح على اثر نفضهم نير ارباب رؤس الاموال عن كواهلهم او ادارت فى حالة عدم القائه ضد الماليين لكسر شوكتهم اما اذا ارادت طبقة ان تشهر السلاح ضد طبقة اخرى فبماذا يمكن تأويله الا باعتبار هذه الطريقة

شكل حكومة وقتية ؟

ليتساءل كل اشتراكي ديموقراطي : هل عرضت حقيقة مسألة الحكومة فى المناقشة التي دارت مع الفوضويين ؟ وهل عرضتها حقيقة اغلبية الاحزاب الاشتراكية الرسمية الكبرى في مؤتمر الاشتراكية الدولية الثانى ؟

ان انجيل يتكفل بالايضاح التام الذى يفهمه كل عامي يريد الوقوف على حقائق هذه الآراء . فاول مابدأ به قلب ضلالة البرودونيين المعلنة تحت عنوان « اضداد السلطات » أى اعداء كل سلطة وكل طاعة وكل حكومة .

قال انجيل في هذا الصدد : خذ مثلا لك مصنعا أو سكة حديدية أو باخرة فى اليم الا تجدو من الواضح انه لايتيسر بغير الاعتماد على شيء من النفوذ أو من السلطة أو من الاشراف ادارة أى عمل من هذه الاعمال الفنية المحضة القائمة على أدوات متراكبة متعددة تديرها ايد عديدة وتحتاج الى تصرف مقرون بالحنكة والتدبير ؟

ثم كتب انجيل مساجلا اشد اضداد السلطات هياجاً واقواهم حجة ولجاجا :

« لواني عرضت هذه البراهين على اقوى خصوم الحكومات

مراسا لما استطاعوا أن يجيبونى بغير ما يأتي : أن ماذكرت حق ولكنه لا يقتضي سلطة او نفوذاً مما ننحى عليه ونطرح نيره بل مجرد تفويض معين لا يمكن تخطيه . وكأنى بهؤلاء القوم يحسبوننا نستطيع أن نغير جواهر الامور بمجرد تغيير اسمائها » .

وبعد أن اوضح بهذه الطريقة انجيل تنوع السلطات وتعدد الادارات المحلية بنسبة الاعمال التي تقتضيها وما يمكن أن يطرأ على هذه السلطات من التغييرات الاصطلاحية المختلفة حسبما تتطلبه رقى الهيأة الاجتماعية وتوسعها واستحالة حمل هذه السلطات على محمل التحكم المطلق ؛ وبعد أن عاد الى الامثال التي ضربها عن المصانع والسكك الحديدية وسواها من الاعمال الفنية واظهر ببيان لا يحتاج الى الاستزادة أن كل هذه الاعمال آخذة فى التحسن واتساع النطاق وشدة الانتشار فهي فى كل يوم تشتد حاجتها الى اشراف ذوى العقول الواسعة والخبرة الفنية التامة انتقل من ادلة الاثبات على الحاجة الى شيء من النفوذ والاشراف الى مسألة الحكومة فقال :

« لو ان القائلين بالادارة الداخلية أرادوا الاقتصار على القول بان نظام الهيأة الاجتماعية المستقبلة لا تقبل السلطة الا اذا التزمت الحدود التي تعينها لها تعيينا دقيقا جداً مقتضيات الانتاج لجاز لنا

أن نتفاهم معهم . الا انهم يأبون الا أن يظلوا متعامين عن حقائق الامور الواضحة من تلقاء نفسها والتي لامناص من الخضوع لها بحكم الضرورة القصوى والمصلحة العامه ويستمروا على المناظرة والمجادلة جاعلين همهم الاكبر مناقشته في اللفظ نفسه غير مبالين بمدلوله ولا بمقتضيات الاحوال .

« ولست أدري لماذا لا يقتصر أضداد السلطات على الصياح فى وجه السلطة السياسية وفى وجه الحكومه ؟ ان كل الاشتراكيين على تنوع نحلهم متفقون على وجوب اختفاء الحكومة ومعها السلطة السياسية علي أثر شبوب الثورة الاشتراكية الآتية . بمعني ان الوظائف العامة تفقد صبغتها السياسية وتنقلب الى مجرد وظائف ادارية بحتة ومحافظة على المصالح العامه . ولكن أضداد السلطات يريدون امحاء ظلال الحكومة السياسية فجأة قبل امحاء المقتضيات الاجتماعية التي استدعت تواجد هذا النوع من الحكومات . فهم يريدون أن يكون أول شرط من شروط اشتمال نيران الثورة الاشتراكية العامة محو كل أثر للسلطه .

« فهل رأى هؤلاء السادة ثورة مشبوبا ضرامها ؟ ان الثورة بالتأكيد لايمكن اشتعال لهيبها ووصولها الى مقصودها الا اذا كانت مرتكزة علي أعظم مايمكن تصوره من النفوذ والسلطه .

وما الثورة الا عمل يراد به أن ينفذ شطر من الامة ارادته فى شطر آخر منها مستعينا بقوة البنادق والاسنة والمدافع أى بأعظم الوسائل المعلومة حتى الآن تسلطا وتحكما . وعلى أثر تغلب الفريق الثائر على خصمه يرى نفسه مضطراً الى اتخاذ أشد وسائل التسلط للمحافظة على حالة الانتصار التى تكللت بها ثورته مخافة أن تعود الفئة الرجعية الى الهياج فى دور السكون والتطلع الاشرئباب الى استعادة سلطانها الذائل . وهل كانت مشاعية باريس تلبث أكثر من عشية وضحاها لو لم ترتكز على قوة الشعب المسلح الناهض لمساندتها قبالة السلطة المالية المتحكمة التي تقاومها ؟ والا يحق لنا أن ننحى على المشاعية باشد اللائمة لانها لم تعرف كيف كان من المحتم عليها أن تتمتع باعظم سلطة تستطيع اذ ذاك الحصول عليها لتستمر فى عملها وهى مؤيدة بنفوذها الواقر فى نفوس الشعب ولتكبح من جماح أشياع خصومها المنبثين بالطبع فى كل مكان الى أن تصرع رأس المالية تماماً ويستتب لها الامر خير استتباب ؟ ومن هذا البيان يستنتج أما أن يكون أضداد السلطة لا يفقهون مغزى مايقولون ، وفى هذه الحالة لا يكون قولهم الا مدعاة للقلق والشقاق فى صفوف الهيأة العاملة ، وأما أن يكونوا مدركين حقيقة مايقولون ولا هم لهم الا العناد وفى هـذه الحالة يخونون الغرض الجوهري الذي ترمى الى

ادراكه هيأة العمال . وفى كلتي الحالتين لايعملون ، اذا أصروا على رأيهم ، الا لخدمة مصلحة الفئة الرجعيه » .

ان المسائل التى صار الالمام بها عرضاً فى هذا البيان يجب التبسط فى البحث فيها فى الفصل الآتي عند ما نتصدى للنظر فى العلائق التى تربط السياسة بالعلم الاقتصادى حينما تشرف الحكومة على الزوال .

فهذه هى مسألة تحول الموظفين العموميين والموظفين السياسيين الى مجرد موظفين اداريين وكذلك مسألة تطور الحكومة السياسية . الاان هذا التعبير الاخير مدعاة لسوء التفاهم بما يوجده من الاعتقاد بطول المدة التى تتلاشي فى إثنائها الحكومة ، اذ قد تجيء آونة تتحول فيها الحكومة وهي فى دور تطورها من حكومة سياسية الى حكومة غير سياسية .

وان اهم مايلاحظ فى بيان انجيلز المعروض فى هذا الفصل هو الاسلوب الذى عارض به الفوضويين فى المسألة المطروحة على بساط البحث . ولقد ساجل الاشتراكيون الديموقراطيون الذين يريدون الانتماء الى آراء انجيل الفوضويين البحث ملايين المرار منذ عام ١٨٧٣ ولكنهم انما كانوا يساجلونهم بالتاكيد باعتبارهم ماركسيين لايستطيعون ولاينبغى لهم ان يناقشوا . ان فكرة ابطال

الحكومة لدى الفوضويين مبهمة مضطربة وليست ثورية ، وعلى اساس هذه الفكرة شرع انجيل يقارعهم الحجة بالحجة للوصول الى حل المسألة على وجه معقول .

ان الفوضويين يرفضون بالتاكيد ان ينظروا الى الثورة فى حالتي تولدها ونموها ثم فى حالة سيرها الخاص ازاء القوة والسلطة والنفوذ والحكومة .

فالاشتراكيون الديموقراطيون المعاصرون بمجادلتهم الفوضويين فى وجود الحكومة والسلطة يقتصرون على هذا المعنى : « نحن من اشياع وجود الحكومة اما الفوضويون فمن اضدادها ! » وما هي الا جملة لاكتها ألسنة رأس الماليين حتى اصبحت مبتذلة ثقيلة على الاسماع فضلا عن خلوها بالمرة من قوة الدحض والاقناع. ومما لاريب فيه أن أى عامل ذى مسكة من التأمل والتفكير لا يرى فى مثل هذا القول التافه المبتذل ما يروي غليله ويزيل حيرته وينقذه من حجج الفوضويين . وهـذا مالاحظه انجيل بالطبع وما اراد ان يتقيه فى مجادلته خصومه فى الرأى فسلك مسلكا مغايرا بالمرة لمـا اعتـاد الاشتراكيون الديموقراطيون أن يسلكوه فى مناظراتهم : فذهب الى تقرير مبدأ لايختلف فيه اشتراكيان . وهو وجوب اختفاء الحكومة باعتباره نتيجة للثورة الاشتراكيه . ثم انه

تمرج من المبدأ المجمع عليه من كافة الاحزاب الاشتراكية على اختلاف نزعاتها الى عرض مسألة الثورة نفسها في مقام البحث والايضاح متصديا لها بصراحة تامة ، وهذه المسألة هي التي لا يريد الاشتراكيون الديموقراطيون الانتهازيون أن يخوضوا عبابها تاركين البحث فيها برمتها للفوضويين . فاراد انجيل بطرح هذه المسألة فوق بساط أن يقبض على الثور من روقيه اذ يقول : أفلم يكن من الواجب على المشاعية أن تستفيد بقدر ما تستطيع من سطوة الثورة ونفوذها الحكومي أي من صولة الهيأة العاملة المسلحة المنظمة في شكل طبقة حاكمة ؟

أن الاشتراكية الديموقراطية وهي الاغلبية ظلت دائماً تعتزل الخوض في مسألة المهمة الجوهرية التي يجب أن تقوم بها هيأة العمال في الثورة جانحة عند هذه النقطة الى الاستخفاف المنوب بالرياء تارة والى التغرير بهذه الجملة الحمقاء السفسطائية وهي قولها « وحينئذ نرى ما سيكون ! » وعلى هذا يرى الفوضويون أنفسهم محقين في اتهام الاشتراكيين الديموقراطيين باخلالهم بأهم واجب عليهم نحو العمال وهو تشريبهم بالتعاليم الثورية . اما انجيل فقد استفاد من تجربة العمال الاخيرة ما أتاح له أن يدرس درساً عميقا ما يجب على هيأة العمال اتيانه تجاه المصارف المالية وازاء الحكومة وكيف يتهيأ لها هذا العمل .

- ٣١ -

رسالة موجهة الى بيبل

أن من اهم ، أن لم يكن بالفعل اهم ، ماخطه قلما ماركس وانجيل من الا يات البينات فى كتبهما بشأن الحكومة الجملة التالية المقتطفة من رسالة حررها انجيل ووجه بها الى بيبل مابين ١٨ و٢٣ مارس سنة ١٨٧٥ . ونحن نبدى هنا ملاحظة خاصة لا ارتباط لها بالموضوع وهى أن هذه الرسالة ظهرت فى عالم المطبوعات لاول مرة اذا لم تخنا ذاكرتنا فى المجلد الثانى من ذكريات بيبل (ذكريات حياتى) الذى تم طبعه وانتشاره فى عام ١٩١١ أي بعد انقضاء ستة وثلاثين حولا على عهد تدبيجها وارسالها .

والباعث لانجيل على كتابته هذه الرسالة هو الرغبة فى نقد مشروع برنامج جوتا الذى انتقده كذلك ماركس فى كتابه الشهير الذى بعث به الى و . براك ، وفى خلال هذه النقد عطف انجيل بنوع خاص من قبيل الاستطراد الى مسألة الحكومة .

قال انجيل فى رسالته مخاطباً بيبل :

« أن حكومة العامة الحرة تحولت الى حكومة حرة . وحسب المعنى الاجرومي المستخلص من هذه الكلمات يمكن التعبير عن

الحكومة الحرة بانها حكومة حرة ازاء كل موطنيها أي انها حكومة ذات صبغة استبدادية . ومن الاوفق اطراح كل هذه الثرثرة الدائرة حول الحكومة وعلى الخصوص منذ عهد المشاعية التي لم تكن اذ ذاك قد صارت حكومة حسب مايتضمنه المعنى الخاص بهذه الكلمة . لقد قذف الفوضويون فى وجوهنا بهذا الاصلاح « حكومة العامة » على الرغم من أن ماركس فى كتابه الذى وضعه لمناقضة برودون ثم فى المنشور المشاعى قال بوضوح تام أن الحكومة تنحل وتختفى من تلقاء نفسها بوجود الاسلوب الاشتراكي . وبما أن الحكومة ليست سوى نظام انتقالى يجب استخدامه فى الكفاح الثورى لسحق قوة خصوم الثورة فالتكلم عن حكومة عامية حرة يعتبر من قبيل الكلام الذى لا معنى له مطلقا : اذ طالما هيأة العمال فى حاجة الى الحكومة فهى تكون فى حاجة اليها لا لفائدة الحرية بل لاجل سحق خصومها . وأما حينما يسمح الوقت بالتكلم فى صدد الحرية فهنالك تنا كف الحكومة عن التواجد بصفتها المعهودة . ولذا فاننا نقترح محو لفظة الحكومة واستبدالها بكلمة جيماينفازن الجليلة القديمة وهي « المشاعية »

ويجب أن نلفت الافكار الى أن هذه الرسالة التي بحثت في موضوع برنامج الحزب الذي صار انتقاده في رسالة حررها ماركس

بعد بضعة أسابيع فقط من تحرير رسالة انجيل (برجع تاريخ رسالة ماركس الى ٥ مايو سنة ١٨٧٥) والى أن انجيل كان ملازماً ماركس اذ ذاك أثناء اقامته في لوندره. والخلاصة من هذه الملاحظة كلها ان انجيل بقوله « اننا » فى الجملة الاخيرة انما اراد بلا شك ان يعبر عن رأيه ورأى ماركس في الاقتراح المعروض على رئيس حزب العمال الالماني بقصد اطراح لفظة الحكومة من البرنامج والاستعاضة عنها بكلمة « المشاعية »

وما أعظم ما تعلو أصوات زعماء « الماركسية » الحديثة بالويل والثبور على الفوضوية اذا ما اقترح عليهم مثل هذا التعديل في برنامج الحزب ، وذلك لان مذهبهم المبتدع قد مزج بعصير الانتهازية اللذيذ !

فليرفعوا عقائرهم كيفما شاءوا ازاء هذا الاقتراح ، وليطمئنوا بما ستوليهم رأس المالية من ثنائها الجم وجزائها الجزيل .

وأما من جهتنا فاننا لن نأبه بصياحهم بل سنستمر على طلاب ضالتنا المنشودة . وكلما بصرنا ببرنامج حزبنا وجب علينا حتما أن نعود الى تذكر نصيحة انجيل وماركس لنعيد الى ذاكرتنا الحقيقة الناصعة ولنبعث من ضريحة المذهب الماركسي الحقيقي ولنمحصه وننقيه من كل الشوائب التي ألمت به لنتمكن من توجيه الطبقة

العاملة في صراعها لاجل تحررها الى أوفق وجهة وأوضح سبيل .
وقلما يحتمل وجود خصوم لنصيحة انجيل وماركس بين البولشفيين وفي اعتقادنا انه لاتوجد سوى صعوبة واحدة وهي عدم وجود معجم للالفاظ المصطلح عليها في الاشتراكية . ففي اللغة الالمانية توجد كلمتان تؤديان معنى «المشاعية» وقد تخير انجيل منهما اللفظ الذي لا يقتصر على المدلول الخاص وهو « العمومية » بل يشتمل على أضفى المعاني أي الذي يتناول المجموع ويتضمن اسلوب التعاليم المشاعية. أما اللسان الروسي فلا يشتمل على مثل هذه الكلمة بمدلولها الاعم ولهذا فلربما قضت الضرورة بالالتجاء الى استخدام الكلمة الفرنسوية وهي « الكومين » على الرغم من ابتعاد مدلولها الحقيقي في أغلب الاحيان عن مدارك العمال الذين لايعرفون من الفرنسوية شيئا .

« ان المشاعية لم تصر على الاطلاق حكومة بالمعنى الذي تشتمل عليه هذه الكلمة » هذا تأكيد انجيل الجوهري من الوجهة النظرية . فبعد الايضاح الضافي الذي سبق بسطه فيما تقدم من قبل أصبح هذا التأكيد معقولا بلا نزاع . فالمشاعية لم تعد حكومة من وقت ان استوجبت على نفسها الضغط لاعلى أغلبية الاهالي بل على أقلية منهم (وهي فئة المستغلين) ؛ لقد حطمت اداة الحكومة المالية ولم يكن عملها هذا بقوة خاصة للضغط بل

الاهالي أنفسهم هم الذين شمروا عن سواعدهم وانبروا الى خصومهم في الميدان . فكل هذا العمل لا ينطبق مطلقا على مدلول الحكومة بمعنى لفظها المعروف . ولو تأيدت المتاعية في عملها واستتب امرها لاختفت منها كل ظواهر الحكومة من تلقاء نفسها ، لانها لا تبقى لها حاجة بعد استتباب الامر الى ابطال انظمتها لان هذه النظامات كانت تنكف عن العمل حينما لا تجدامامها ما تعمله .

« غير أن الفوضويين دائبون على أن يقذفوا فى أوجهنا بهذه الجملة « الحكومة العامية »

وانما يريد انجيل بهذا القول الاخير باكونين وحملاته على الاشتراكيين الديموقراطيين الالمانيين . على ان انجيل يعترف بصواب هذه الحملات فيما يختص منها بالحكومة العامية التي لا معنى لها والتي هي في معزل عن الاشتراكية وينبغي القضاء عليها بالابطال كما ينبغي القضاء على « الحكومة العامية الحرة »

ويبذل انجيل مجهوده فى تحويل مجادلات الاشتراكيين الديموقراطيين الالمانيين مع الفوضويين في مجرى حسن ، وفى جعل مقاومتهم منتظمة من جهة التمسك بالمبادىء ، وفى انقاذهم من أوهام الانتهازيين الفاسدة وآرائهم الضالة فى الحكومة . غير ان كتاب انجيل الى ببيل ظل واأسفاه ستا وثلاثين سنة ملقى فى

غيابة الصندوق ! ومع ذلك فاننا سنرى فيما يلي ان كاوتسكي ظل ينشر فى موضوع الحكومة نفس الآراء التي كافت الباعث الاهم لانجيل على إرسال كتابه السالف ذكره الى بيبل لتنقيح البرنامج الاشتراكي منها واقصاء أفكار الاشتراكيين عنها .

واجاب بيبيل على كتاب انجيل برسالة تاريخها ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٥ ذكر فيها أنه على اتفاق تام معه من جهة البرنامج وأنه وجه لومه الى ليبيكنخت على ميوله المتجهة الى التراضي مع رأس الماليين. على إننا لو تناولنا كتاب بيبيل الذى عنوانه : مقاصدنا ، لوجدناه حافلا بآراء عن الحكومة فى منتهى الشطط والضلال اذ يقول : « أن الحكومة يجب أن تتحول من حكومة قائمة على حكم طبقة مخصوصة الى حكومة عامية » .

وهذا هو مانشر فى الطبعة التاسعة من كتاب بيبيل المذكور سنة ١٨٨٦ . فليس من المستغرب بعد هذا اذا ماصمم الاشتراكيون الديموقراطيون الالمانيون على الارتكان على اقوال الانتهازيين وأدلتهم في هذا الصدد بشأن الحكومة ولا سيما عند ما يظل شراح اقوال انجيل نائمين تحت ظلال الاهمال والتراخى ، وعندما لاتسمح شئون الحياة العادية ومقتضياتها بتلقين الاشتراكيين الديموقراطيين مبادىء الثورة وتعاليمها العملية .

— ٤ —

نقد مشروع برنامج ايرفورت

أن انتقاد مشروع برنامج ايرفورت الذى وجه به انجيل الى كاوتسكي فى ٢٩ يونية ١٨٩١ ونشر بعد عشر سنوات أي فى عام ١٩٠١ فى جريدة الينوزيت لايمكن أن يظل مهملا فى تحليل المذهب الماركسي من جهة مايختص منه بالحكومة لان محوره يدور على انتقاد آراء الانتهازيين والاشتراكيين الديموقراطيين بخصوص مسألة تنظيم الحكومة

ولنلاحظ في اثناء استعراضنا اقوال انجيل أنه قد أبدى أيضا في المسائل الاقتصادية السياسية بيانا في منتهى الاحكام والفائدة ، وهذا البيان يظهر مقدار تتبعة التطورات رأس المالية الحديثة وكيف انه حزر الى مدى بعيد كل المسائل الاقتصادية المتمشية فى طريق التدرج فى غضون عصرنا الحالي الاستعماري وما ستؤدي اليه من التوسع فى الاستعمار . واليك ما أورده من البيان فى صدد الجملة الآتية : « فقد القاعدة » التي وردت فى مشروع البرنامج لوصف رأس المالية فقد كتب ما يلي :

« لو أننا اتخذنا لنا شكل شركات مساهمة من انواع شركات

الاحتكار التى تشرف على فروع بأسرها من الصناعة وتحتكرها فاننا نرى الانتاج الخاص قد بطل بل نرى قاعدة الانتاج نفسها قد فقدت»

فنحن امامنا الآن الوصف الجوهري لرأس المالية الحديثة من الوجهة النظريه أي المبدأ الاستعماري الذي تتحول بموجبه رأس المالية الى رأس مالية محتكرة . وهذه نقطة يجب الالتفات اليها للحذر من الوقوع في الشطط الذي يجنح اليه الاصلاحيون الماليون بذهابهم الى أن رأس المالية الاحتكارية الخاصة أي الحكومة ليست هي رأس المالية العادية ، وقد استطاعت أن تتسمى « بالاشتراكية الحكومية » ومن المؤكد أن المحتكرين لم ينتهجوا طريقة واحدة تسير على خط مستقيم ولا يمكنهم أن ينتهجوها في المستقبل . ولو فرض وتمكنوا من ايجاد قاعدة منظمة يتبعونها في الاشياء التي يحتكرونها سواء أكانت هذه الاشياء المحتكرة وطنية أو دولية فانهم يكونون قد أوجدوا حقيقة مرحلة جديدة في الاحتكار رأس المالى ولكننا على كل حل لا نكون قد خرجنا عن دائرة الوضوح لحكم رأس المال

على ان صلة النسبة أو القرابة أو الرابطة التي تربط ما بين رأس المالية والاشتراكية يجب أن تتراءى لممثلي هيئة العمال كدليل

مؤيد لقرب وسهولة واحتمال نشوب الثورة الاشتراكية بل وضرورة نشوبها في الحال وليست كدليل مناقض يدعو الى التزام خطة الحيدة ازاء أولئك الذين يجحدون، مثل طلاب الاصلاح، وجوب نشوب الثورة ويصورون رأس المالية في صورة جذابة آخذة بمجامع الالباب . ولكن لندع هذه المسألة الاقتصادية ولنعد الى مسألة الحكومة . فان انجيل يبسط امامنا ثلاثة بيانات في منتهى الاهمية فأول هذه البيانات يختص بالجمهورية وثانيها يتعلق بارتباط المسألة الوطنية بمسألة تنظيم الحكومة والثالث مختص بالادارة المحلية

فأما مايختص بالجمهورية فقد جعلها انجيل النقطة المركزية من جهة الخطارة فى انتقاده على مشروع برنامج ايرفورت . واذا ماتذكرنا أهمية برنامج ايرفورت لدى سائر الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية الدولية وما أحرزه من المكانة فى المؤتمر الاشتراكي الدولي الثاني الذي جعله النموذج الاساسي له في أعماله وقراراته فمن الممكن القول بغير مغالاة ان انجيل ينتقد في هذا المقام انتهازيي الاشتراكية الدولية الثانيه بأجمعهم .

وهذا ما كتبه انجيل فى هذا الصدد :

« ان المطالب السياسية التي ينشدها المشروع مصابة بنقص فادح . فهى لاتضمن بالتأكيد مايجب أن يقال وأن يطلب »

وسيظهر انجيل فيما بعد أن الدستور الالماني عبارة عن نسخة من الدستور الرجعي القديم الذي صار وصفه فى سنة ١٨٥٠ وان الرايخستاج ليس سوى « ورقة من كرمة الحكم المطلق » كما عبر عنها بهذا النص ويلهيلم ليبكينخت وان الرغبة فى تحقيق جعل ملكية كل ادوات العمل مشاعاً هى عمل لامعني له مادام قوامه ذلك الدستور الذى يتضمن وجود الحكومات الصغيره واتحاد الحكومات الصغيره الالمانية

ثم قال انجيل الذى كان يعلم حق العلم بأنه لايمكن ايراد لفظة الجمهورية فى المانيا ضمن نص البرنامج الخطر مثل هذا العمل من الوجهة القانونية ، وان كان فى الحقيقة ليس ممن يستسلمون الى مثل هذا المنع بالسهولة التى يستسلم اليها كل الالمانيين فى المانيا:

« من الصعب أن نخوض فى عباب هذا الموضوع . الا أنه على كل حال وكيفما كان مبلغ الصعوبة أو الخطر لابد من الفصل فى الامر بوجه قاطع . والهياج الذي يظهره الانتهازيون الان على صفحات قسم عظيم من الصحافة الاشتراكية الديموقراطية يظهر مقدار الضرورة التي يستدعيها الفصل فى هذه المسألة . وقد أدى الخوف من تنفيذ القانون الموضوع ضد الاشتراكية والتأثر من بعض التصريحات التي حدثت تحت نفوذ ذلك القانون ولم يحن

وقت تنفيذها فيها الى الرغبة فى الوقت الحاضر فى أن يكتفى الحزب بالنظام الشرعى المتبع الآن فى المانيا باعتباره محققا لجميع المطالب الاشتراكية بطريقة سلمية »

على أن مسألة تخوف الاشتراكيين الديموقراطيين الالمانيين من تحريك ذلك القانون الاستثنائي وعملهم من جراء هذا التخوف بكل حذر ومسالمة اعتبرها انجيل جوهرية وفى مقدمة الموضوع الذى خاض عبابه غير عابىء بما يرمى اليه الانتهازيون من المقاصد فصرح بانه نظراً لفقد الجمهورية والحرية من المانيا أصبح تحقيق الاحلام السلمية مستحيلا . ولم يقبل انجيل أن يقف مكتوف اليدين ازاء هذه الحالة . فصرح بأنه من الممكن فى البلاد التي توجد فيها جمهوريات أو حرية واسعة النطاق يمكن توهم (توهم فقط) التوصل إلى بلوغ الامانى الاشتراكية بطريقة سلمية أما فى المانيا فمن رأيه :

« . . . أما فى المانيا حيث الحكومة تكاد تكون في أوج عزتها وقوتها وحيث يتجرد الرايخستاج وسائر الانظمة التمثيلية الاخرى من كل سلطة حقيقية فأن الجهر بشيء من هذا القبيل وعلى الخصوص بغير حاجة ماسة الى مثل هذه المجاهرة فأن مثل هذا العمل يؤدي الى انعطاف ورقة الكرم نحو أرومتها وهي

الحكم المطلق لتتخذ منه عطاء لها يحجبها في مستظلها عن أعين الشاخصين اليها . »

وفي الواقع أن اغلبية الزعماء الرسميين للحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني هي التي تجعل نفسها سترا للحكم المطلق في المانيا بتركها تعاليم انجيل راقدة في مختبأ الاهمل

ثم كتب انجيل مايلي :

« ان مثل هذه السياسة لايمكن أن تقود الحزب في آخر الامر الا الى التخبط في طريق الخطأ والضلال . فهو يقدر المسائل السياسية العامة ذات الصبغة الاضطهادية فيعمل بهذه الطريقة على اخفاء المسائل الجوهرية المهمة التي تتطلب الفصل السريع والتي لابد لها من أن تعرض من تلقاء نفسها في ميدان الظهور عند أول حادث جسيم أو عند أول أزمة سياسية . فما الذي ينجم عن كل ذلك الا أن يصير الحزب في الفرصة السانحة والساعة الحاسمة عاجزا وليست له آراء صحيحة ومبادىء ثابتة ووحدة تربط ما بين مسائله المتعددة التي تقتضي الفصل فيها بحد قاطع في حين انه لايمكن البت في هذه المسائل لانها غير معلومة لدى الجمهور الذي لاعهد له بالبحث فيها من قبل . . .

« ان تناسي هذه الامور الجوهرية لاجل مصالح عرضية

والاستمرار على متابعة النجاح المحرز في الوقت الحاضر والذي يتوالى لاجله الجهاد بدون نظر الى العواقب وتضحية الحركة المستقبلة لاجل شأن لا أهمية له صار الحصول عليه في هذا الوقت كل هذا ناجم عن أسباب « شريفة » ، وماهذا كله الا مما يصح اعتباره من التصرفات الانتهازية . وما الانتهازية « الشريفة » الا خطر يهدد الاشتراكية من أفظع الاخطار الجمة التي تهددها

« ومما لاريب فيه ان حزبنا والطبقة العاملة لا يتيسر لهما ادراك السلطة والحكم الا اذا تشكلا بشكل سياسى كالجمهورية الديمقراطية مثلا . بل هذه الجمهورية هي الشكل الخاص بالسلطة المطلقة التي تحصل عليها هيئة العمال كما اظهرت ذلك الثورة الفرنسوية الكبرى »

ان انجيل لم يزد هنا على ان أبرز الفكرة الاساسية المنبثة فى تفاريق كتب ماركس مجسمة في مكان واحد وهي ان الجمهورية الديمقراطية هي المرحلة التي توصل هيئة العمال الى الحكم المطلق . وفي الحقيقة أن هذه الجمهورية لا يمكنها أن تنهى أجل سلطة رأس المال ولا تزيل استعباد الجماهير ولا تقضى على تصارع الطبقات ، ولكنها تجعل هذه المصارعة ذات قوة وانتشار وتمنحها عضدا تستطيع بواسطته اذا أزفت الساعة الموافقة لتحقيق المطالب الاشتراكية الصحيحة وحماية مصالح الجمهور ان تقود الجماهير فى ساحة الصراع

الاخيرلتخرج منه متوجة بأكليل الظفر . الا أن كل هذه التعاليم الماركسية قد تناستها الاحزاب الاشتراكية في مؤتمرها الدولي الثاني ولم تشر اليها حتى ولو من طرف خفي وكذلك فعل المنشفيون في غصون الاشهر الستة الاولى من الثورة الروسية التي شبت سنة ١٩١٧

وقد كتب انجيل في صدد مسألة الجنسيات والجمهورية الاتحادية ما يلي :

« ما الذي سنستعيض به عن المانيا الحالية (بدستورها الملكي الرجعي وتقسيمها الذي لا يعتبر أقل رجعي ، تقسيمها الى عدة حكومات صغيرة ، ذلك التقسيم الذي يديم خواص البروسية بدلا من اذابتها في المجموع الالماني) ؟ من رأيي أن ليس لهيئة العمال من مجال للتخير اذ ليس امامها سوى شكل واحد ترتضي به وهو الجمهورية الوحيدة التي لا تقبل التجزؤ . أما الجمهورية المتحدة التي تتطلع اليها البلاد الالمانية لتكون بها على نسق جمهورية الولايات المتحدة الامريكيه فانها لا يمكن الا أن تكون عقبة كأداء في الشرق

ان مثل هـذه الجمهورية قد تصير ناجحة ومفيدة في انجلترا حيث يقيم أربعة شعوب فى جزيرتين وحيث توجد ثلاثة أساليب تشريعية تعمل كلها فى آن واحد مع وجود البرلمان الاتحادى . واذا ما انصرفنا عن فرض نجاح هذا الشكل الجمهوري في انجلترا

فاننا نراه قد لبث مدة طويلة عقبة كأداء فى سويسرا الصغيرة التى اذا وجدت حاجتها شديدة الى الجمهورية المتحدة فما ذلك الا لانها بحكم الضرورة قد اعتبرت عضوا ايجابياً فى النظام السياسى الاوروبى . أما بالنسبه لألمانيا فأن الطريقة الاتحادية التى على النمط السويسرى لايمكن الا ان تكون رجوعاً عظيما الى الخلف وذلك لأن الحكومة الاتحادية لها أمران تمتاز بهما اذا كانت تامة الاتحاد أحدهما أن تكون كل حكومة تمثل جزءاً من الحكومة الاتحادية الكبرى يكون لها تشريع مدني وجنائي خاص وطريقة سنها قوانينها خاصة بها أيضاً ، وفضلا عن ذلك فانه يوجد بجانب البرلمان الوطنى مجلس ممثلين يلتئم فيه مندوبو الحكومات المتحدة وهؤلاء المندوبون منتخبون من كل ناحية صغيرة كانت أو كبيرة اذ لابد أن يكون لها حق فى التمثل فى ذلك المجلس . وما الحكومة الاتحادية فى المانيا الا واسطة الانتقال الى حكومة ممتزجة العناصر تمام الامتزاج والثررة التي هبطت من عل فى المدة الواقعة ما بين عامي ١٨٦٦ و ١٨٧٠ لا ينبغي أن تمحى بحركة تراجع الى الخلف بل يجب اتمامها بحركة من الجانب السفلي »

ان انجيل لم يقتصر على عدم الاهتمام بمسألة شكل الحكومة بل لقد تجاوز هذه المسألة الى الاجتهاد بدرجة فوق العاده في تحليل

أشكال التطورات ليصف وصفا محكما بمقتضى الخواص التاريخية حالة كل مرحلة بحسب ماتدل عليه كل طريقه من طرق هذه التطورات .

ان انجيل وماركس يشتركان في الدفاع من وجهة نظر هيئة العمال وثورة الهيئة العاملة عن المركزية الديموقراطية وعن الجمهورية الوحيدة التي لاتقبل التجزؤ والاتحاد . والباعث لانجيل على تمسكه بهذا المبدأ انه يرى في الجمهوريه الاتحاديه أحد أمرين ، إما أن تكون عامل شذوذ معرقل للتقدم والرقي ، وإما أن تكون واسطة انتقال ما بين الملكية والجمهورية المركزية وبهذه الطريقه تعتبر عامل رقي نسبي الى حد محدود بالنسبة لكل من العناصر المتألفة منها هذه الجمهوريه

ومع اشتداد كل من انجيل وماركس في نقد فكرة الحكومات الصغيرة الرجعية بلا رحمة ومع نهوضها معا في وجه الميول التي تحدد المسألة الوطنية والجنسية التى طالما اتخذت وسيلة يرتكز عليها الحكم الرجعى فأنهما لم يحاولا أن يجتنبا مسألة الوطنية العنصريةوهي الهفوة التى طالما ارتكبها الماركسيون الهولنديون أو البولونيون على الرغم من أن نقطة ابتدائهم جميعا في مكافحة الوطنية ذات النطاق الضيق والانانية المالية في حكوماتهم الصغيرة واحدة و في منتهى الوجاهة وذات صبغة شرعية لاغبار عليها :

بل في انجلترا نفسها حيث تساعد مقتضيات الأحوال الجغرافية وجامعة اللغة ووحدة التاريخ المتسلسل الذى مضت عليه القرون العديدة كما يظهر على وجود العنصرية الوطنية في الايالات الانجليزية يرى انجيل أيضا ان مسألة العنصريات الوطنية لا يمكن تجاوزها وأن ايجاد جمهورية اتحادية هنالك يعتبر من وسائل الترقي في سبيل الامتزاج المشاعي التام فقط

واذا كان انجيل قد توسع في شرح هذا المبدأ وتثبيته في الاذهان فمما لاريب فيه أنه كان بعيدا بالمرة عن فكرة التخلي عن انتقاد عيوب الجمهورية الاتحادية كما انه بعيد عن نشر الدعوة والعمل بطريقة ناجعة لاجل ترويج فكرة الجمهورية الامتزاجية المركزية الديموقراطية

وانما لا يفهم انجيل هذه المركزية الديموقراطية فى دائرة المعنى الديواني المعتاد بما فيها من السخافات رأس المالية والاوهام المضطربة التي تتشبع بها رؤس الطبقة الوسطي أو الخيالات التي تحلق في مخيلات فوضويي هذه الطبقة

ان المركزية التي يرمي اليها انجيل لا تمنع البتة من ايجاد حكم إداري محلي يسمح بأبطال النظام الديوانى برمته وكل أوامر تصدر من الأعلى على الطريقة العتيقة على شرط أن تكون القرى

والنواحي راغبة رغبة صادقة شديدة فى توحيد الحكومه .

ثم كتب انجيل مضفيا شرح البرنامج الماركسي فيما يختص بالحكومه :

« وهكذا يكون المطلوب ايجاد جمهورية فردة ولكن لافي دائرة المعنى المندمجة فيها الجمهورية الفرنسويه الحالية التي لايمكن اعتبارها فى جوهرها شيئا آخر غير امبراطورية سنة ١٧٩٩ بدون امبرطور على رأسها . ففي المدة الواقعة مابين عامى ١٧٩٢ و ١٧٩٩ كانت كل مقاطعة فرنسوية وكل ناحية هنالك تتمتع بحكمها الاداري التام على الطريقة الامريكية وهذا النظام هو الذي يجب أن يكون لدينا نحن الآخرين . أما كيف ينبغي ترتيب ذلك الحكم الاداري المحلي وكيف يمكن تجاوز الطريقة الديوانية فان أمريكا ومن خلفها الجمهورية الفرنسوية الاولى وتجيء بعدهما في الوقت الحاضر كندا واستراليا وبعض المستعمرات الانجليزية الاخرى هي التي ستقفنا عليه . فهذا الحكم الاداري الذي تتمتع به المقاطعات والولايات كائنا ما كان نوعه هو نظام أوسع حرية من أي نظام آخر . فمثلا الاتحاد السويسري تتمتع فيه كل دائرة خاصة بادارة ذات استقلال تام عن الحكومة الاتحادية الكبرى فى مجموعها ولكنها مستقلة أيضا عما فوقها درجة وعما دونها درجة

« وبلغ من استقلال المقاطعات المتحدة فى سويسرا ان حكوماتها المحلية هى التى تعين رؤساء البوليس فى النواحى وموظفى الادارة ، وهذا مالا يوجد له مثيل فى البلاد الناطقة باللسان الانجليزى . وان هذا النموذج لهو الذى سيجعلنا فى المستقبل نحن البروسيين نتقى طريقة انتداب كل رجال البوليس ورؤسائهم وسائر الحكام وبجملة واحدة جميع الموظفين بمعرفة المراجع العليا وهى الطريقة العقيمة المتبعة فى المانيا حتى الآن »

وعلى هذا فان انجيل يقترح أن يكون وضع المادة المختصة بالحكومة الذاتية فى البرنامج على النسق الآتى :

« أتم حكم ادارى فى المقاطعة أو الولايات (سواء كانت ولاية أو أياله) وفى المشيخة بانتداب الموظفين بطريقة الانتخاب العام مع إبطال كل السلطات المحليه وسلطات الولايات والمقاطعات المقررة من قبل الحكومة العامة »

لقد سبق ان أظهرت فى مقال نشرته جريدة البرافدا التي عطلتها حكومة كرينسكي والوزراء الآخرين الملقبين أنفسهم « اشتراكيين » فى عددها رقم ٦٨ الصادر في مايو عام ١٩١٧ كيف ان اولئك الذين يزعمون انهم ممثلونا الاشتراكيون وانهم ذوو صبغة ديموقراطية ذات نزعة ثورية يتفلتون بضعة تس من

المبدأ الديموقراطي عنـدما تعرض لهم هـذه المسألة وسواها من المسائل الاخرى الجوهريه . ومن الواضح ان هؤلاء الاشخاص الذين تجمعهم بطائفة الاعيان وأرباب رؤوس الاموال رابطة المصلحة الشخصية يتعامون ويتصاممون عمداً عن أمثال هـذه الايضاحات

ومن الأمور الاساسية التي يجب التنبيه اليها ان انجيل يكذب بالادلة المحسوسة التي بين يديه وبالامثلة الدقيقة المحكمة الوهم المتجاوز حد العقل المنتشر بنوع أخص ما بين ديمقراطي الطبقة الوسطى وهو أن الجمهورية الاتحادية أعظم حرية من الجمهورية المركزية وان هذا لخطأ محض وضلال مبين فان الشواهـد التي أوردها انجيل بخصوص الجمهورية المركزية الفرنسوية التي ظلت ناهضة من عام ١٧٩٢ الى ١٧٩٩ والجمهورية الاتحادية السويسرية لمن أقوى الادلة المعتمد عليها في هذا الصدد . وفي الواقع ان الجمهورية الديموقراطية المركزية كانت أوسع حرية من الجمهورية الاتحادية ويمكن القول بتعبير أوضح : ان أوسع حرية منحت للجهات المختلفة في أية جمهورية عرفها التاريخ حتى الآن هي الحرية التي عممتها الجمهورية المركزية لا الجمهورية الاتحادية. ولا يزال الاهتمام قليلا فى برنامج حزبنا بهذه المسالة كما انه قليل على وجه العموم بكل مسالة تختص بالجمهورية الاتحادية أو الجمهورية المركزية أو الحكم الاداري المحلي

— ٥ —

(مقدمة ١٩١٨ لكتاب الحرب الاهلية)

﴿ تأليف ماركس ﴾

سرد انجيل ملخصا جذابا للقلوب عما القته المشاعية بأعمالها من الدروس على الاشتراكيين المعاصرين في المقدمة التي وضعها للطبعة الثالثة من كتاب الحرب الاهلية الذى الفه ماركس وتاريخ هذه المقدمة ١٨ مارس ١٨٩١ وقد نشرت مجلة النيوزايت هذه المقدمة في حينها وقد تخللتها استنتاجات هامة عن خطتنا تجاه الحكومه . وهذ الخلاصة الحافلة بالتجربة الكاملة التي حصل عليها انجيل فى نحو العشرين سنة التي توالت من قيام المشاعية الى وقت تحريرهذه المقدمة والتي انما دبجها يراعه ضد ذلك الاعتقادالسائد على العقول بشأن الحكومة وقد اصابت حظا كبيرا من الانتشار في المانيا يمكن اعتبارها بحق آخر كلمة فاهت بها الماركسية فى هذا الصدد .

لقد لاحظ انجيل أن العمال كانو مسلحين فى آخر كل ثورة حدثت فى فرنسا « فكان اكبرهم للاعيان الذين يتولون ازمة الحكومة عقب كل ثورة أن يعمدوا الى تجريد العمال من اسلحتهم

قبل كل عمل آخر ، وعلى هذا فقد صار من المعتاد أن تنتهي كل ثورة بنشوب معركة حادة تنتهى بهزيمة العمال وتجريدهم من السلاح »

وهذه الخلاصة القائمة على اساس التجربة محكمة بقدر ماهي موجزة . وموضوع المسألة — بين المواضيع الاخرى المشتملة عليها مسألة الحكومة (هل للطبقة المستعبدة أن تحمل السلاح ؟) — قد صار استخلاصه بطريقة باهرة جداً . وهذه بالتأكيد هى النقطة التي يتجاوزها بمنتهى الصمت الجهابذة المتأثرون بالنفوذ المالى والمتشبعة رؤسهم بسخافات فئة الاعيان وديموقراطيو الطبقة الوسطى .

وفى ثورة سنة ١٨١٧ تشرف المنشفى الروسي تسيريتللى الماركسي المذبذب (على طريقة التشرف الكافنياكي) بأن خان هذا السر المختص بثورات الاعيان . اذ دفعه طيشه إلى أن يقول فى خطبته التاريخية التي القاها فى ٩ يونيه أن فئة الاعيان صحت عزيمتها على تجريد العمال الموجودين فى بترغراد من السلاح وهى طريقة لم يحجم عن التصريح بأنه يحبذها لانها ضرورة تقتضيها الحالة الساسية .

أن الخطبة التاريخية التي القاها تسيريتللى فى ٩ يونيه ستكون لكل مؤرخ يبحث فى ثورة ١٩١٧ الروسية خير دليل على اجماع الاشتراكيين الثوريين والمنشفين تحت زعامة تسيريتيللي على قبول ذلك المبدأ المالى المناهض لطبقة العمال الثورية .

وقد ابدي انجيل في خلال كلامه ملاحظة اخرى مرتبطة بالمثل بمسألة الحكومة ومختصة بالديانة .

من المعلوم ان الاشتراكية الديموقراطية الالمانية كلما كان يدخل عليها تفكك يراد به تحويلها شيئا فشيئا الى الانتهازية كانت تسقط غالبا على مهل في ذلك التعبير الضال السفسطائي الذى يتضمن الجملة الشهيرة القائلة : « ان الدين أمر خاص » فهذه الجملة قد أولها الحزب الاشتراكي الثورى بانها ترمي الى أن المسألة الدينية هي امر خاص ! فلم يسع انجيل الا أن يقف ازاء هذ الخيانة التي ارتكبت ضد برنامج هيئة العمال الثورى ، ولم يكن انجيل الى عام ١٨٩١ يستطيع ان يلاحظ من علائم تمشي الانتهازية في صلب حزبه سوى ظلال ضئيلة وهذا السبب هو الذى جعله يلتزم خطة الحكمة في نهوضه ضد ذلك التاويل المختص بالدين

قال انجيل :

« بما ان الذين كانت تتألف منهم هيئة المشاعية الكبرى لم يكونوا الا من العمال مباشرة او ممثلين انتخبهم العمال بمحض أرادتهم فان قراراتها كانت تمتاز بانها متشبعة تماما بروح الهيئة العاملة وقد اصدرت اوامر باصلاحات رفض الجمهوريون الاعيان المصادقة عليها بمجرد احتقارهم الدنيء لصدور هذه الاوامر من الهية العاملة مع

انها كانت تتألف منها القاعدة الضرورية لسائر الاعمال الحرة التي ينبغي أن تقوم بها الطبقة العاملة . ومن هذا القبيل مثلا تنفيذ المبدأ القائل بان الدين من جهة علاقته بالحكومة يعتبر مسألة خاصة فقد رأت المشاعية حبا في مراعاة مصلحة العمال ان ترجيء كل مناقشة تختص بهذه المسالة وأن ترجع فيها فى ذلك الوقت الى التسامح العظيم الذي كان متبعا في هذا الصدد فى النظام الاشتراكي القديم »

ولقد تعمد انجيل ذكر ارتباط الدين بالحكومة مهاجما بهذه الطريقة وجها لوجه الانتهازية الالمانية التى كانت قد صرحت بان الدين مسألة خاصة بالنسبة لارتباطه بالحزب فاسقط بحملته هذه حزب الهيئة العاملة الثورى الى مستوى أخس الفئات المالية « وهى فئة العقيدة الحرة » المتهيأة لقبول حيدة الدين والتي مع ذلك يتجريحها حمله الحزب على الآراء الدينية قد خدرت أعصاب الشعب .

ان الذي سيسطر فى المستقبل تاريخ الاشتراكية الديموقراطية الالمانية ببحثه فى أسباب اخفاقها المخجل فى عام ١٩١٤ سيجد موادا مهمة عظيمة المقدار تختص بهذه المسألة منذ ان فتح بابها على مصراعيه — دكتور الحزب — كاوتسكي بتصريحاته المتلونة الى أن وضعت خطة الحزب المختصة (بحركة انفصال الكنيسة) فى

سنه ١٩١٣

ولنر الآن كيف يلخص انجيل بعد عشرين عاماً من عهد المشاعية الدروس التي القتها المشاعية على هيئة العمال المقاومه .

واليك هذه الدروس التي أحلها ماركس المحلة الاولى من العناية

« أن السلطة الضاغطة التي كانت تتقمص بها الحكومة المركزيه الغابرة التي أوجدها نابليون منذ عام ١٧٩٩ المشتملة على الجيش والبوليس السياسي والهيئة الديوانية والتي شرعت كل حكومة نهضت بعد ذلك العهد في الاحتفاظ بها باعتبارها الآلة المرغوب في بقائها باستخدامها ضد خصومها هي السلطة التي كان من الواجب اسقاطها في سائر ارجاء فرنسا كما تم اسقاطها في باريس

« ولقد كان من الواجب على المشاعية أن تعترف من أول الامر بأن الطبقة العاملة باتصالها بالسلطة لا يمكنها مطلقا أن تشترك في ادارة شئون البلاد مع اداة الحكومة القديمة، وان الهيئة العاملة يجب عليها لاجل احتفاظها بسلطة الحكم التي توصلت اليها حديثا أن تعمل من جهة على استئصال شأفة هذه الآلة الضاغطة العتيقة التي ظلت الى ذلك العهد مدارة ضدها خاصة ومن جهة اخرى أن نعلن في الحال أن كافة نوابها وموظفيها بغير استثناء قابلين للعزل في كل وقت »

ان انجيل قد أبدى ملاحظته فى هذا القول مرة اخرى بأن الحكومة تظل على جبلتها الاولى لافى الملكية الحرة فقط بل فى الجمهورية الديموقواطية ايضا أي أنها تلبث حافظة شكلها المعتاد الممتاز الجوهرى وهو التشكل الذي يحول مستخدميها واعضاءها « خدام الهيأة الاجتماعية » الى سادة الهيأة الاجتماعية

ثم قال انجيل :

« قد لجأت المشاعية الى استعمال طريقتين ناجحتين لتلافي هذا التطور الذي لم يتيسر اجتنابه فى كل الحكومات التي تتابعت الى هذا اليوم وهو التطور الذي تنقلب به الحكومة وأعضاؤها من حكومة خدام الهيأة الاجتماعية الى حكومة سادة الهيأة الاجتماعية وأولى هتين الطريقتين انها عينت فى كل الوظائف الادارية والقضائية ومعاهد التدريس اناسا منتخبين بطريقة التصويت العام، وفضلا عن ذلك انها فوضت الى الناجحين حق استدعاء منتخبيهم في كل وقت والطريقة الثانية انها كانت تدفع لسائر الموظفين من كبار الى صغار نفس الاجر الذي يتقاضاه جميع العمال الآخرين وكان أعظم أجر دفعته المشاعية ستة آلاف فرنك . (هنا ذكر لينين فى حاشية الطبقة الروسية التي ظهرت سنة ١٨١٨ أى عند ما أحدث الانقلاب الاخير وأصبح مشرفا على الشئون الروسية ان هذه

المبلغ يعادل بالقيمة الاسمية نحو ٢٤٠٠ روبل أي ٦٠٠ روبل بسعر القطع الحاضر . وقد أخطأ بعض البولشفيين خطأ لا يغتفر باقتراحهم مثلا في المجالس البلدية أن تكون قيمة المرتبات ٩٠٠٠ روبل في حين انه قد تقر أن ٦٠٠٠ روبل مرتب كاف في عموم الروسيا)

« وبهذه الطريقة نهضت عقبة كأداء امام التراكض الى الوظائف والطمع في مستقبلها حتى لو صار العدول عن اشتراط الحصول على اوامر التفويض التي تعطى لنواب الانظمة التمثيلية وهو الشرط الذى اوجدته المشاعية زيادة في التأكد والوثوق »

وهنا يلم انجيل بنقطة مهمة حيث تتحول الديموقراطية المرنة من جهة الى اشتراكية ومن جهة أخرى تظل الديموقراطية مضادة للاشتراكية . وفي الواقع انه اذا اريد افناء الحكومة فمن الضرورى تحويل وظائف الحكومة الى عملي مراقبة وكتابة يكونان من البساطة في الدرجة التي تجعل تأديتهما هينة على السواد الاعظم من الاهالى ثم تجعلها بالتدريج سهله على الجميع . على انه اذا كان لا بد من استئصال مجال الرقى في الوظائف بتاتا فمن الواجب منع الوظائف الفخرية التي يتخذها بعض الطامعين سلما يتوصلون به الى الاعمال الكبيرة في المصارف المالية او في الشركات المساهمة كما يحدث ذلك كثيرا في البلاد المغمورة برأس المالية حتى في اوسعها حرية .

وقداحتاط انجيل من السقوط فى الخطا الذى سقط فيه بعض الماركسيين من جهة حق الامم فى التعيين من تلقاء نفسها : اذ قالوا ان هذا الحق غير قابل للتنفيذ فى عهد رأس المالية ، وفى عهد الاستراكية يصبح لغوا . ان مثل هذا القول ربما كان قريبا الى التصور لحسن ترتيبه الا انه محض وهم وشطط اذ يمكن تطبيقه على اى نظام ديمقراطى كيفما كان نوعه حتي على طريقة مرتب الموظفين البسيط ، لان وجود ديمقراطية مرنة الى النهاية مستحيل فى عهد رأس المالية وفى عهد الاشتراكية يختفى كل اثر للديمقراطية .

ان توسيع الديمقراطية الى النهاية والبحث فى اشكال هـذا التوسيع وابرازها الى حيز العمل الى غير ذلك كل مجموع هـذه الاعمال هو أحد المسائل الجوهرية الحادث لاجلها الصراع الاشتراكي الثوري .

لئن أريد الاخذ بطرف من الديمقراطية فانها لن تؤدي الى الاشتراكية ولكنها فى الحياة العملية ممتنعة التجزؤ ولا يمكن الا التمسك بها جملة فتحدث حينئذ تأثيرها فى الاقتصاد السياسي الذي تسرع بأحداث تغيير فيه مع تأثرها هي نفسها بالرقي الاقتصادي هذه هي النظرية المنطقية التي تستخلص من الحياة العملية

وواصل انجيل كتابته قائلا :

« ان انفجار هذه السطه الحكومية العتيقة وحلول حكومة جديدة ديمقراطية بحتة مكانها قد صار وصفه بطريقة مفصلة فى الفصل الثالث من كتاب الحرب الاهلية - ومع ذلك فمن الواجب أن نتمهل هنا هنيهة لنلم ببعض خصائص هذه الاستعاضة لأن الاعتقاد السائد فى المانيا بخصوص الحكومة قد تخطى حد الفلسفة وأصبح ممتزجاً بضمائر طبقة الاعيان الماليين بل وكثيرين من العمال وذلك لان الفلاسفة يلقنون الناس ان الحكومة هي « تحقيق فكرة » وهذا التعبير الفلسفى ترجمته انها مملكة الله فى الارض ، فالحكومة المجال الذى يتحقق فيه وجود الحقيقة والعدل الدائمين . ومن هنا نشأ اجلال الحكومة بدرجة عظيمة واجلال كل مايرتبط بالحكومة وهو اجلال بلغ من تمكنه من النفوس الحد الذى جعل الناس يعتادون منذ نعومة أظفارهم على الاعتقاد بأن كل المسائل والمصالح العامة فى سائر المجتمع الانسانى لايمكن تنفيذها وحمايتها الا بواسطة الاساليب القديمة أى بواسطة الحكومة وموظفيها ذوى المراتب المتفاوتة والمرتبات المختلفه . ويتصور الناس انهم يرتكبون أمراً إدا وهم لاجل ذلك يرفضون التخلى عن الالتفاف حول الملكية الوراثية والانتصار للجمهورية الديمقراطية أما حقيقة الامر وهى ان الحكومة ليست الا آلة تعمل لسحق

طبقة أخرى سواء أكانت فى الجمهورية الديمقراطية أو فى الملكية وان الحكومة على أصلح ما تكون من أحوالها ليست سوى سوء تصاب به هيئة العمال من قبل الوراثة التي انتقلت اليها عدواها حينما أحرزت الانتصار فى مكافحتها لاجل توليها بصفتها طبقة حاكمة ، وستضطر هيئة العمال وهي منتصرة أن تقتفي آثار المشاعية فتثير فى الحال الجوانب المظلمة من هذا السوء الى أن ينشأ نسل جديد فى أحوال جديدة من الحرية الاجتماعية تمكنه من اطراح ذلك اللغو العتيق أي الحكومة »

وقد احتاط انجيل بتحذير الالمانيين من أن يتناسوا عند تحويل الملكية الى جمهورية المبادىء الاشتراكية المختصة بمسألة الحكومة على وجه عام أي فى سائر اشكالها . ويظهر اليوم أن تحذيراته هذه انما كانت بمثابة درس يلقى خاصة على تسيرتيللى وتشيرنوف اللذين أعربا بطريقتهما العملية التي ترمى الى الوحدة العامة على مبلغها واحترامها العظيمين للحكومة !

وتوجد ملاحظتان أخريان : أولاهما أن انجيل بقوله أن الحكومة سواء أكانت على عهد الملكية أو على عهد الجمهورية لم تعد كونها اداة ضغط طبقة على طبقة اخرى لم يعن أن شكل الضغط يتغير فى وقوعه على الطبقة العاملة كما يقول بذلك بعض الفوضويين ، فالطريقة

الوحيدة والمثلى اذن لابطال طبقات الحياة الاجتماعيـة على العموم وايجاد طبقة واحدة متساوية في سائر الحقوق هي استمرار هياه العمال على مقاومة الضغط وصراع الطبقات في اوسع مايكون وبحرية كاملة وصراحة تامة ؟ والملاحظة الثانية هى معرفة السبب في أن الجيـل الجـديد الذي سيصبح وحـده في حالة تمـكنه من التخلص من كل هذه الحـكومة الـكاملة مرتبط بلوغه هذه الغاية بتخطى الديموقراطية التي قد توصلنا اليها

— ٦ —

(رأى انجيل فى تخطى الديموقراطية)

لقد اضطر انجيل الى ابداء رأيه عن هذه النقطة اثناء تعرضه لمسألة تخطئة الاسم المطلق على الاشتراكية الديموقراطية من الوجهة العلمية . أن انجيل قد أوضح في مقدمة مجموعة مقالاته ورسائله التي كتبها منذ عام ١٨٧٠ والتي الم فيهـا بكل مبحث من المبـاحث الاجتماعيـة عامة والاشتراكية الدولية خاصة وقد نشرت هـذه المقدمة فى ٣ يناير سنة ١٨٩٤ أي قبل موته بعام ونصف عام انه استعمل لفظ مشاعي بدلا من اشتراكي ديموقراطي في سائر مقالاته لان اسم الاشتراكية الديموقراطية كان يطلق اذ ذاك على البرودونيين

فى فرنسا واللاساليين فى المـانيـا .

ومضي انجيل في تعليله الاستعاضة عن لفظ الاشـتراكيـة الديموقراطية بلفظ المشاعية قائلا :

« لقد كان لدينـا ماركس وأنا ، مسيغ قوني يسمح انـا بأن نستعمل فى سبيل التعبير عن نقطة نظرنا الخاص اصطلاحا فى منتهى الدقة والمطابقة أما الآن فقد تحول الحال وأصبح ذلك الاصطلاح وهو لفظ الاشتراكية الديمقراطية الذي لا يزال مستعملا الى هذه الساعة يحمل ، على الرغم من عدم مطابقته لحقيقة المقصود منه على الاشارة الى حزب برنامجه الاقتصادي ليس اشتراكيا فقط بل مشاعيا أي على حرب مقصده السياسي النهائي ابطال كل نوع من أنواع الحكومات وبالجملة الى ابطال كل ديمقراطية بالمثـل . ان أسماء الاحزاب السياسية القابلة دائما للتغير لا يمكن أن تنطبق عليهم فى كل وقت تمام الانطباق ، وذلك لأن كل حزب يتسع نطاقه وتتنوع أوجه أعماله واما الاسم فيبقى على حالة واحدة »

ان الاختصاصي فى نحت الالفاظ وفي تطبيق الجمل علي معانيها ومدلولتها انجيل ظل حتي آخر أيام حياته أمينا على ما تخصص فيه . فهو يقول لقد كان انا ماركس وانا اسم بديع محكم من الوجهة العلمية تمام الاحكام وعلى تمام الانطباق على حزبنا ولـكن

لم يكن لنا حزب في الحقيقة يمكننا ان نطبق عليه هذا الاسم أي لم يكن ثمت حزب يجمع طبقات العمال . أما الآن وقد أشرف القرن التاسع عشر على نهايته فقد أصبح لنا حزب حقيقي ولكنه من الوجهة العلمية لاينطبق على الاسم المطلق عليه تمام الانطباق . ومع ذلك فهذا شيء لا يهم اذ من الممكن أن يتسمى بهذا الاسم على شرط أن يستمر في رقيه وتوسعه وعلى شرط أن لاتخفى عليه معرفة عدم انطباق هذا الاسم عليه من الوجهة العلمية وان معرفته بهذا الامر لاتمنعه من الاستمرار على التقدم في أقوم طريق .

ولقد نتسلى نحن البلشفيين أيضا من قبيل التفكهة باتباع طريقة انجيل : فان لدينا حزبا حقيقيا وهو يتقدم وتتسع دائرته على أحسن ما يكون في هذا العالم ، و سنمر بالاسم المستحيل الهمجي وهو لفظ « البلشفيك » الذي لا يدل على أي معنى يستفاد منه من جهة خطة الحزب ومبادئه اللهم الا ما كان من أمر انقسامه في مؤتمر بروكسل ولندره الذي انعقد في عام ٣ ١٩ فقد انشطر الحزب اذ ذاك الى قسمين وكانت لنا نحن الغالبية (بولسنينستمو)

أما الآن وقد حمل الاضطهاد الحادث من قبل الجمهوريين والديمقراطيين الماليين المتسمين بشوريين على حزبنا في يوليه وأغسطس ١٩١٧ اسم البلشفيك شهيراً جداً وذا شرف عظيم يوافق

التقـدم الـكبير التاريخي الذى قام به حزبنا فى نموه الحقيقي فربما أجرأ اناتقسي على أن أقترح كما حدث ذلك فى ابريل تغيير اسم حزبنا . وربما اقترحت على الزملاء فكرة الاتفاق على تسميته بالحزب المشاعي مع بالقاء لفظة البلشفيك مرادفا له ..

غير ان مسألة اسم الحزب ليست على شيء من الاهمية مطلقا ولا يمكن أن تقارن بمسألة علائق العمال الثورية بالحكومة

وبمناسبة ايراد ذكر الحكومة هنا ينبغي العودة الى ذكر الخطأ الذى تصدى انجيل للتحذير منه فيما تقدم والذي ألمعنا اليه نحن من قبل وهو : عدم تناسى ان ابطال الحكومة هو ابطال الديمقراطية وان فناء الحكومة هو كذلك فناء الديمقراطيه

ان هذا الايضاح يظهر لاول نظرة كأمر غريب لايمكن فهمه : بل ربما يتخوف بعضهم تمنبنا أن يسود حكم اشتراكي لا يراعى فيه مبدأ انصياع الاقلية للاكثرية وهو على مايقولون المبدأ الجوهري للديموقراطية . ولكني أقول كلا . ان الديموقراطية لاتتفق مع انصياع الاقلية للاكثرية . ان الديمقراطية هي شكل حكومي يرمي الى اخضاع الاكثرية الى الاقلية أي انها نظام العنف المرتب المدرب لاخضاع طبقة الى طبقة اخرى من قبل حزب من أحزاب الاهالى ضد حزب آخر

اننا نقترح أن يكون الغرض النهائى هو ابطال الحكومة أى ابطال كل عنف منظم مرتب يرمى الى كل اضطهاد يصيب الناس بوجه عام .

ونحن لا نتمنى مطلقا أن يسود حكم اشتراكي لا يرمى الى مراعاة مبدأ خضوع الاقلية للاكثرية ولكننا بتمسكنا بالمبدأ الاشتراكى انما نتمسك به لاعتقادنا بأنه سيتطور الى الشكل المشاعى وانه لن تبقى حاجة بعد ذلك الى الالتجاء الى وسيلة الشدة والعنف التي يعامل بها الناس حتى الآن ولا الى اخضاع انسان الي آخر أو حزب من الاهالى الى حزب ثان : وان الرجال سيعتادون بالفعل على سائر مقتضيات الحياة الاشتراكية العملية بلا ضغط ولا ترؤس ولا اخضاع

وانما أراد انجيل هذه الحياة التي لا تزال فى عالم الرجاء والتصور حينما تكلم عن الجيل الجديد قائلا انه سيشب فى أحوال جديدة من الحرية الاجتماعية وسيصبح فى حالة تمكنه من أن يطرح بتاتا كل تلك الحكومة العتيقة وكل شكل حكومي بما فى ذلك الجمهورية الديمقراطية

ولكنى يمكن انارة هذه النقطة وعرضها عل الابصار والافكار فى حالة من الجلاء تجعلها مفهومة لدى كل انسان ينبغي لنا أن نحلل مسالة الموارد الاقتصاديه المتخلفه عن الحكومة الهالكة

الفصل الخامس

آن آهم اوجه البحث في هذه المسألة يستخلص من اقوال مار كس فى نقده برنامج جوتا (فى الرسالة التى بعث بها الى ويلهلم براك فى ٥ مايو سنة ١٨٧٥ التي نشرت فى سنه ١٩٨١ فقط في جريدة النيوزيت).وقد أبقى القسم الجدلي من هذه الرسالة الجليلة وهو الذى يتضمن نقد المذهب اللاسالى فى جانب الابهام ذلك القسم الايجابى المختص بتحليل العلائق الموجودة مابين انتشار المشاعية ورقيها وفناء الحكومة .

— ١ —

المسألة المعروضة من مار كس

اذا ماقورنت رسالة مار كس الى براك المؤرخة ٢٥ مايو سنة ١٨٧٥ مقارنة سطحية برسالة انجيل الى بيبل المؤرخة ٢٨ مارس سنة ١٨٧٥ التي صار البحث فيها فيما تقدم يمكن الظن بأن مار كس اشد جنوحا الى الفكرة الحكومية من انجيل وان آراءهما تختلف فيما يختص بالحكومة اختلافا عظيما

فأما انجيل فيدعو بيبل الى الكف عن اللغط بذكر الحكومة واستبعاد لفظ « الحكومة » بتاتا من البرنامج بقصد استبداله بلفظ « المشاعية » ، بل لقد ذهب انجيل الى حد قوله ان المشاعية لم تكن مطلقا حكومة بالمعنى الخاص بهذا اللفظ . وأما ماركس فعلى العكس من ذلك فيتكلم عن الحكومة حتى فى المجتمع المشاعي الآتي ويلوح عليه انه يرى ضرورة وجود الحكومة بالمثل أثناء الحكم المشاعي

الا أن الذهاب الى مثل هذا الظن شطط عظيم لان أقوال ماركس وآراءه اذا امتحنت بدقة متناهية لاتلبث أن تنجلي فى حقيقتها الناصعة فيبدو حينئذ للعيان تطابق آراء انجيل وماركس فى صدد الحكومة وفنائها مطابقة محكمة وان تعبيرات ماركس تؤل فى نهايتها الى الغاية التي يرمي اليها صديقه انجيل بطريق التدرج

ومن الواضح ان الوقت لايسمح بخوض مسألة تحديد الزمن الذى يحدث فيه هذا التدرج الانتقالى فى المستقبل لانه يستغرق مدة طويلة وكل مايرى من أوجه الخلف مابين ماركس وانجيل انما ينحصر فى اختلاف المواضيع المطروقة والاغراض المتواصل السعى اليها .

ان انجيل يحاول ان يظهر الى بيبل بطريقة جذابة وفاصلة

فى آن واحد بآيضاح ضاف مافى الا وهام الذائعة ، التي يأخذ لاسال بقسم وافر منها فيما يختص بالحكومة ، من الضلال واستحالة التحقق . أما ماركس فيعطف لماماً على هذه المسألة فى خلال الموضوع الذى كان مهتما به خاصة والذى يختلف عن موضوع انجيل اختلافاً جوهريا وهو : اتساع المجتمع المشاعى ورقيه

ان كل وجهة نظر ماركس أن يظهر النظرية التى تتبعها رأس المالية المعاصرة فى أوضح شكل لها وبأتم مايشتمل عليه من البيان والمنطق والروية والميزة . وبالطبع ان ماركس أراد أن يستخدم هذه النظرية فى اسقاط وملاشاة رأس المالية حالا فى انتشار وتقدم المشاعية الآتية مستقبلا

فعلى أى الدعائم يمكننا أن نرتكز فى عرض مسألة انتشار وتقدم المشاعية الآتية فى المستقبل ؟

على الدعائم المستمدة من رأس المالية نفسها والمستخلصة أساسها التاريخي من رأس المالية والتى هى نتيجة القوة الاجتماعية المتولدة رأس المالية . وما ماركس بذلك الذى يستسلم الى الوهم والشطط فهو لايلتمس خيالات فى الفضاء ولا ممن يحرز مالا يمكن تحققه والوصول اليه . بل هو يعرض مسألة المشاعية كمؤرخ طبيعى يعرض مبحثا مختصاً بنوع جديد من تفصيل حياة أحد الاشياء

حالما يقف على مصدر وكنه تطورها فى درجات الرقى .

واليك ما كتبه ماركس فى هذا الصدد :

« ان المجتمع الحديث هو المجتمع رأس المالي المنتشر فى سائر البلاد المتمدينة على حالتي تخلصها تماما أو نوعا مامن بقايا تقاليد العصر الاقطاعى وفى حالتي تطورها كثيراً أو قليلا بخصائص الرقي التاريخى لكل بلد سواء أكان عظيما أو ضئيلا .

« ان الحكومه الحديثة تختلف اشكالها باختلاف حدودالبلاد ففي كل بلد نوع مخصوص من هذه الاشكال . ففي الامبراطوريه البروسية الالمانية تختلف تمام الاختلاف عن شكل الحكومة القائمة فى سويسرا ، وفى انجلترا تخالف شكل حكومة الولايات المتحدة فالحكومة الحديثة هي اذن شكل مختار يقع عليه اتفاق كل حكومة على حدة ومع ذلك فعلي الرغم من تنوع وتعدد اشكالها فانها فى سائر البلاد المتحضرة علي تمام الاتفاق فى ارتكازها دائما بالاجماع علي مجتمع الاعيان والماليين العصرى حسب تفاوت كل بلد فى شدة تقدمه أو تأخره من الوجهة رأس المالية . ولكنها تشترك باجمعها فى بعض الصفات والميزات . ومن نقطة هذا الاشتراك يمكن التكلم عن الحكومة الحديثة من قبيل المعارضة للازمان الآتية التي سيختفى فيها الاساس الحاضر الذى ينهض فوقه مجتمع الاعيان والماليين .

وهناك تعرض المسألة على الوجه الآتي : أي نوع من التطور سيطرأ على شكل الحكومة في المجتمع المشاعي ؟ وبعبارة أخرى من هم الذين سيتولون الوظائف الاشتراكية المماثلة للوظائف الحالية في الحكومة اذ ذاك ؟ لا يمكن الاجابة على هذا السؤال الا اذا حدث الخوض في مباحث علمية ؛ أما اذا فرض وتيسر ارداف لفظ الشعب بلفظ الحكومة آلافا من المرات فان هذا العمل لا يقدم المسألة خطوة واحدة في سبيل الحل »

وبعد أن سخر واستخف على هذا النمط بكل الخطب التي ألقيت في صدد الحكومة العامية (أى حكومة الشعب برمته أو العامة) أخذ ماركس يبحث هذه المسألة متمشياً الى النقطة التي رأى فيها من الواجب عليه أن يصرح بانه اذا أريد حل هذه المسالة حلا عاميا فلا تمكن التوصل الى ذلك بمجرد نظرة بسيطة بل لا بد من بسط تفاصيل علمية ضافية جداً تجعل الحل واضحاً ومعقولا لكل مطلع عليه

ان أول نقطة مرتكزة أعظم ارتكاز على نظرية النهوض وعلى قوة العلم في مجموعها — وهي النقطة التي تناساها الضالون الواهمون والانتهازيون الحاليون تخوفا من نشوب الثورة الاشتراكية — هي النقطة التي يؤيدها التاريخ والتي لا بد من وجودها وهي مرحلة الانتقال من رأس المالية الى المشاعية

— ٢ —

عصر الانتقال من رأس المالية الى المشاعية

قال ماركس في هذا الصدد موضحا عهد الانتقال ما يلي :

« انه لابد للانتقال من المجتمع رأس المالي الى المجتمع المشاعي من الثورة التي هي مرحلة الانتقال بينهما . ويتصل بهذه المرحلة عصر التطور السياسي الذي لاتكون فيه الحكومة شيئا آخر سوى حكم العمال المطلق الثوري »

« ويقيم ماركس هذه الخلاصة على أساس متين من تحليل المهمة التي تقوم بها هيئة العمال في مجتمع رأس المالية الحديث وعلى التفاصيل المختصة بطريقة تكون وارتقاء هذا المجتمع وعلى عدم امكان التوفيق ما بين مصالح هيئة العمال ومصالح الماليين المتعارضة .

لقد كانت المسألة فيما مضي تعرض على هذا الوجه : ان هيئة العمال يجب عليها في سبيل الحصول على تحرها أن تسقط هيأة الاعيان والماليين وتستولى على السلطة السياسية وتثبت الحكم الثوري المطلق .

اما الآن فالمسألة تعرض على وجه يختلف بعض الاختلاف عن الوجه السالف : فان تحول المجتمع رأس المالى الى مجتمع مشاعي

لايتم الا اذا توسط العهدين زمن تطور سياسي لايمكن ان تكون الحكومة فى اثنائه شيئا آخر سوى حكم العمال الثوري المطلق.

فما هي العلاقة التي تصل هذا الحكم المطلق بالديموقراطية ؟

لقد رأينا ان المنشور المشاعي يقرب فقط مابين هذين الامرين وهما تحول هيئة العمال الى طبقة حاكمة والفتح الديمقراطى.
وبالارتكان علي كل درجات الرقى التي تسبق زمن الانقلاب يمكن الوصول بطريقة مؤكدة الى التطورات التى ستطرأ على الديمقراطية اثناء تحول رأس المالية الى مشاعية

ان المجتمع رأس المالى فى منتهى مايصل اليه من الرقى انما يعرض علينا صورة كاملة التشكل او غير تامة من الديمقراطية فى شكل الجمهورية الديمقراطية . على ان الديمقراطية تظل دائما فى هذه الجمهوريه محصورة فى دائرة ضيقة لاتتعدى الاستثمار رأس المالى: وعلى ذلك فهى لم تعد كونها فى حقيقتها ديمقراطية الفئة الصغرى أى ديمقراطية الطبقات المالكة او بمعنى أوضح فئة الاغنياء . فحرية المجتمع رأس المالي تبقي على الدوام قريبة من حرية جمهوريات البلاد اليونانية القديمة : وهي حرية سادة الارقاء .

فأرقاء اليوم المأجورون بفضل الاستقلال رأس المالى المتبع الآن يلبثون فى حالة من انتهاك القوى والاحتياج والشقاء لاتبقى

لهم من الوقت مايسمح لهم بمعرفة ماهى الديمقراطية ولا بالاهتمام بها ولا بالسياسة حتى ان معظم الاهالى فى غضون الحوادث العادية التي تتتابع فى زمن السلم والسكينة يبقى فى معزل عن الحياة السياسية والاجتماعية

وان ما يحدث فى المانيا من هذا القبيل لخير مثل ينطبق على ماذكر آنفا تمام الانطباق وبوضوح نادر المثال . فهنالك في المانيا ظلت الطريقة النظامية الدستورية الشرعية ثابتة قوية الدعائم بدرجة مدهشة مدة نصف قرن تقريبا (من عام ١٨٧١ الى سنة ١٩١٤) فتمكنت الاشتراكية الديمقراطية فى خلال هذه المدة من أن تقوم بأعمال ومجهودات عظيمة لامثيل لها فى أية جهة أخرى مستفيدة بواسطتها من ذلك النظام الشرعي لوضع نظام سياسي لحزب العمال الذي يعتبر أكبر وأعظم أحزاب العمال فى العالم أجمع

كم من الارقاء الاجراء الذين تستعبدهم السياسة رأس المالية الذين مع شدة حنقهم عليها يرضخون لأحكامها ويقبلون ماتقرره لهم من الاجور التي لاتتفق مع مجهوداتهم ومع قيمة أنتاجهم ؟ وكم منهم ينتظمون في سلك الهيآت العاملة لتحريرهم من ربقة الاستعباد المأجور ؟ يوجد من ١٥ مليون عامل أجير مليون عامل أعضاء فى الحزب الاشتراكى الديمقراطي ! ومن هؤلاء الخمسة عشر مليونا ثلاثة ملايين عضو فى جمعيات صناعيه فنية

فالديمقراطية هى من ميزات الأقلية الضئيلة أى من خصائص فئة الاغنياء ومن نسب الارقام التي تقدمت يتبين كنه ديمقراطية المجتمع رأس المالى ـ ولو نظرنا عن قرب الى الآلة الديمقراطية رأس المالية لوجدناها فى كل مكان وزمان وفى الاوضاع التفصيلية للحقوق والانتخابية (وهذا اصطلاح بيني تستثنى منه النساء) وفى القاعدة الفنية للانظمة التمثيلة وفى العقبات التي توضع في طريق حق الاجتماع (ان أماكن الاجتماع العمومية ليست من نصيب البائسين) وفى الصحافة اليومية ذات الصبغة رأس المالية المتناهية فى مصالح المجتمع رأس المالي الى غير ذلك ـــ ولما وجدنا فى كل ماتقدم سوى تحديدات دقيقة تضيق دائرة الديمقراطية وتجعلها خاصة بفريق دون فريق

وهذه التحديدات والاستثناآت وطرق المنع والعراقيل الموضوعة امام الفقراء انما يقصد يبسطها على أنظار أولئك الذين لم يعرفوا أبد الدهر مرارة الاحتياج ولم يطرقوا يوما ما أوساط الطبقات المضطهدة ولا اختبروا دقائق الحياة عن قرب (وهؤلاء هم تسعة أعشار ان لم يكونوا تسعة وتسعين فى المائة من الموظفين والصحفيين والسياسيين المنتمين الى طبقة الثراة) وبالتأمل فى مجموع هذه الوسائل المقيدة ترى انها وضعت خاصة لمنع بل لطرد الفقراء

من دائرة السياسة ومن الاشتراك العملي فى الديمقراطية

وبالطبع أن ماركس قد اراد هـذا الامر نفسه في بحثه لانه هو روح الديموقراطية رأس المـاليـة عندما قال في تحليله التجربة المستخلصة من المشاعيـة أن المضطهدين مسموح لهم مرة فى كل ثلاث أو ست سنوات أن يبدوا رأيهم قطعيا فيمن سـيكون من اعضاء الطبقة التي تضطهدهم نائبـا عنهم في البرلمـان ليبدىء آراءه باسمهم في طرق الضغط عليهم وسحقهم !

ولـكن انتقال هذه الديموقراطيه رأس المـالية التي لاسبيل الى امتناعها عن اضطهاد واحراج الفقراء بسوء نيـة والتي لاتتخلى عن الرياء والبهتان الى ديموقراطية تتدرج شيئا فشيئا في طريق الـكمال لايتم بمثل تلك السهولة ولا بمثل ذلك الارتياح اللذين يتصورهما الاساتذة الاحرار والانتهازيون المعدودون من وسطاء الحال . كلا أن الرقى أي التقدم فى سبيل المشاعية لايتدرج الا في حكم الهيأة العاملة المطلق ولا يمكن أن يكون خلاف ذلك لانه لاتوجـد وسـيلة اخرى ولا عامل آخر لاضعاف شكيمة رأس المـاليين المستغلين

فحكم العمال المطلق أي انتظام طليعة المضطدين في هيأة طبقة حاكمة لسحق الفئة الضاغطة لايمكن أن يؤدى بسهولة وبغيرشائبة

الى اتساع الديموقراطية . وفي الوقت نفسه فأن اتساع الديموقراطية الى درجة عظيمة يجعلها لاول مرة تصير ديموقراطية الفقراء بل ديموقراطية الشعب بأسره وليست ديموقراطية الاشخاص الرافلين في بحابح النعيم . وحكم الهيأة العاملة المطلق يوجد سلسلة من التضييقات حول حرية الضاغطين والمستغلين ورأس الماليين . فهؤلاء هم الذين نريد سحقهم لانقاذ الانسانية من الاستعباد المأجور، وهؤلاء هم الذين يجب كسر شوكتهم بالعنف : ومن المعلوم انه حيثما وجد سحق ووجد عنف لا توجد الحرية ولا تستقر الديموقراطية.

وقد اظهر انجيل كل هذا بوضوح تام فى كتابه الذى بعث به الى بيبيل بقوله المتقدم ذكره : « ان هيئة العمال في حاجة الى الحكومة لا لأجل نشر الحرية وتاييدها بل لاجل سحق خصومها، واما عندما يمكن التكلم فى صدد الحرية فلا تبقى ثمت حاجة الى الحرية »

ان انتشار الديمقراطية بين اغلبية الشعب العظمي وسحق المشتغلين والضاغطين بالقوة أي طردهم من حظيرة الديموقراطية هدا هو الطور الذى ستقلب فيه الديموقراطية فى دور انتقالها من رأس المالية الى المشاعية .

ففي الهيأة الاجتماعية المشاعية فقط وحينما لا يبقى ادنى أثر لصولة رأس المالية وشوكتها وعندما لا تبقى طبقات متفاوتة

متعددة أي عند ما لا يبقى أقل امتياز لفرد على فرد من أعضاء المجتمع العام فى الصلات التي تربطهم بأدوات الانتاج . هنالك فقط وعند توفر هذه الشروط برمتها تختفي الحكومة ويمكن التكلم عن الحرية . وحينئذ يمكن وجود الديمقراطية الكاملة المجردة من كل القيود والاستثناآت . واذ ذاك تبتديء هذه الديمقراطية نفسها فى أن تزول لمجرد هـذا السبب البسيط وهو انه بمجرد التخلص من الاستعباد رأس المالي ومن الاهوال والفظائع ومن المهلكات ومن المنكرات التي يمكن احصائها الناجمة عن طرق الاستغلال رأس المالي يعتاد الناس قليلا فقليلا على مراعاة قواعد الحياة الاجتماعية العامة ، وهي القواعد التي تتضمنها القوانين واتباعها بدون عنف ولا اضطهاد ولا ترأس ولا خضوع وبدون احتياج الى تلك الآلة الخاصة بالاضطهاد التي تسمى الحكومة

أن التعبير الذي يتضمن موت الحكومة بديع جـدا لانه يعرب عن تمشي الضعف فى تلك الآلة المشؤومة وتوابعها . والاعتياد هو الذي يستطيع أن يؤدي بل سيؤدى بدون ادنى ريب الى هذه النتيجة : فأننا نرى كل يوم حولنا كيف يعتاد الناس بسهولة على مراعاة القواعد التي لا غنى عنها فى الحياة الاجتماعية فهم لا يتأخرون عن التشدد فى مراعاتها اذا زالت كل عوامل الاستغلال التي تسبب

انفعال النفس والغضب والاحتجاج والهياج وتبعث الحاجة الى سحق أولئك الذين يوجدون تلك العوامل والاسباب .

ومما تقدم يرى أن المجتمع رأس المالى لا يمنحنا الاديموقراطية عرجاء حقيرة ملفقة، ديمقراطية مقصورة على الفئة الضئيله

فاذا ما أقبل حكم العمال المطلق وهو عصر الانتقال الى المشاعية منحنا لاول مرة فى الحياة العامة ديمقراطيه تظلل بجناحيها الشعب بأسره فهى اذن تلك التى يصح أن يطلق عليها اسم ديمقراطية السواد الاعظم ، وفى الوقت نفسه نستمر على محاولة سحق الاقلية تلك الطائفة التى لا تتخطى أولئك المستغلين سحقاً لا تتمشى فيه الرحمة والشفقة

أن المشاعية وحدها هى التى بمقتضى طبيعتها تسمح لنا بديمقراطية حقيقية تامة ، وكلما صارت الديمقراطية كامله كلما أسرعت الى أن تصير عرضية أى لا فائدة منها ولا حاجة اليها ، ومن هنا تتمشى بطبيعة الحال فى طريقة الموت والزوال من تلقاء نفسها

ويمكن القول بعبارة أخرى استنتاجاً مما تقدم اننا ما دمنا خاضعين لتسلط رأس المالية فلن يكون لنا سوى حكومة بالمعنى الخاص بهذا اللفظ أى اداة خاصة بالسحق تديرها طبقة ضد طبقة أخرى أى تستخدمها الاقلية لارهاق الاكثرية

ومن الواضح أنه لاجل نجاح مثل هذه المهمة وهى سحق

الاغلبية المستمرة مجهوداتها بواسطة الاقلية المستغلة باسلوب منظم ينبغي الالتجاء الى طريقة القسوة ، الى الوحشية المتناهية : أى أنه يجب أن تتلاطم أمواج الدماء وأن تشق لججها الانسانية مدفوعة بايدى الاستعباد والاستخدام والاستئجار

وتظل مسألة السحق لازمة في دور التخطى من رأس المالية الى المشاعية ، ولكنها تكون اذ ذاك مسألة ارهاق الاغلبية للاقلية المستغلة ـ وعلى هذا فستبقى الحاجة الى وجود ذلك الجهاز الخاص أو تلك الآلة الخاصة بالارهاق أى الحكومة . غير انها تكون حكومة متطورة أو حكومة انتقال من حالة الى اخرى وليست تلك الحكومة المقصودة بالمعنى الخاص بلفظها لان سحق الاقلية المستثمرة بقوة الاغلبية المستعبدة المستأجرة التي كانت تستغل مجهوداتها بالامس هو أمر من قبيل النسبة الى ضده في درجة من السهولة والبساطة وفى حالة اعتيادية تجعله يكلف الانسانية من الدماء المراقة أقل بكثير مما يكلفها اخماد الاضطرابات والقلاقل التي يحدثها المستعبدون أو تلك الانعام المسخرة وهى فئة العمال المأجورين .

على ان تلك الحكومة لاتلبث في الوقت نفسه أن تصير في اتم انطباق على تلك الديمقواطيه . التي تعتنقها الاغلبية العظمى من

الاهالى حتي ان الحاجة الي استبقاء أداة الارهاق لتآخذ فى التلاشى من تلقاء نفسها على الاثر . وذلك لان المستغلين بالطبع لا يستطيعون أن يتغلبوا على الشعب بدون أن يكونوا حاصلين على آلة خاصة فى منتهى التراكب والتعقد ، وأما الشعب فيستطيع أن يتغلب على هؤلاء المستغلين بدون احتياجه الى اداة خاصة بمجرد اعتماده على ترتيب الجماهير المسلحة (على طريقة السوفيت ونواب العمال والجنود الاختياريين)

وأخيراً فان المشاعية بروسح قدسها وانفرادها بالامر تجعل الحكومة شيئاً لا لزوم له بل لا معنى لوجوده ؛ لانه لن توجد طبقة تستدعى التغلب عليها ، ولن يوجد صراع منظم على أسلوب خاص ضد قسم من الشعب

على اننا لسنا من الغفلة والبله الى حد أن نجهل أو نتجاهل ما يمكن أن يحدث من سوء التصرف من جانب بعض الافراد الذين قد لا يفقهون حقيقية قدر الميزة التى حصلوا عليها وما تستدعيه من التزام النظام ومراعاة الحقوق الاجتماعية فيستخدمونها فيما لا يتفق مع الامنية المنشودة وهى استئصال أسباب الشقاق ، كما اننا لن نتغافل عما يقتضيه مثل هذا الامر من التحوط والاستعداد لتلافيه والقضاء فى الحال على كل عمل سيء واخلال بالنظام العام

ولكن مع هذا التنبه فانا لا ينبغى لنا ان يذهب بنا الوهم الى أبعد من حد الحقيقة بمراحل فان مثل هذه الاعمال الشاذة الفردية لا يبلغ من أمرها انها تقتضي وسائل عظيمة تدعو الى بقاء تلك الآلة الخاصة او ذلك الجهاز الخاص بالضغط والارهاق ، فان الشعب المسلح نفسه هو الذى يتكفل بالقضاء على كل حركة تخالف المصلحة العامة ويسحق الاشخاص الذين يشذون عن المجموع ولا تكون مهمته فى هذه الحالة الا فى منتهى البساطة وفى غاية السهولة حتى أنها تكاد لا تقاس بما يحدث فى المجتمع الحاضر من التوسط والفصل ما بين المتنازعين او منع محاولى السرقة من ان يسرقوا ثم اننا لا يجوز لنا ان نتناسي شيئا فى منتهى الاهمية ازاء هذه الفكرة التى تعترضنا وهو أن كل اسباب الاعتداء والتنازع والاختلاف التى تحدث بين افراد الجمهور وتفضى الى الاخلال بالنظام العام والعبث بالقواعد والقوانين المرعية انما هى استثمار مجهودات الجماهير بدون التعويض عليها بما يسد حاجتها من الاجر الكافى والشقاء والبؤس السائدان على الطبقة المنحطة من الشعب وحرمان هذه الطبقة من الوسائل الكافية لسد رمق الحياة . وعلى ذلك فاذا ما تيسر القضاء على كل هذه الاسباب المؤلمة الداعية الى اهتياج النفس والى اجتراح كل منقصة فان تلك الفكرة العارضة والتى ينبغي اتقاؤها

لا يبقى لها فى الحقيقة اذ ذاك اثر فى البال لان اعمال الاخلال بالنظام العام تأخذمن تلقاء نفسها فى الزوال على اثر فقد مسبباتها بدون احتياج الى العمل علي ازالتها .

واذا كنا نرى للاعتبارات الوجيهة التي ابديناها أن أعمال الاختلال ستزول من تلقاء نفسها بزوال بواعثها فأننا لا يمكننا أن نتكهن بتحديد المدة التي يتم فيها هـذا الزوال فقد تستغرق أمداً طويلا يتوزع على عدة مراحل وقد لا تستدعي مثل هـذا الزمن بل تتلاشى فى مدة وجيزة وانما الذى يمكننا أن نجزم به هوانها زائلة لامحالة وبزوالها تفنى الحكومة التي لا تبقى أقل حاجة اليها حينئذ

ولم يسقط ماركس فى تلك الغفلة التي قد تستدعي قيام المخالفين عليه بل تبسط فى ايضاح ما أردنا نحن أن نمر به لماما عن المرحلتين أو الدرجتين اللتين يجب أن تتخطاهما الهيئة الاجتماعية العامة للوصول الى المشاعية الحقيقية وهما الدرجة السفلى والدرجة العليا

— ٣ —

(الشكل الاول للمجتمع المشاعى)

أن ماركس قد عمد الى ان يفند اثناء انتقاده برنامج جوتا

فكرة لاسال القاضية بأن يأخذ العامل فى ظل الحكم الاشتراكي كل ما ينتجه من عمله وقد اسهب فى هذا التنفيذ الى حد الاقناع التام فاظهر انه ينبغى محو المبالغ الاحتياطية والمبالغ المخصصة لتوسيع نطاق الانتاج أو لتجديد الآلات المسهلة فى المصانع الى غير ذلك وكذلك ابطال كل المبالغ المخصصة للانفاق على الادارة وعلى المدارس وعلى المستشفيات وعلى دور العجزة الى غير ذلك

فبدلا من ذلك الشكل الحائر المبهم العام الذى يتخيره لاسال كمرحلة أولى للمجتمع الاشتراكي فى قوله : « للعامل كل ماينتجه من عمله » يعرض ماركس ميزانية محكمة للعمل المحكم الذى ينبغى أن تقوم به الهيأة الاجتماعيه الاشتراكية

وقد شرع يحلل بتدقيق أحوال الحياة في مجتمع عام مجرد من كل صبغة رأس مالية فقال :

« اننا فى حاجة هنا الى أن نتكلم (أى فى تحليل برنامج حزب العمال) لا على مجتمع مشاعي نام مرتق طبق مبادئه الخاصة بل على مجتمع لم يكد ينفصل من المجتمع رأس المالي الا حديثا وهو لا يزال تحت التأثر بكل العوامل والروابط الاقتصادية والادبية والفكرية التي استعارها من الهيئة الاجتماعية القديمة الذى تخرج منها وهو لا يزال محتفظا بها الى الساعة الاخيرة »

فهذا المجتمع المتولد حديثا من الهيأة الاجتماعية رأس المالية الذى لا يزال محتفظا بكل الصبغات التي استعارها منها ولا يزال محتفظا بها بحكم رسوخ العادات فى نفوس الاقوام هو الذى يتخذ منه ماركس الشكل الاول أو الدرجة السفلي من المجتمع المشاعى .

فوسائل الانتاج لم تعد كما كانت من قبل ملكا خاصاً للاشخاص بل لقد تحول الى ملكية المجتمع العام باسره فكل عضو من المجتمع يقوم بقسم خاص من العمل اللازم للهياة الاجتماعية جماء يعطيه المجتمع شهادة تثبت أنه قام بتأدية مقدار معين من العمل . وبمقتضى هذه الشهادة يأخذ من المخازن العامة مقادير من مطالبه المتنوعة تعادل مقدار ما أنتجه وبهذه الطريقة يكون الحساب مرتباً بطريقة تجعل كل عامل يأخذ من حوائجه بمقدار ما يودع من مصنوع يده فى الصندوق العام أي أنه يأخذ من الهيأة الاجتماعية بمقدار ما يعطيها .

وعلى هذا النمط تحدث مساواة عامة ظاهرية .

ولكن حيثما يكون أمام النظر النظام الاجتماعى المسمى عادة بالاشتراكية والذي يسميه ماركس بالشكل الاول من المشاعية أو درجتها الاولى فان لاسال يقول عنه فى مقام القسمة العادلة فى استعمال الحق العادل الذي لكل انسان بمقتضاه أن يأخذ من صنعة يده بمقدار قيمة عمله فان لاسال يكون واهما فى تصوره

ومارکس يوضح له هذا الوهم المصحوب بالشطط

يقول ماركس فى هذا الصدد ان الحق العادل موجود لدينا الآن بالفعل ولكنه ليس الا ذلك الحق المالي الممتاز الذى لا يمكن اعتباره الا كـكل حق آخر غيرعادل فكل حق يراعى فى تأديته وجود نظام وحيد يشمل أناساً مختلفى الدرجات والمواهب والاعمال لا يكون قائماً على المساواة ولا على الانصاف فيما بينهم وعلى ذلك يكون الحق العادل على طريقة لارسال هو اعتداء على المساواة وظلم بحت .

وفى الواقع أن كل انسان يستلم فى مقابل حصة معينة من العمل الاجتماعى حصة معادلة لها من الانتاج الاجتماعى ولكن الاشخاص غير متساوين فان أحدهم أقوى من الآخر وآخر منهم أضعف من سواه وأحدهم متزوج وسواه ليس كذلك وهذا له عدة من الاطفال وذاك ليس لديه شيء منهم الى غير ذلك

ثم استنتج ماركس :

« فباتباع قاعدة العمل المتعادل وبالجملة بتوزيع المطالب العامة الموجودة فى الصندوق العام بطريقة متساوية بين الجميع فان أحد الناس يأخذ فى الحقيقة أكثر مما يتناوله الآخر فيصير اذن أغنى من جاره وهلم جرا ، ولاجتناب كل هذا فعوضاً عن تعميم المساواة

يجب ان يكون الحق غير متساو »

وبالجملة فان الشكل الاول للمشاعية لا يمكن ان ينتج العدل والمساواه : اذ يظل هنالك اختلافٌ في الثروات واختلاف فى المظالم ، ولـكن الذى سيكون مستحيلا وجوده هو استثمار مجهود انسان بواسطة انسان لانه لن يوجد شخص يستطيع أن يستولى على وسائل الانتاج من مصانع الى آلات الى أرض زراعية الى ملـكية عقارية خاصة .

أن ماركس بأبحاثه على جملة لاسال المتأثرة بالصبغة المالية التي يتكلم فيها عن عدم المساواة والانصاف بوجه عام يظهر طريقة نمو وترقى المجتمع الاشتراكي المجبر على الشروع في الاقتصار على استئصال هذا الاجحاف الذى كان سبباً في استيلاء أفراد من الناس على وسائل الانتاج ، والعاجز عن أن يستأصل دفعة واحدة هذا الاجحاف العامل على توزيع الحاجيات بحسب مقدار العمل وليس بحسب احتياج الناس الى هذه الحاجيات

جلتهم أن الاقتصاديين العاديين ومن بينهم الاساتذة الماليون وفي صاحبنا توجان يوالون مؤاخذة الاشتراكيين على تناسيهم ما يوجد بين الناس من عدم المساواة وعلى ما يحلمون به من إبطال هذا التفاوت وأن هذه المؤاخذة لتدل على تعمق حضرات الفلاسفة

الماليين في الجهل المطبق إذ لم يقتصر ماركس على الاهتمام العظيم بهذا التفاوت الذي لا يمكن اتقاؤه بل لقد اهتم بالمثل بمسألة أخرى مرتبطة بالمسألة المتقدمة وهى أن انتقال وسائل الانتاج الى الملكية العامة لكل الهيأة الاجتماعية أى الى ملكية الاشتراكية بالمعنى العادى لهذه الكلمة لا يزيل بمفرده عيب التوزيع وعدم المساواة المتمكن من « الحق المالي » . ذلك العيب الذى سيظل سائدا على حقوق الناس مادامت طريقة توزيع المحصولات جارية « بحسب مقدار العمل »

ثم قال ماركس موضحا :

« غير أن هذه العيوب يستحيل التخلص منها في أول شكلي الهيأة الاجتماعية المشاعية الذي تتشكل به بعد الآلام الطويلة التي تعانيها من جراء تولدها من الهيأة الاجتماعية رأس المالية . ولن يستطيع الحق أن يكون أقوى من الحكم الاقتصادى ولا من نمو المدنية المرتبطة بهذا الحكم »

وبمقتضي ماتقدم يمكن القول بان « الحق المالى « يزول في اول شكلى الهيأة الاجتماعية المشاعية المطلق عليها عادة لقب الاشتراكية الا ان زواله لا يكون كاملا بل جزئيا فقط بحسب ماتسمح به حالة الثورة الاقتصادية ، أى لا يتعدى دائرة وسائل الانتاج . وهذه

الوسائل الانتاجية يعتبرها «الحق المالى» ملكية خاصة للافراد، واما الاشتراكية فتحولها بالفعل الى ملكية عامه. وفى دائرة هذا الاختلاف فقط يزول الحق المالى»

ولكنه لايزال باقيا في مهمه الاخرى: فهو يبقي بصفته منظما موزعا للمحصولات ومقسما للاعمال مابين اعضاء المجتمع العام. « ان من لايعمل لاينبغي له ان يأكل » وهذا المبدأ الاشتراكي قد صار تنفيذه بالفعل: « لكل قسم معين من العمل نصيب يعادله من المحصولات وهذا المبدأ الاشتراكي الثانى قد تنفذ بالمثل. ومع ذلك فانهذا لايؤدى الى نهوض المشاعية ولا يقضي على البقية الباقية من «الحق المالى» الذي يعطي قيما متساويةمن المحصولات لاشخاص غير متكافئين نظير قيامهم باعمال غير متعادلة بالمره.

ففي هذا الصدد يقول ماركس ان هذا عيب ولكن غير ممكن تجنبه فى شكل المشاعية الاول، لانه لايجب ان يبرح عن بالنا ان تغير اطوار الناس لايحدث بمثل السهولةالتي يمكن تصورها، فليس من الميسور ان يعتاد الناس على اثر انقلاب رأس المالية على ان يعملوا لاجل المجتمع العام بغير الالتجاء الى قاعدة الحقوق الشخصية. أن تعطيل رأس المالية لاينتج فجأة المقدمات والادلة الاقتصادية التي تساعدعلى مثل هذا التحول السريع.

فاذا تقرر هذا يمكن التدرج منه الى القول بعدم وجود قواعد اخري سوى ذلك «الحق المالى» وهذا هو الباعث المهم على ضرورة وجود حكومة بمحافظتها على الملكية العامة لوسائل الانتاج تحافظ على المساواة في العمل والمسادات في توزيع المحصولات .

فالحكومة انما تفني حينما لا يبقي اثر لرأس الماليين ولا توجد طبقات متعددة وبالاختصار حينما لا تبقي ادنى حاجة الى اخماد او اخضاع طبقة ما .

ولكن الحكومة لا تكون قد زالت من عالم الوجود تماماً بعد كل ماتقدم اذ يبقى أمر المحافظة على « الحق المالى »

ولكي لا يبقى للحكومة ظل فى الوجود يجب تعميم المشاعية الكاملة

— ٤ —

الشكل الاتم للمجتمع المشاعي

ثم استمر ماركس فى كلامه عن المشاعية منتقلا الى طورها الثاني أى الى شكلها الأتم فقال :

« حينما يتكامل شكل المجتمع المشاعى وحينما يزول خضوع الانسان لمبدأ تقسيم العمل الاستعبادى ، وحينما يتلاشى التعارض

الحـادث بين العمل الجسدى والعمل العقلى ، وحينما ينتقل العمل من كونه مجرد وسيله لاكتساب القوت الى أن يصير المطلب الاول في الحياة ، وحينما يؤدى نمو العمل وسمو الفكر الانساني الى تعاظم القوى المنتجة حتى تصبح بسائر منابع الثروة العامة فائضة بسيول الخيرات المنهمرة ، هنا لك فقط يمكن تخطى دائرة الحق المالي الضيقة ويستطيع المجتمع العام أن يطرز علمه الخفاق بهذا الشعار : « من كل انسان بمقدار كفاءته الى كل انسان بمقدار احتياجه » .

فالآن يمكننا أن نقدر ملاحظات انجيل الصائبة حق قدرها بما تخللها من عبارات التهكم والسخرية والاستخفاف على ذلك الاتحاد الذى يربط مابين كلمتى حرية وحكومة . فما دامت الحكومة موجودة لاسبيل الى وجود الحرية حتي اذا ماسادت الحرية فلا سبيل الى وجود الحكومة

ان آخر ظل من ظلال الاقتصاد الحكومي يؤذن بظهور المشاعية فى درجة من الرقي والنمو تساعد على اختفاء كل معارضة مابين العمل العقلى والعمل الجسدى أى على نضوب أحد المنابع الاصلية لعدم المساواة فى الحياة الاجتماعيه المعاصره . وهو المنبع الوحيد الذى مجرد انتقال وسائل الانتاج الى الملكية العامة ومجرد

انتزاع سائر أملاك وأدوات رأس المال من الماليين عاجزان عن أبطاله نهائيا .

أن هذه الملكية العامة تيسر اسباب تعاظم القوى المنتجه الى درجة هائلة ولو صار انعام النظر فيما وصلت اليه الحضارة في عصرنا هذا من الرقي والانتشار بما انتجته وسائل الانتاج من محصولاتها العظيمة التي لا ننكر أن لرأس الماليين دخلا عظيما فيها لأمكن الحكم بأن هذه الوسائل التي هي الآن بين أيدينا وتحت تصرفنا بالفعل لو تم انتزاعها من المحتكرين المستغلين وآلت ملكيتها الينا نحن العمال أي الى الهيئة الاجتماعية عامة لما استطاع العقل البشري أن يتصور مقدار التحسين والرقي اللذين يمكننا أن ندخلها على هذه الادوات المنتجة لتصبح قواها متضاعفة بدرجة فوق التصور بمالنا من ميزة الخبرة وقدرة العمل . وحينئذ تتمتع الجمعية الانسانية بأفر قسط من الراحة والسعادة في هذا الوجود .

ولكن الذي لا يمكننا أن نعرف أو لا نستطيع أن نصدر رأيا محكما بل تقريبيا فيه هو مقدار السرعة التي سيحدث بها هذا النمو والرقي عندما يصير استئصال مبدأ تقسيم العمل وعندما تزول اسباب التعارض مابين العمل الذهني والعمل الجثماني وعندما يصبح العمل المقصد الاسمى من الحياة .

وهذا هو السبب في أنه لاينبغى لنا أن نتكلم في مسألة فناء الحكومة الذي لاسبيل الى تخلصها منه بدون أن نربط هذه المسألة بالسرعة التي يتمشى بها الرقى والنمو الاجتماعيين إلى مرحلة الشكل الاتم للمشاعية .

فالمسألة إذن تظل مفتوحة الباب تحت طائلة البحث مادامت مدة الوصول إلى هذا الشكل غير ممكن تحديدها ومادام تلاشى آخر ظلال الحكومة متوقف على سرعة مجىء ذلك الشكل أو تباطئه .

ان الحكومة يمكنها أن تختفي بتاتاً من عالم الحس عند ماتنفذ الهيأة الاجتماعية ذلك المبدأ الجليل القائل : « من كل انسان بمقدار كفاءته الى كل انسان بمقدار احتياجه » اى عندما يصير الاعتياد على مرعاة القواعد الاساسية للحياة الاشتراكية وعندما يصير العمل فى درجة من الانتاج يجعل كل انسان يشتغل بمقدار كفاءته ومجهوده

وحينئذ يمكن تخطى تلك الدائرة الضيقة المندمج فيها الحق المالى الذي يضطر كل عامل الى أن يحسب حسابه على طريقة شيلوق : « ألم اشتغل نصف ساعة اكثر من جارى ؟ ألم يتناول جارى جراً اكثر مما تناولته انا ؟ » اذ تختفى كل هذه المساءلات من نفوس

العمال . هنالك لاينظر المجتمع العام في توزيع المحصولات الى المقادير الناتجة منها ولا الى مايتنجه كل عامل على حده . فيصير كل انسان غير مقيد فيما يستعاضاه بمقدار من الزمن أو بكم معين من العمل بل يأخذ كل انسان ماتقتضيه حاجته من مطالب الحياة

أما الماليون فوجهة نظرهم في هذه المسألة تحملهم على أن يعتبروا حلها بهذه الطريقة الاجتماعية « محض خيال » ويسخرون بما يعده الاشتراكيون من اعطاء كل انسان مايريده بغير مراقبة عليه في عمله فيجودونه بالرياش والاتوموبيلات والبيانوات الى غير ذلك .

ولا يزال الى هذه الساعه علماء الطائفة المالية يستغرقون اوقاتهم في التشاغل بهذه السخرية التي جعلتهم هم موضع الهزؤ والاستخفاف وكشفت النقاب عن جهلهم وعن دفاعهم الاعمى المغرض عن رأس المالية لاجل مصلحتهم الخاصة

ومن جهلهم ، لانه لايوجد اشتراكي يندفع الى حد أن يتنبأ بتولد الشكل الاتم للاشتراكية ، : عندما يرون علماء الاشتراكية الكبار يتكلمون في هذا الشكل المشاعي ومجيئه يوماما ، يفرض أولئك الجهلاء وجود عالم آخر مشتمل على قوة منتجة أخرى من العمل غير القوة العاملة اليوم وعلى رجل آخر غير الرجل الذي يعمل اليوم يكون اكثر منه كفاءة وعلماً كتلاميذ بوميا لوفسكي

فيجوس خلال مظاهر الىروة العامـة بدون آن يتطلع اليها الا بحسب ماتقتضيه حاجته وهم أي اولئك العلماء الماليون المربون عن جهلهم يفرضون وجود المستحيل بتصورهم هـذا الذى لاتذهب اليه احلام الاشتراكية

والى أن يجيء دور الشكل الأتم للمشاعية يظل الاشتراكيون مطالبين بأبقاء الرقابة الشديدة من جانب المجتمع ومن جانب الحكومة على طريقة العمل المؤدّى وعلى طريقة توزيع المطالب الحاجيـة . الا أن هـذه الرقابة المطلوبة يجب أن تبتدىء بانتزاع الملكية الخاصة من حوزة رأس الماليين وان تكون الرقابة نفسها من جانب العمال على رأس الماليين وان لا تكون بواسطة حكومة الموظفين بل بواسطة حكومة العمال

ان دفاع متكامى المـاليين المغرض أى المبنى على الاستفادة الشخصية (وذيولهم المصفقين والمهللين لهم من امثال تشيرنوف وتسيريتيللى وشركائهما) منحصر فى نقل قوة البحث والجدل من الفكرة الاساسية وهي التكلم عما ستكون عليه المشاعية أى الهيأة الاجتماعية العامة فى المستقبل الى المناقشة فى امكان نزع الملكية وإبطال الحكومة ووضع الاعمال تحت مراقبة العمال وتحويل ابناء كل بلد الى عمال ومستخدمين تضمنهم نقابة كبري وبالجملة فى التكلم عن انظمة الهيأت

الاشتراكية الحاضرة القائمة على مثال حكومة السوفييت ونوابها وعساكرها المنتدبين من العمال فيخرجون المواضيع الاساسية عن طبيعتها واختصاصها الاولين

وفى الواقع انه عندما يتكلم استاذ من الجهابذة ويتابعه الجمهور البسيط والى جانبهما تشيرنوف وتسيريتيللى عن الحماقات والاوهام التي لامعنى لها الواردة فى وعود وأماني البولشفيين وعن استحالة ترقية الطبقة العاملة او بالاحرى ترقية الاشتراكية برقيها الى درجة الحكم فانهم اذ ذاك يكون نصب أعينهم وازاء افكارهم شكل المشاعية الاتم الذى لم يقل أحد من الاشتراكيين الصادقين او من الذين يعملون باخلاص لمصلحة الهيأة الاجتماعية ومن غير غرض ان هذا الشكل قابل للتحقق ولان يسود العالم في الوقت الحاضر بل لم يحلم بمثل هذا احد من الناس .

وهنا نتعرض لمسألة التمييز من الوجهة العلمية ما بين الاشتراكية والمشاعية وهى المسألة التي تعرض لها انجيل في بيانه السابق عن عدم اختصاص كلمة الديمقراطية بما أطلقت عليه فمن الوجهة السياسية يمكن القول بأن الفرق ما بين شكلى المشاعية الاول والاخير سيكون بلا شك هائلا مع مضى الزمن ، أما في الوقت الحالي أى تحت الحكم رأس المالي فمن العبث القول به ولا يجرأ على أن يضعه فى

الصف الاول الا أفرادمن الفوضويين (اذا كان يوجدين الاشتراكيين اناس لم يتلقنوا العلم النظري على طريقة بليخانوف وكروبوتكين وجراف وكرنيليسين وسواهم من كواكب الاشتراكية المشتملة على الاشتراكيين الوطنيين أو على اولئك الفوضويين المتحصنين على رأى جاى الذى يعتبر من أحد الفوضويين نادرى المثال الذين ظلوا محتفظين بالشرف وبالضمير)

على ان الفرق ما بين الاشتراكية والمشاعية واضح . فما يسمى عادة بالاشتراكية يلقبه ماركس بالشكل الاول أو الدرجة السفلى للمجتمع الاشتراكي . وعندما يتيسر جعل وسائل الانتاج ملكا مشاعا للجميع فان لفظ الشاعية يصير قابلا لاطلاقه على الهيأة الاجتماعيه على شرط عدم تناسى ان المشاعية اذ ذاك تبقي ناقصة .

وان أهم مافى أيضاح ماركس الذى بسطه في هذا الصددهو محافظته على المدلول الحسى كاحتفاظه بالمدلول النظرى للمشاعية التي يعتبرها كشيء يبتدىء وضوحه من عند انتهاء رأس الماليه

فعوضا عن التعبيرات المدرسية المصطنعة والمخترعة وبدلا من المحاورات اللفظية العقيمة فى الاسئلة المتعددة على نمط (ماهى الاشتراكيه ؟ وما هى المشاعيه ؟) يحلل ماركس مايمكن أن يطلق عليه درجات النضوج الاقتصادى للمجتمع المشاعي

فالمشاعية فى شكلها الاول أو فى مرحلتها الاولى لا يمكنها أن تكون من الوجهة الاقتصادية ناضجة تمام النضوج ومتمتعة بتمام الحرية من قيود التقاليد والاحكام رأس المالية

ومن هنا ينشأ ذلك الأمر المهم الذى يدعو الى البقاء فى اعتقال دائرة الحق المالي الضيقة من جهة توزيع الحاجيات . فان الحق المالي يتطلب بالطبع وجود حكومة مالية لان الحق لا أثر له بدون جهاز قادر على الجاء الناس الى مراعاة قواعده

وينتج مما ذكرنا ان الحق المالي يظل ثابتا فى عهد المشاعية مدة من الزمن ولا يكون منفردا بل تكون الى جانبه الحكومة المالية ولكن بدون أن توجد الى جانبهما هيأة الاعيان والماليين !

وعلى ذلك فيمكن اعتبار ما يؤاخذ به المذهب الماركسي كاحدى الاعاجيب أو كضرب من التلاعب بالعقول لان الاشخاص الذين يتعرضون الى هذا المذهب انما يحاولون التصدي له بل مهاجمته وهم لم ينعموا النظر في معانيه ويجيلوا الفكر فى حقائق مبادئه ليقفوا على ما فيها من المحتويات الخارقة للعادة

غير ان الحياة ترينا فى كل خطوة وفى تفاريق الطبيعة وفى خلال الحياة الاجتماعية أطوار العهد القديم وتقاليده منبثة فى العهد الجديد ومتشبثة بأهدابه

وما كان ماركس ليدخل النذر القليل من الحقوق المالية في المشاعية بمجرد فكرته وارداته وانما عمد الى اثبات ما لا سبيل الى التخلص منه من الوجهتين الاقتصادية والسياسية فى مجتمع عام لم يكد ينفصل من أحضان رأس الماليه

ان للديمقراطية دخلا عظيما وأهمية هائلة فى الصراع الذى ستناجز به الطبقة العاملة ارباب رؤس الاموال لتغلبهم على امرهم وتنفض عنها نير استرقاقهم. غير ان الديمقراطية ليست حدا يمكن الوقوف عنده ولا يجوز تخطيه وانما هي فقط مرحلة تقطع للوصول من العهد الاقطاعي الى العهد رأس المالى ثم تعود فتصير مرة اخري مرحلة ايضا تقطع من رأس المالية الى المشاعية.

ان الديمقراطية يراد التعبير بها عن المساواة ومن المعلوم ان هيئة العمال تجعل اهمية عظمي لصراعها المتوالى الحاد فى سبيل الحصول على المساواة فكان لابد اذن من ادراك مبدأ المساواة على حقيقة معناه التى يراد بمقتضاها محو الفروق الموجودة بين بعض الطبقات وبعضها . غير ان لفظة ديمقراطية لا يراد بها فى المتعارف الآن سوى المساواة الصورية. أما بعد تحقيق المساواة ما بين جميع اعضاء المجتمع العام فيما يختص بالتمتع بوسائل الانتاج أى بمساواة العمل والاجر تنهض لسوء الحظ فى وجه الانسانية مسالة ترقية المساواة

الصورية المساواة الى الحقيقية القائمة على اساس مبدأ «من كل انسان بمقدار كفاءته الى كل انسان بمقدار احتياجه» وهنا نقف موقف الحيرة متسائلين باية الطرق وفى كم مرحلة تتمكن الانسانية من الوصول الى هذا الامل الاسمي. فلا يجرى على السنتنا جواب فى هذا الصدد سوى قولنا اننا لا نعلم ولا نستطيع ان نبدى رأيا ولو من قبيل الحدس والتخمين يمكن حل هذه المساله بموجبه .

ألا ان هذه المسالة وأمثالها مما لا يتيسر الاجابة عليها فى هذه الاوقات ليست النقطة الهامة لانها لا تزال حتى اليوم فى عداد الاماني واما المهم الذي يتطلب السعي الموصول هو استئصال الفكرة التي يرمى أرباب رؤوس الاموال والاعيان الى غرسها فى نفوس الجماهير البسيطة التي لا تستطيع أن تحاكم فى نفسها كل ما يلقي عليها لتصدر حكمها ان صوابا وان خطأ ، تلك الفكرة الخطرة التي نحاول محاربتها والتغلب عليها ما تشيعه الفئة المالية من ان الاشتراكية مجموعة آراء واعمال لا تطابق مصالح الجمهور الاكبر وتقاليده وعوائده الراسخة من قديم الزمان، وانها بصفتها شيئا مبتدعا تلبث مدة قصيرة من الزمن ثم يتغلب عليها الضعف فيدركها الموت ، نعم هذه الفكرة الخطرة هى التي يجب أن نبين للجمهور الاكبر فسادها وعدم مطابقتها للحقيقة بافهامه أوجه الغبن اللاحق به وباعلامه ان الطرق

المادلة التي يراد انصافه بها من الطبقة الصغيرة المتحكمة فيه بطيئة السير لانها تغالب بالطبع العوائد والتقاليد القديمة وتعمل على محو الافكار الراسخة من مدد طويلة فى الاذهان فهي اذن تبتدىء بالعقول المستنيرة من غير ذوى المطامع الشخصية ثم لاتلبث أن تعم سائر الاهالي بلا استثناء

ان الديموقراطية هي احد اشكال الحكومة أو بالاحرى هي أحد تنوعاتها فهي اذن بحكم التصاقها بالحكومة نعتبر كالحكومة نفسها الوظيفة المنظمة المرتبة على اسلوب خاص للاضطهاد والضغط على الناس . هذه صفتها من جهة . ولكنها من جهة اخرى تعتبر الاعتراف الظاهرى بحق المساواة بين جميع ابناء البلد الواحد وبحقهم جميعاً في التساوى في تعيين حدود مهة الحكومة وفي ادارتها

ثم ينشا عن الديموطية وهى في شكلها الصورى الموضح فيما تقدم أنها تستجر في خطاها التي تخطرها فى سبيل التقدم والنموطبقة العمال الثائرة للتجمهر ضد رأس المال وتهيء لها الوسيلة التى تكسر بها آلة الحكومة المالية وتدمرها وتعفى اثارها كائنا ما كان شكل الحكومة ملكية أو جمهورية بجيشها الدائم وبوليسها وموظفيها والاستعاضة عنها بآلة حكوميةأعظم ديموقراطية لاتظل كسابقتها آلة حكومية بالشكل المعروف تحت ظل طبقات العمال المسلحة

التي تعد الشعب لان ينتظم فى شكل قوى محلية مسلحة

وهنا يتحول المسالة من المقدار الى الصفة تصل الديموقراطية الى الدرجة التي تخرج فيها من نطاق المجتمع المالي لتندمج فى الهيأة الاشتراكية . فاذا كان الجميع يشتركون حقيقة فى ادارة الحكومة فان رأس المال لايمكن أن يستقر له قرار مع أن تقدم رأس المال ونموه يسمحان بان يشترك الجميع اشتراكا فعليا فى ادارة الحكومة. وهذه الطريقة قد بدأت تتحقق فى كثير من البلاد المنتشرة فى ارجاء العالم بواسة النقابات العاملة المتالفة فى دوائر البريد والسكك الحديد والمصانع الكبرى والتجارة العظمي والمصارف المالية الي غيرها من الدوائر المالية التي انتظمت فيها النقابات العاملة التى تمثل الهياة الاشتراكية فى خطواتها الاولى .

وبواسطة هذه الترتيبات الاقتصاديه يصبح من المستحيل اسقاط الماليين والموظفين فجأة من غير سابقة مقدمات والتوصل الى وضع الرقابة العامة على الانتاج وعلى توزيع المحصولات وعلى ترتيب العمل بواسطة العمال المسلحين ومجموع الشعب المتقلد سلاحه (لا يجب الخلط بين مسألة المراقبة والحساب ومسألة العمل الفنى المختص بالمهندسين والميكانيكيين وسواهم ان هؤلاء الاختصاصيين الذين يشتغلون اليوم تحت أوامر الماليين سيشتغلون غداً أحسن

من اليوم فى ظل نظام العمال المسلحين)

ان عمليتي الحساب والمراقبة هما الشرطان الجوهريان اللازم ادخالهما فى هيئة التوظيف المنتظمة فى المجتمع المشاعي أثناء شكله الاول . فأبناء كل بلد يتحولون الى مستخدمين ذوي اجور عاديه فى الحكومة المتمثلة في العمال المسلحين . وكل أبناء البلد يصيرون المستخدمين والعمال والمنتظمين في سلك حكومة احتكارية لمصلحة الجميع .

فالمسألة تتوقف فقط على التمكن من أن يشتغلوا بصبغة رسمية وأن يحافظو على نفس طريقة العمل ويأخذوا مرتبا رسميا.

وهذه المسألة قد تم الشطر الاكبر منها بمعرفة ارباب رءوس الاموال الذين لاجل تسهيل حصر ودقة حساباتهم واعمالهم الجسيمة توصلوا الى أن يجعلوا العمليات الكبيرة التى كانت تقتضي تركيبا معقدا يحتاج الى ايد كثيرة فيما مضى يصبح الآن مقصورا علي مجرد اشراف سطحى وتفتيش بسيط وعمليات حسابية ما بين اعطاء ايصالات وتقييدها في دفاتر تحصر كل الاشياء الخارجة وقيمها الداخله وهذه العمليات البسطيه ليستطيع ان يقوم بها كل انسان يعرف القراءة والكتابة فقط (حينما تصير الحكومة عبارة عن مجرد وظائف جوهرية تنحصر في مسالتي قيد الحسابات ومراقبة

الاعمال بواسطة العمال انفسهم لاتصبح حكومة سياسية ذات الوظائف السياسية كما كانت من قبل بل تصير عبارة عن مجموعة وظائف ادارية بسيطة)

وأما من جهة السواد الاعظم من الشعب فأنه عند مايقوم من تلقاء نفسه وفي كل مكان بعمليتي الحسبة والمراقبة على ارباب رءوس الاموال (الذين سيتحولون حينئذ الى مستخدمين) وعلى حضرات السادة المفكرين أي الاختصاصيين الذين يكونون الى ذلك الحين حافظين بعض بقايا التقاليد المالية السالفة فأن هذه المراقبة تصير حقيقة عامة ووطنية أي انها تشمل جميع ابناء الوطن وكل موارده فهنالك لاتبقى حاجة لان ينفرد أناس مخصوصون بأمر المراقبة بل لاتبقى حاجة اليها مطلقا لان كل انسان لايعرف في أي شيء يستخدمها مادام كل وطني قائما من تلقاء نفسه بعمله بانتظام وجاعلا من نفسه على نفسه وعلى غيره رقيبا عتيدا .

وفي هذه الحالة تنقلب الهيأة الاجتماعية بأسرها الى مصلحة أو مكتب عظيم والى مصنع كبير تتساوي فيه وحدة العمل ووحدة الاجر مابين جميع الذين يشتغلون او يراقبون او يحسبون

على ان هذه المساواة وهذه الطاعة الاختيارية العامة اللتين تسودان جميع اجزاء ذلك المصنع العظيم عندما يصبح الماليون

مغلوبين على امورهم والمستثمرون مسلوبة من أيديهم طرق الاستثمار والهيأة العاملة شاملة جميع فروع الهيأة الاجتماعية ليستا الغرض الاسمي والنقطة النهائية اللذين نسعى اليهما وانماهما خطوتان نخطوهما في حالة التطور الضروري الذى ننقى به المجتمع العام بطريقة مناقضة للطرق التي كانت موجودة قبلها من ادران النقائص والاقذار التي تلطخ كيان الاستقلال المالي وليسهل بعد ذلك على الديمقراطية السير فى الطريق الرحبة الهينة الممتدة الى الامام .

وعندما يغدو جميع أعضاء الهيأة الاجتماعيه أو على الاقل الاغلبية العظمى منهم عالمين بادارة الحكومة من تلقاء أنفسهم بكفاءة وبأن يضعوا أيديهم على سائر الاشياء وينظموا رقابتهم على تلك الاقلية الحقيرة وهى فئة الماليين وعلى اولئك السادة القلائل المغرمين بالمحافظة على التقاليد الماليه البائده وهم الاختصاصيون وعلى العمال الذين أفسد أخلاقهم حبهم للمال وجعلهم عبيداً لرأس المال فهنا لك فقط تختفى آثار الحاجة الى كل نوع من أنواع الادارة .

وكلما ازدادت الديموقراطية اقترابا من درجة الكمال كلما ازداد أجلها دنوا من الفناء اذلا تعود الهيأة الاجتماعيه فى حاجة اليها وكلما ازدادت الحكومة المؤلفة من العمال المسلحين الذين بتألفها

منهم تبتعد بحكم الواقع أن تكون حكومة بالمعنى الخاص بهذه الكلمة تشربا بالديمقراطية كلما ازداد اقترابها من عهد استئصال شأفتها اذ لايكون هنالك باعث على وجود النظام والترتيب مادامت الهياة الاجتماعية قائمة بطبيعتها بتأدية مصالحها بنفسها

وعندما يصير جميع الناس بالفعل اكفاء لأن يديروا ادارة حقيقية بدون وسطاء ولارؤساء شئون الانتاج الاجتماعي وعندما يقومون جميعهم بالفعل بأعمال الحسابات والرقابة التي كانت تقوم بها تلك الاعضاء المتطفلة على وجود الهيأة الاجتماعية تطفل الأبناء المدللين على ابيهم واولئك المنافقون المراءون وامثالهم المتسمون باسم المحافظين على التقاليد المالية هنالك يصير من المتعذر جداً بل من المستحيل الافلات من طائلتي عملية الحسبة والرقابة وكل محاولة يقصد بها التخلص من مفعولهما تؤدي حتما الى عقاب فى منتهى القسوة والزجر (لأن العمال المسلحين هم اناس عمليون وليسوا مفكرين من ذوي العواطف ولايحبون أن يستخف بهم وان يمزح معهم) حتى ان ضرورة التمسك بالقواعد البسيطة الجوهرية من معاملات الهيأة الاجتماعية الانسانية تصير فى أسرع وقت عادة متأصلة فى نفس كل فرد لايحاول التخلص منها

هنالك ينفتح الباب على مصراعيه ليرحب بمقدم الشكل الاتم

للمجتمع المشاعي ذلك الشكل الذي لايكاد يظهر فى الوجود حتى يتلاشى من عالم الوجود آخر مظاهر الحكومة باطوارها ودرجاتها المتعددة التى ستتقلب بها فى حجور الهيآت الاشتراكيه المتنوعه أثناء انتقالها من حالة الى حالة أخرى اذ لاتعود حينئذ اقل حاجه لشبه ظل من ظلال الحكومه

الفصل السادس

(اعتداء الانتهازيين على الماركسية)

أن مسالة العلائق المتبادلة بين الحكومة والثورة الاجتماعية لم تأخذ الا مكانا حقيرا من اهتمام العلماء النظريين والصحافيين الذين خاضوا فى شئون الاشتراكية الدولية الثانية (التي امتد أجلها من ١٨٨٩ الى ١٩١٤) كما انهم لم يهتموا بالمثل ببقية الثورة على وجه عام

ولكن الذي هو ادهي واعجب مما تقدم والذى يدعوا الى الحيره والارتياب فى مسلك ذلك العضو النامى فى جسم الاشتراكية العامل على تخدير اعصابها وهو المبدأ الانتهازى الذى أدى الى اخفاق

الاشتراكية الدولية الثانية فى عام ١٩١٤ انه كلما سنحت الفرص لعرض هذه المسألة ومحاولة حلها والفصل فيها يجتهد ذلك المبدأ في اخراجها من موضوع البحث أو تضليلها أو التعامي عنها بالمرة .

وعلى العموم اذا القيت نظرة عامة على مجموع اعمال الاشتراكية الدولية الثانية يمكن القول بأن التمشى مع المبدأ الانتهازى في ارجاء النظر في مسألة علائق الثورة الاشتراكية العامة بالحكومة الى الى أجل غير مسمي مع توقف سير الاشتراكية في طريق الرقى الموافق لمصلحة الهيأة الاجتماعية انما يساعد هذا المبدأ على مقصده الشخصي الذي يرمي الى اذلال وتحقير المذهب الاشتراكي وطعنه في النقة الحساسة منه واخراجه عن حقيقته بجعله مذهبا حقيرا خاليا من الاغراض السامية الشريفة ومقصورا على المبادىء المبتذلة التي يعرفها كل انسان ولا تؤدي الى اصلاح حالة المجتمع البشري وانقاذه من ضروب الآلام والشقاء

ولكى نتمكن من وصف هذه الحالة المحزنة التي طرأت على الاشتراكية الصحيحة وحاولت افسادها ينبغى أن نوجه انظارنا الى العالمين النظريين اللذين اشتهرا بأنهما من أعظم انصار المذهب الماركسي وهما بليخانوف وكاوتسكي

— ١ —

مجادلة بليخانوف مع الفوضويين

نشر بليخانوف كتابا عنوانه الفوضوية والاشتراكية ظهر باللغة الالمانية فى سنة ١٨٩٤ وقد خصص بالبحث فى مسألة العلائق التى تربط الفوضوية بالاشتراكية.

وكأنما بليخانوف تعمد لامر ما أن يتناسى أو يضرب صفحا بمحض اختياره عن طرق أهم مبحث من المباحث الاشتراكية العامة الدائرة على عذبات الالسن وعلى اسلات الاقلام فى الوقت الحاضر بل أشدها أهمية وأكثرها حماسة وأقواها دعامة من الوجهة السياسية فى الصراع الناشب ضد الفوضوية وهو مبحث العلائق التي تربط الثورة بالحكومة كما أنه أغفل بالمرة التعرض لمسألة الحكومة بتفاصيلها!

ويتضمن كتابه هذا قسمين: أحدهما تاريخي أدبي يشتمل على تفاصيل ثمينة مفيدة تختص بتاريخ الافكار والآراء التي أذاعها استيرنر وبرودون وغيرهما من زعماء الفوضويين، وأما القسم الآخر فهو عبارة عن اسهاب جدلي سفسطائي حافل بالبيانات والاستنتاجات الفظة التي أجهد نفسه فوق طاقته وفوق ما يحتمل

العقل المنصف أن يتصوره ليثبت انه لايوجد أي فرق بين الفوضوي واللص أو قاطع الطريق

وان مجموعة أفكاره فى قسمي كتابه لتدعو الى العجب والدهش لصدورها منه فى وقت يتحدث فيه زعماء الاشتراكيين الذين لاغرض لهم سوى نجاح مبادئها العادلة النافعة بقرب حدوث ثورة العمال الكبرى فى جميع ارجاء العالم وفى الوقت الذي تكاد الثورة الروسية الاولى تكون قاب قوسين أو أدنى من الشبوب بل لقد كان فكهاومسليا بموضوعه العجيب فى أثناء تلك الثورة التي انتهت أخيرا بالفشل . وبطريقته هذه التي اتبعها فى كتابه المتقدم ذكره جعل نفسه فى سنة ١٩٠٥ وفى عام ١٩١٧ ما بين متمسك بمذهب يحاول الدفاع عنه من جانب وما بين جدلى سفسطائى لاهم له الا حب المناقشة واظهار قوة المعارضة فيما لاطائل تحته وجعل نفسه من الوجهة السياسية ذيلا ينسحب على الثرى تحت قدمى رأس المال .

ولقد رأينا فيما سلف كيف ان ماركس وانجيل فى المجادلات التي دارت بينهما وبين الفوضويين ابرزا بمنتهى العناية والاهتمام أفكارهما فيما يختص بالعلائق التي ترتبط بها الثورة بالحكومة فى أجلى مظاهرها .

ولما باشر انجيل طبع نقد برنامج جوتا الذي وضعه ماركس كتب انجيل فى مقدمة هذه الطبقة التى ظهرت فى سنة ١٨٩١ مايلي:

« اننا (أي انجيل وماركس) وجدنا أنفسنا حينئذ فى صراع هائل مع باكونين وفوضوييه . وكان قد مضى اذ ذاك عامان بالاكثر على انعقاد مؤتمر لاهاي الاشتراكي الدولي العام »

وكان الفوضويون قد بذلوا كل ما فى وسعهم ليجعلوا مشاعية باريس من عملهم وأن يوجدوا من أعمالها تاييداً لمذهبهم غير انهم لم يفهموا شيئا من دروس المشاعية ولا من التحليل الجليل الذي حلل به ماركس تلك الدروس العملية .

واما من جهة السياسة العملية المعينة القائمة على السؤالين الآتيين وهما :هل يجب أتلاف أداة الحكومة القديمة ؟ وفى حالة الايجاب بأى شيء يمكن الاستعاضة عنها ؟ فان الفوضوية لم تجب عنهما بما يمكن الارتياح اليه

على أن الخوض في عباب البحث عن الفروق التي تختلف بموجبها الفوضوية عن الاشتراكية مع اهمال مسألة الحكومة وبدون ملاحظة ما أوجده المذهب الماركسي من التقدم والاتساع في المبادىء الاشتراكية قبل المشاعية وبعدها لايمكن الآن يحمل على محمل الاندفاع بطريقة لايمكن التخلص منها في هوة المبدأ الانتهازي

وفي الواقع أن الانتهازية لايمكن الا ان تتغلب اذا لم يتيسر عرض السؤالين اللذين ذكرناهما فيما تقدم على مجموع الحزب الاشتراكي في مؤتمراته التي ستنعقد في الادوار الآتية للبحث فيهما بدقة تامة ولوضع الحلول اللازمة لهما .

وبما أن المبدأ الانتهازي قد فاز حتى الآن بمنع هذين السؤالين من طرحهما على بساط البحث العام فمما لاجدال فيه أنه أصبح منتصراً على مزاحمه وهو المذهب الماركسى الاصيل

ـ ٢ ـ

(مجادلة كاوتسكي مع الانتهازيين)

أن ادبيات اللغة الروسية تحتوى بدون ادنى شك على عـدد لايحصى من ترجمات كتب كاوتسكي بدرجـة لم تتفق لاي كاتب آخر من كبار كتاب العالم باسره

وقد قال بعض الاشتراكية الديموقراطيين الالمانيين فى معرض المزح أن كتب كاوتسكي مقروءة فى البلاد الروسية اكثر مما هي مقروءة فى المانيا . (ليكن ماقيل، ومع ذلك فما يذكر بهذه المناسبة وله اصل تاريخى اصدق بكثير مما كان يحسبه اولئك الذين جادوا علينا بتلك التفكهة وهي ان العمال الروسيين ارسلو فى عام ١٩٠٥ فى طلب

مقادير فوق حد التصور من الكتب المختارة من أرقى ادبيات الاشتراكية الديموقراطية فى العالم فوصلت جملة عظيمة من الكتب التي لم تقرأ فى البلاد الاخرى وهكذا نقلوا الى مغرس حركة الحياة العاملة لدينا الجديدة بذور التجربة العظمى التى قامت بها بلاد مجاورة لنا سبقتنا بشوط بعيد فى هذا الميدان) .

وقد اشتهر لدينا كاوتسكي بانه عدا بسطه بطريقة دارجة سهلة تفهما العامة مبادىء ماركس، بمجادلاته مع الانتهازيين وفى مقدمتهم برنستاين .

غير انه يوجد شيء يكاد يظل مجهولا عن الناس الى الآن وهذا الشيء لايصح المروريه بدون الالماع أليه أذا أريد معرفة كيف أمكن سقوط كاوتسكي فى بؤرة ذلك الضلال المخجل اذ اقام من نفسه مدافعا عن الاشتراكية الوطنية المتطرفة المحبذة للحرب خلال الازمة الكبرى التي استمرت من عام ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٧

وهذا الشيء الذى تحب معرفة هو ان كاوتسكي قبل حملته المشهورة على ممثلى المبدأ الانتهازى فى فرنسا (امثال ميللران وجوريس) وفى المانيا (برنستاين) كان قد اظهر ترددا عظيما . وقد اتهمته مجلة الفجر الماركسية التى ظهرت مابين عامى ١٩٠١ و ١٩٠٢ فى ستوت جارت وكانت تدافع عن آراء الحياة العاملة الثورية فى اثناء اشتبا كها

معه في الجدال بانه ذو احكام كاوتسكية اى مرنة قابلة للتبدل بمناسبة قراراته المبهمة المتفلتة من الحقائق الجانحة الى مصالحة الانتهازيين فى المؤتمر الاشتراكي الدولي الذى انعقد فى باريس سنة ١٩٠٠

ومن هذا القبيل ما نشر فى المانيا من رسائله المملوءة بامثال هذه الترددات قبل دخوله فى الحملة الموجهة ضد برنستاين

ويوجد عدا ماتقدم موضوع آخر أشد هولا وأعظم خطراً وهو ان كاوتسكي فى نفس مجادلته مع الانتهازيين كان يرى عليه فى عرضه المسالة التى التزم المناقشة فيها وطريقة محاولته حلها ميل مرتب نحو الانتهازية فيما يختص بمسالة الحكومة وقد تأكدنا الآن بعد دراسة تاريخ خيانة كاوتسكي الحديثة للمذهب الماركسي الى جنوحه المبدأ الانتهازى بشكل لايدع مجالا للشك فيه

لنتصفح أول كتاب أساسى لكاوتسكي وضعه ضد الانتهازية وهو كتابه عن برنستاين والبرنامج الاشتراكي الديموقراطي الذى ينتقد فيه آراء برنستاين بدقة متناهيه . وهذا أهم محتوياته .

ان برناستين فى قواعده الاشتراكية التي أكسبته شهرة ايروسترات (هو يوناني مجهول من مدينة ايفيز حرق هيكل ديانا الذى يعتبر احدى أعاجيب الدنيا السبع ليشتهر اسمه) يتهم المذهب الماركسى بمطابقته المذهب البلانكي (نسبة الى لويس

أوجيست بلانكي الاشتراكي الثورى الفرنسوى الشهير صاحب الجملة المشهورة : « لا اله ولا سيد ») وهى تهمة رددتها الف مرة السنة الانتهازيين والماليين الاحرار فى الروسيا ضد البولشفيين معتنقى المذهب الماركسي الثوري .

وقد أمسك برنستاين باذيال كتاب الحرب الاهلية فى فرنسا الذى وضعه ماركس وأجهد نفسه من سوء حظه فى أن يوحد تطابقا مابين وجهة نظر ماركس فى الدروس التى دونها عن المشاعية ووجهة نظر برودون .

واهتم برنستاين على الاخص بالنتيجة التي أوردها ماركس فى مقدمته التى كتبها سنة ١٨٧٢ للمنشور المشاعي والتي جاء فيها : ان طبقة العمال لايمكنها أن تتناول ببساطة بين أيديها اداة الحكومة وهى على تم استعداد وتستخدمها فى سبيل العمل لاجل القضاء على نفسها .

فلا هذا التعبير لبرنستاين الى درجة حملته على أن يكرره ثلاث مرات فى تفاريق كتابه وهو يشرحه ويؤوله بأقوى معاني الانتهازية ويبعده عن حقيقته بعداً شاسعا .

ولقد علمنا من أقوال ماركس المتقدمة انه يريد أن يقول بان طبقة العمال يجب أن تكسر بل تحطم أو تنسف اداة الحكومة

برمتها . أما برنستاين فيمثل ماركس بهذه الجملة يحذر الطبقة العاملة من الميول الثورية المتطرفة عند استيلائها على السلطه .

ولا يمكن تصور ما هو أفظع وأغلظ تزويراً وتلفيقا وتضليلا في رأى ماركس من مثل هذا الاختلاق الوحشي .

ولنعد الآن الى كاوتسكي لنرى رأيه في هذا الصدد في كتابه الذي أشرنا اليه فنتساءل :

كيف سلك كاوتسكي في انتقاده الدقيق على بهتان برنستاين ؟

لقد سلك مسلكا غريبا في هذا الصدد اذ امتنع امتناعا تاما عن تحليل دخائل التلفيق الذي أدخله الانتهازيون على حقيقة المذهب الماركسي في هذه النقطة . وانما اكتفى بأيراد الجملة المذكورة فيما تقدم من المقدمة التي وضعها انجيل لكتاب الحرب الاهلية الذي ألفه ماركس قائلا ان ماركس يرى أن الطبقة العاملة لاتستطيع أن تستولى ببساطة على اداة الحكومة وهي على أتم استعداد ولكنها على العموم تستطيع أن تستولى عليها ، وهذا كل رأي كاوتسكي .

وأما من جهة ما ينسبه برنستاين الى ماركس مما يختلف مع حقيقة رأيه على خط مستقيم ، ومن جهة ما يعتبره ماركس منذ سنة ١٨٥٢ مهمة الثورة التي يجب عليه تأديتها وهو كسر آلة الحكومة فان كاوتسكي لم يحرك لسانا في صددهما

والحاصل ان كاوتسكي لم يتعرض مطلقا لما يوجد من الفرق العظيم ما بين الماركسية والانتهازية ولا للاغراض الاساسيا التي يجب أن تتطلبها ثورة العمال بل لقد برع فى وضع هتين المسألتين فى حرر الخفاء !

وكتب كاوتسكي مناقضا برنستاين :

« اننا نستطيع أن نرجىء الى المستقبل ونحن مطمئنون تمام الاطمئنان حل مسألة سلطة العمال المطلقة »

وليست هذه مجادلة سلبية مع برنستاين بل هي فى حقيقة الامر منحة أو امتياز لبرنستاين أو تسليم بمطالب الانتهازيه ؛ لان الانتهازية لاتبتغي ما هو خير من « ارجاء كل حلول المسائل الاساسية المختصة بمهمة الثورة بمنتهى الطمأنينه الى المستقبل »

ولقد ظل ماركس وانجيل أربعين عاما تمتد من عام ١٨٥٢ الى سنة ١٨٩١ وهما يلقنان العمال وجوب تحطيم آله الحكومة . واخيرا يجيء كاوتسكي فى سنة ١٨٩٩ ازاء خيانة الانتهازيين الواضحة للمذهب الماركسي فيبهم مسالة معرفة ما ذا كان من الواجب تدمير هذه الآلة بل يخفيها من ميدان الجدال امام خصمه ليحتمي من بأس تلك الغارة الفلسطينية التي تصدى لها وما هى الا غارة تافهة من عبث الطفولة !

وفضلا عن ذلك فانه توجد بين ماركس وكاوتسكي هوة عميقة تفصل بينهما فى طريقة الخوض فى مهمة حزب العمال واعداد الطبقة العاملة للثورة .

ولنتخط الآن هـذا الـكتاب الذي كان أول ماخطه قلم كاوتسكي في هذا الصدد أي انه يعتبر التجربة الأولى له فى التصدي لخصوم الماركسية ولنلق نظرة على كتابه التالي الذي صار فى وضعه اطول باعاً واكثر خبرة واثبت جنانا وهو الـكتاب الذى خصص بالمثل شطراً كبيراً منه لتفنيد اباطيـل الانتهازيين واضاليلهم أى كتابه المختص بالثورة الاشتراكية .

ففى هـذا الـكتاب جعل كاوتسكي محور كلامه دائراً على مسألتي ثورة العمال وحكم الهيأة العاملة . فقد اودع هذا الـكتاب مقدارا كبيرا من الآراء ذات القيمة الثمينة جـدا ولـكنه اتبع نفس الخطة التي سبق اليها من قبل وهي اتقاء الخوض فى موضوع الحـكومه .

ومع أن محور هذا الـكتاب يدور حول مسالة الاستيلاء على سلطة الحـكومة فانه يرى حلوا من البحث فى هذه المسألة ! ومعنى ذلك انه يعرض هـذا السؤال الذى سبق ان منح الانتهازيين امتيازات بشانه وبعرضه أياه لايتاخر عن قبول مبدأ الاستيلاء على

السلطة بدون أن يتعرض لمسألة اتلاف آلة الحكومة .

ومن الغريب أن ماسبق ماركس ونعته في عام ١٨٧٢ بانه شيء عتيق بال يجب تغييره في برنامج المنشور المشاعى يعود كاوتسكي فيجدده ويحييه فى عام ١٩٠٢

وقد خصص كاوتسكي فى هذا الكتاب شذرة منفصلة « بالاشكال والوسائل التى ينبغى أن تتخذها الثورة الاشتراكية » . وفى هذا الموضوع المهم تعرض كاوتسكى للخوض فى مسائل الاضراب العام السياسى والحرب الاهلية و (وسائل الحصول علي حكومة عظمي حديثة الطراز علي مثال الهيأة الديوانية والجيش » ولكنه لم يورد كلمة واحدة يفصل ماأجمله فى هذه المسائل على طريقة التعليمات التي كانت تعطيها المشاعية فيما سلف للعمال .

ومن الواضح ان انجيل لم يكن مخطئاًفى تحذيره الاشتراكيين عامة والالمانيين منهم على الاخص من فكرة اجلال الحكومة الى الحد الذى يدعوا اليه الانتهازيون .

وفى هذا الصدد يبدى كاوتسكي رأيه على النسق الآتى : ان هيأة العمال اذا ما تكللت مجهوداتها بالنجاح وفازت بتاج الانتصار فى صراعها العظيم فأنها « ستنفذ البرنامج الديمقراطى » ثم انه يبسط مواد هذا البرنامج . وأما ما احدثته سنة ١٨٧١ بوقائعها من التغيير

الجوهرى الجديد فيما يختص بمسألة احلال ديمقراطية العمال محل ديمقراطية الماليين فلا يتعرض له كاوتسكى بكلمة واحدة

وانما يظهر كاوتسكى براعته فى التخلص من هذا الموضوع بأقوال مبتذلة تتضمن الفاظا وتعبيرات ضخمة على النسق الآتي:
« من المعقول ان المسألة ستسير فى مجراها الاعتيادى من تلقاء نفسها وأننا لن نتمكن من الحكم والامور الجارية الآن باقية على حالتها وذلك لان الثورة تتطلب كفاحا طويلا شديدا يستغرق من الوقت فسحة طويلة كافية لانتقال سياستنا الحزبية فى اجلى مظاهرها من درجة الى اخرى ملتزمة حدودها الدقيقه المرسومة لها فى برنامجنا الاشتراكي الحالى »

ومن الجلى الذى لا يحتاج الى ايضاح ولا الى الادلاء بالشواهد والبراهين ان الامور تجرى فى مجاريها من تلقاء نفسها على نسق استمرار الخيول فى اكل التبن والشعير وعلى نسق استمرار تدفق مياه نهر الفلجاء فى بحر قزوين

ومن الموجب للتحسر ان كاوتسكى في مثل هذا المبحث الجليل يقتصر على ايراد الالفاظ والتعبيرات الضخمة التي تبهر الانظار فى صدد الصراع الشديد مع انه لا يتعرض عند ذكره هذا الصراع الى أهم نقطة ترتبط به وينبغى ان يفهمها العمال الثوريون وهي معرفة

ماهو كنه هذه الشدة تجاه الحكومة والديمقراطية مما يجب مخالفة الثورات السابقه التى لم تكن مصبوغة بصبغة الهيأة العاملة .

ان كاوتسكي بتخليه عن البحث فى هذا الصدد قد منح الانتهازيين امتيازاً عظيما فى نقطة أساسيه لا نبغى التهاون فيها من جهة المذهب الماركسى الاصيل .

وقلما يهم بعد ذلك أن يتلاعب كاوتسكي بالالفاظ الضخمه التي تدوى فى الا ذاين باعلانه تلك الحرب الشعواء الهائلة التي ليست سوى حرب وهمية مكتسية حلة من الالفاظ تبهر الانظار بمثل قوله « فكرة الثورة » (وما قيمة مثل هذه الفكرة اذا ماحال الخوف دون نشر الفكرة الحقيقية للثورة بين العمال ؟) فليضع « الامنية السامية المنشودة من وراء الثورة فى مقدمة كل شىء » وليصرح كيفما شاء بأن العمال الانجليز ليسوا الآن مطلقا « سوى اناس من الطبقة الوسطى »

وقد كتب كاوتسكي مايلى :

« من الممكن أن تتواجد فى المجتمع الاشترا كى جنبا الى جنب ... أشد الاشكال اختلافا وتنوعا فى المشروعات العملية : فمن أنظمة ديوانية الى صلات اتحادية تصل مابين العناصر المستقلة بعضها عن بعض الى مشروعات تعاونية الى أعمال شخصية فرديه...

« فمثلا توجد مشروعات لايمكن أن تتجنب النظام الديوانى: ومن هذا القبيل السكك الحديديه : فهذا النظام الديموقراطي يمكن أن يكون على الشكل الآتى : ينتخب العمال مندوبين منهم يكونون شكل برلمان ، وهذا البرلمان يضع قانون العمل ويشرف على ادارة الجهاز الديواني .

« وتوجد مشروعات اخرى يمكن أن يعهد أمر اداراتها الى نقابات العمال كما انه توجد مشروعات سواها يمكن أن تنظم على مبدأ التعاون »

أن هـذا البيان الذى اودعه كاوتسكي رأيه الخاص المقرون بالشطط والضلال لايمكن اعتباره الا نكوصا على الاعقاب امام ماظل ماركس وانجيل يلقيانه من التعاليم الاشتراكية الصحيحة منذ عام ١٨٧١ بحسب ما استمداه من التجربة المشاعية

ومن وجهة نظر كاوتسكي في النظام الديوانى الذي يزعم انه ضروري للسكك الحديدية فليس فيه ما يمكن أن يحمل على الاعتقاد بوجوب تخصيص السكك الحديدية به دون أي مشروع آخر من مشروعات الصناعة الميكانيكية العظيمة أو أي معمل أو مخزن كبير أو مشروع زراعى عظيم من مشروعات اصحاب رءوس الاموال .

في كل نوع من هذه المشروعات توجد الشئون الفنية اللازمة لها

والتي تقتضي نظاما وطاعة تامين لـكى لا تدمرقل حركة الاعمال الفنية فيدعو وقوف أى آلة أو جزء من الشئون الفنية بلا ارتباك بقية آلات واعمال هـذا المشروع والى تعطيل الانتاج ومنع انتشار التجارة ورواجها . فمن الواضح اذن أن كل هذه المشروعات تقتضى بحكم تمـاثلها بعضها ببعض أن تـكون على وتيرة واحـدة من جهة عمالها الذين ينبغى « أن ينتخبوا مندوبين منهم يشكلون هيئة برلمانية تنظر وتقرر ماتراه في مصلحة العمال وتسهيل الاعمال »

والذى يهم من كل ماتقدم ويستدعى التكلم عليه بوجه اخص هو : ذلك الشكل البرلمانى الذي لن يكون برلمانا على نسق الانظمة البرلمانية المالية . وهذا الشكل البرلمـانى لن يقتصر على وضع قانون العمل والاشراف على ادارة الجهاز الديوانى كما يتخيل ذلك كاوتسكى الذي لا يتراءي فـكره الى أبعد من حدود البرلمان المالي

وفى المجتمع الاشتراكي يقوم شكل برلمـانى مكون من نواب العمال بوضع القانون الداخلى بالطبع وبالاشراف على اعمال الجهاز

ولـكن هذا الجهاز لن يكون ديوانيا . فأن العمال متى وصلوا الى استلام ازمة السلطة السياسية لا يتأخرون عن كسر الجهاز القديم الديوانى بل عن تحطيمه من أساسه تحطيما تاما بحيث لا يبقون منه قطعة على قطعة ويستعيضون عنه بجهاز جـديد مؤلف من عمـال

ومستخدمين ولاجل منع هؤلاء العمال والمستخدمين من اعادة نظام الجهاز المحطم يجب فى الحال اتخاذ سائر الوسائل التي اقترحها ماركس وانجيل فى هذا الصدد وهي :

١ — ان نواب العمال لن يكونوا قابلين لتجدد الانتخاب فقط فى كل آن بل للفصل من مراكزهم التنفيذية فى كل آونه

٢ — جعل مرتبات الجميع متعادلة فى القيمة تماثل اجرأى عامل اعتيادى

٣ — اشتراك جميع العمال فى المراقبة وفى الملاحظة بنوع يجعلهم كلهم يكونون موظفين مؤقتين أى يشغلون الوظائف بالتناوب بطريقة لاتجعل أحداً لم يشغل وظيفة الا أنها لاتجعل أحدا يصير فى اثناء توظيفه ذا صبغة ديوانية .

ان كاوتسكي لم يدخل فى سائر أقواله التى جادل بها الانتهازيين وفى آرائه التي بسطها عن الاشتراكية روح التعبير الذى تخيره ماركس لاجل تحديد شكل ومهمة المشاعية فى الجملة الآتية : « ان المشاعية لم تكن مجتمعاً برلمانياً ولكنها كانت جمعية عمال تسن القوانين وتنفذها بنفسها »

ان كاوتسكى لم يفهم بالمرة الفرق الموجود بين البرلمانية المالية التى تمزج الديمقراطية (غير ديمقراطية الشعب) بالديوانية (التي هي ضد الشعب) وبين ديمقراطية هيأة العمال التى ستعجل باتخاذ سائر

الوسائل اللازمة لاستئصال الديوانية من جذورها والتى ستكون قادرة بمالها من القوة والصولة على تنفيذ هذه الوسائل تنفيذا تاماً لاتنتهي منه الا بمحو الديوانية تماما من حيز الوجود والاستعاضة عنها بديمقراطية الشعب

لقد اثبت كاوتسكى فى هذا المقام بكتاباته التى لاتنطبق على جميع مبادىء المذهب الماركسي تمام الانطباق أنه مثل سواه من عبادالحكومة ومن عظيمي الاعتقادبوجوب بقاء الشكل الديواني.

ولندع الآن كتاب كاوتسكى الثاني الذى ظهر منه انه لم يخدم به مبادىء المذهب الماركسي بل كان مساعدا بسكونه عن اهم النقط الجوهرية فى الاشتراكية على اشتداد سواعد خصوم هذا المذهب ولا سيما الانتهازيين الذين يكاد يوافقهم تقريبا فى بعض تعابيرهم ولنتقدم الى تصفح كتابه الاخير الذى هو خيرة مؤلفاته . وقدوضع كاوتسكى هذا الكتاب ضدالانتهازيين وسماه طريق السلطة(وهذا الكتاب على مايظهر لم يترجم الى اللغة الروسية لانه اقتشر في أشد الاوقات تشبعا بالروح الارتجاعية عندنا أي في سنة ١٩٠٩)

ان هذا الكتاب يدل بكتابته على ان كاوتسكي قد تلقى آراءه وقوته النفسية وجرأته عن العهد السابق فلم يتكلم فى

كتابه هذا من برنامج الثورة بوجه عام كما فعل فى كتابه الذي الفه ١٨٩٩ ضد برنستاين ولم يخض فى صدد مهمة الثورة الاشتراكية بوجه خاص فى الوقت الذي تشتعل فيه نيران هذه الثورة كما فعل في كتابه الثورة الاشتراكية الذي نشره فى سنة ١٩٠٢ بل أورد فيه مواضيع حادثة قائمة بنفسها تضطرنا الى الاعتراف بأن « عصر الثورة » قد حان

فالمؤلف يتكلم بوضاحة تامة عن وصول منازعات وخصومات الطبقات بوجه عام الى الدرجة القصوى كما انه يتكلم عن الاستعمار الذي يقوم بتمثيل دور مهم جداً فى ظل هذه المنازعات والخصومات ويقول بعد « العهد الثوري الذي امتد من ١٧٨٩ الى ١٨٧١) فى غرب اوربا ابتدأ منذ عام ١٩٠٥ عهد جديد مماثل لذلك العهد ولكنه في الشرق . ان الحرب العالمية تقترب بسرعة صاعقة . « فلا يجوز اذن لهيأة العمال أن تتكلم عن الثورة قبل حلول أوانها » . « لقد وصلنا بالفعل الى عهد الثورة » .

« لقد ابتدأ بالفعل العصر الثورى » .

ان هذه التصريحات في منتهى مايكون من الوضوح . وهذا الكتاب الذى خطه يراع كاوتسكى يمكن الاستدلال به على ماكانت ترمي اليه الاشتراكية الديمقراطيه الالمانيه قبل نشوب

الحرب الاستعمارية التي ما كادت تشب نيرانها حتى سقطت تلك الاشتراكية (بما فيها كاوتسكي نفسه)

ثم كتب كاوتسكى يظهر ماتنطوي عليه بواطن العمال الالمانيين قائلا :

« ان الحالة الحاضرة تجعلنا تحت خطر اعتبارنا بسهولة (نحن الاشتراكيين الديمقراطيين الالمانيين) شديدى التساهل والتفريط في مبادئنا الاشتراكية أكثر مما نحن كذلك فى الحقيقة » . الا أن الحقيقة قد أظهرت ان الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني أكثر تفريطا وتساهلا فى مبادئه واقترابا الى الانتهازيه مما كان يظهر عليه قبل نشوب الحرب !

ومن أغرب المستغربات ان كاوتسكي بعد أن صرح بمنتهى الوضوح والتأكيد ان عصر الثورة قد حان فى كتابه الذى يقول عنه فى تعبيره الخاص بانه انما وضعه ليحلل به « الثورة السياسية » يهمل اهمالا تاما مسألة الحكومة مرة أخرى .

فمن كل هذا التعمد في النسيان وهذا السكوت المستديم وهذا التهرب المتوالي لايمكن أن يتجه الظن في آخر الامر بعد الحساب الدقيق والبحث العميق الا الى اعتبار هذه الامور انتقالا تاما الى الانتهازية كما سيظهر هنا فيما يلي :

ان الاشتراكية الديمقراطية الالمانية تتراءى كأنها تنطق فى شخص كاوتسكي بما يلي : اني لا أحتفظ بآرائي الثورية التى كنت متشبعاً بها فى سنة ١٨٩٩ ، ولا ازال اذهب الى عدم جواز الانتخاب الثورى الاشتراكي في هيأة العمال كعهدى فى سنة ١٩٠٢، واعتقادى هو اننا قد أصبحنا فى عصر الثورات الجديد كما صرحت فى ١٩٠٩ ومع ذلك فانني لا أتأخر عن التمسك بالمبادىء التى أعلنها ماركس سنة ١٨٥٢ حينما تعرض لحل مسألة مهمة الثورة العاملية تجاه الحكومة كما وضحت فى سنة ١٩١٢

فهذه هى خلاصة المجادلة التي ناقش بها كاوتسكى مناظره بانيكويك

— ٣ —

(تجادل كاوتسكى وباينكويك)

أن بانكويك كان يمثل تجاه كاوتسكي الشعور المتطرف فى الجانب الأيسر اذ يندمج الى جانبه من كل روزا ليكسمبرج وكارل راديك وسواهما ممن يقومون بدور الثورة ، وقد اختار كاوتسكى أزاءهم خطة حزب الوسط الذي لم يتخير له مبدأ معينا بل ظل مترواحاً بين الماركسية والانتهازية

وقد جاءت الحرب العامة كمحبذه لهذه الوجهة النظرية ، فان

سياسة حزب الوسط (التي كانت تسمى زوراً وخطأ بالماركسية) أو الطريقة الكاوتسكية قد انكشفت عن دخيلة امرها وظهرت فى ابشع مظهر مستوجبة للنفور والاحتقار

وقد وصف بانكويك كاوتسكي فى مقالة خصصها بمسألة الحكومة عنوانها « عمل الجماهير فى الثورة » (نشرت فى النيوزيت سنة ١٩١٢) لانه فى مركزه يمثل التطرف الايجابي أي نظرية الانتظار بجمود . وقال عنه انه لا يريد أن يرى شبوب الثورة.

أن بانكويك لعرضه المسألة على هذه الصورة تعرض للموضوع الذى يهمنا كثيرا وهو مهمة ثورة الهيأة العاملة ازاء الحكومة .

وفى هذا الصدد يقول بانكويك فى مقالته المتقدم ذكرها مايلى :

« أن الصراع الذى يجب ان تقوم به هيأة العمال لاينبغى أن يكون مقصوراً على مكافحة هيأة الاعيان والماليين لاجل الحصول على سلطة الحكومة بل يجب أن يكون مكافحة سلطة الحكومة نفسها . . .

« أن ثورة الهيأة العاملة ترمى الى أبادة ادوات قوة الحكومة والى ازاحتها (بحسب لاصطلاح الادبى : تشتيتها والكلمة الالمانية آفلو سونج) بواسطة ادوات قوة الهيأة العاملة . . . ولا يمكن

أن ينتهى الصراع الا اذا امكن الحصول علي النتيجة الحاسمة وهي تحطيم نظام الحكومة بأكمله .

« وسيدل نظام الاغلبية على تفوقه وسموه بعد محو نظام الاقلية المتحكمة »

والطريقه التى يوضح بها بانكويك آراءه فى هذه الرسالة لاتبقى موضعا للتساؤل فأنه قد أفاض فى البحث والاثبات الى حد الاقناع التام .

وبعد مثل هذه الوضاحه لم يكن لنا بد من أن نعرف كيف حاول كاوتسكى أن ينقد آراء بانكويك . وهذا ماقاله فى هذا الصدد :

« الى الآن كان الفرق مابين الاشتراكيين الديمقراطيين والفوضويين قائما على ان الاول يريدون الاستيلاء على سلطة الحكومة والآخرين يريدون محوها . أما بانكويك فيريد هذا وذاك »

واذا كان بانكويك لم يحل بعض الغموض اللاحق ببيانه ولم يحط بسائر أطراف المسألة التي تصدى لها (بدون التعرض لسائر أوجه النقص الاخرى التي تضمنتها مقالته وليس لها دخل فى المسألة التي نتكلم الآن عنها) فان كاوتسكى قد انتهز الفرصة

ووضع يده على المبدأ الاساسي الذى قرره هو نفسه وبوجب هذا المبدأ الجوهرى يرفض نهائيا التمسك بالمذهب الماركسى ويعتنق المبدأ الانتهازى اعتناقا تاما

على ان الفرق الذي أوجده بين الاشتراكيين الديمقراطيين والفوضويين هو فى الواقع شطط بالغ يخرج المذهب الماركسى اخراجا تاما عن طبيعيته أو بمعنى آخر يراقبه تمام المراقبه

ان الفرق بين الماركسيين والفوضويين ينحصر في النقط الآتية

١ — ان الاول مع اقتراحهم استئصال شأفة الحكومة لايرون هذا الغرض قابلا للتحقق الابعد محو الطبقات بواسطة الثورة الاشتراكية باعتبار هذا المحو نتيجة مترتبة على ارتقاء الاشتراكية الى مرتبة الحكم الارتقاء الذى يؤدى الى استئصال الحكومة ، واما الآخرون فيريدون ابطال الحكومة نهائيا مابين يوم وآخر بدون أن يدركوا لعواقب التي تنجم عن تحقيق هذا الابطال .

٢ — يطالب الاولون بوجوب استيلاء هيأة العمال على السلطة السياسة بالقضاء التام على الآلة الحكومية العتيقة وبالاستعاضة عنها بأداة جديدة تتألف من تنظيم العمال المسلحين على النسق الذى اختارته المشاعيه واما الاخرون فمبطالبتهم بأفناء الآلة الحكومية

لايعرفون مطلقا معرفة بينه بماذا تستعيض هيأة العمال عن تلك الآلة ولا فى أى شيء تستخدم سلطة الثورة بل ان الفوضويين يستنكرون تمام الاستنكار استخدام سلطة الحكومة التي تستولى عليها هيأة العمال الثورية وكذلك يستنكرون التجاء هياة العمال الى السلطة المطلقة الثورية

٣ — ان الاولين يريدون أن يرشحوا هيأة العمال للثورة بالاستفادة من جانب الحكومة ذات الطراز الحديث وأما الفوضويون فلا يريدون ذلك

ان بانكويك فى هذه المنازعة هو الذى يمثل المذهب الماركسى ضد كاوتسكى ، فان ماركس بالتاكيد هو الذى يوحي الى هيأة العمال انها لاتستطيع الاستيلاء بلاتبديل وبساطة على سلطة الحكومة لانها لوفعلت ذلك لما زادت على نقل اداة الحكومة العتيقة كما هي الى قبضتها في حين ان المطلوب منها انما هو وجوب كسر هذا الجهاز وتحطيمه والاستعاضة عنه بجهاز جديد

ان كاوتسكي يتخلى عن الماركسية ليعتنق الانتهازية . وفي الواقع انه لايذهب الى وجوب اتلاف اداة الحكومة وهو الشيء الذى لايقبله الانتهازيون بتاتا وبهذه الطريقة يفتح لهم ثغرة يصلون منها الى تأويل لفظة الاستيلاء على السلطة لانها مجرد حصول

الاغلبية على هذه السلطة .

ولكي يثبت كاوتسكي هذا التشويه الذى احدثه في المذهب الماركسى يتبع الطريقة المدرسية أى طريقة الاستدلال ويستشهد بجمل من اقوال ماركس

فمن ذلك ان ماركس فى سنة ١٨٥٠ كان يتكلم عن وجوب أيجاد مركزية شديدة جدا تنحصر بواسطتها القوي بين أيدى السلطة الحكومية » فاراد كاوتسكى أن يتخذمن هذا القول تكأة يتوسل بها للانتصار على بانكويك في المجادلة الدائرة بينهما فقال : أفلا يريد بانيكويك بما يذهب اليه ان يهدم بناء المركزية ؟

ان هذا الضرب من التدجيل والتلاعب يذكرنا بما حاوله برنستين من توحيد الماركسية والبرودونية بمناسبة المبدأ الاتحادي والمبدأ المركزي الذى حاول برنستين ان يوجد تطابقا بين ماركس وبرودون بخصوصها

ان الجمل التي يسردها كاوتسكى من اقوال ماركس تتراءى كشمور انحدرت في آنية المرق (أى انها شيء غريب عن الموضوع ليس لوجوده فيه أدنى فائدة) . أن المركزية يتفق وجودها مع أداة الحكومة القديمة كما يتفق مع الاداة الجديدة . فاذا ماوحد العمال بمحض اختيارهم قواهم المسلحة فان عملهم هذا لايعتبر شيئاً

آخر سوى المركزية الا انه يكون مرتكزا على ائتلاف الجهاز الحكومي المركزي المؤلف من الجيش الدائم والبوليس والديوانية ائتلافا تاماً .

ان كاوتسكي قد سلك في الحقيقة مسلكا مخالفا للشرف باطراحه جانبا البيانات البديعة الشهيرة التى بسطها انجيل وماركس عن المشاعية وباجهاد نفسه فى البحث عن اقوال يسردها فى معرض الاستشهاد والتدليل مع انها لاعلاقة لها مطلقا بالمسألة التي تصدى للبحث فيها .

واستمر كاوتسكى على مساجلة بانيكويك قائلا :

«افيجوز ان يكون بانيكويك متطلبا الغاء وظائف الحكومة ذات الموظفين ؟ ولكننا لن نصير نحن موظفين لافى نظام الحزب ولافى انظمة الحرف والمهن الا اذا بحثنا فى نظام الادارة الحكومية. فبرنامجنا لايتطلب ابطال وظائف الحكومة بل يتطلب انتخاب الموظفين بواسطة الشعب ..

« والذى يهم البحث فيه الآن لدينا ليس الشكل الذى سيشكل به الجهاز الادارى فى « الحكومة الآتيه » بل معرفة ما اذا كان صراعنا السياسى سيحطم (اللفظ الادبي سيفكك) سلطة الحكومة قبل أن نستولى عليه . وانه وزارة بموظفيها يمكن الغاؤها ؟ »